المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم: دراسات إقليمية

تخصص: الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

مقدمة لنيل شهادة الماستر

تفعيل الجزائر للتكتلات الإقليمية
الإتحاد الإفريقي(نمودجا)،1999-2015

إعداد الطالب:

مراد دغبار

إشراف الأستاذ:

دلال أبو القاسم

السنةالدراسية :2016/2015

مقدمة

لقد كانت فكرة الإتحاد المغاربي دوما حاضرة في الوجدان الجماعي لشعوب المنطقة التي تجمعها عديد الوشائح المشتركة و الروابط الحضارية و التاريخية و الثقافية،فعناصر التقارب العديدة و المتنوعة أوجدت عبر مختلف العصور و الحقب التاريخية التي عرفتها المنطقة نسيجا حضاريا مشتركا بين شعوبها سماته التنوع و التكامل علي جميع المستويات، و يظهر دلك خاصة من خلال تشابه اللهجات و العادات و التقاليد و القيم الاجتماعية، فضلا عن حركة تنقلات العائلات و تصاهرها،و لم تنقطع عري التواصل بين أبناء المغرب الكبير بل شهدت في بعض الفترات التاريخية و لاسيما فترة مقاومة الاستعمار و النضال من أجل التحرر تقاربا أكبر و تعاونا أوثق بلغ حد امتزاج دماء شهدائنا الأبرار من أجل تحقيق تطلعات أبناء المغرب العربي نحو الحرية و الإنعتاق.

و لئن انشغلت الدول المغاربية بعد استقلالها ببناء نفسها و تركيز مؤسساتها و تفعيل اقتصاديتها و التخلص من آثار الاستعمار،فإن المشروع المغاربي ظل حاضرا في أطروحاتها وفي فكر قادتها و في وجدان الشعب المغاربي الكبير،و بعد العديد من الاتصالات و المشاورات بين قادة الدول المغاربية انعقد مؤتمر زرالدة في جوان 1988 بحضور القادة المغاربيين و تم الإعلان فيه رسميا عن قيام الاتحاد المغاربي، ثم جاءت قمة مراكش التي انعقدت يوم 17 فيفري 1989 و تم خلالها تجسيد إعلان زالدة،وتم تركيز المنظومة المغاربية و المؤسسات الإتحادية وهي بالأساس الأمانة العامة و الهيئة القضائية و الجامعة و الأكاديمية المغاربيتين، فضلا عن المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بالإضافة إلي مجلس الشوري لاتحاد المغرب العربي كهيئة برلمانية استشارية،أنشئت بمقتضي المادة 12 من معاهدة الاتحاد المؤرخة في 17 فيفري 1889 تتبع مباشرة رئاسة المجلس، ويتمتع المجلس بالشخصية القانونية .

وعلي ضوء هدا المدخل الوجيز وبناءا علي التربص الميداني لدي مجلس الشورى المغاربي نطرح الاشكالية التالية:

كيف يساهم مجلس الشورى المغاربي في خدمة التعاون و التكامل المغاربي؟

سير التربص

في اليوم الأول من التربص لدي مجلس الشورى المغاربي كانت لنا مقابلة مع مدير الادارة و الوسائل السيد دويب خريف حيث قدم لنا لمحة عامة عن مجلس الشورى المغاربي، حيث تطرق هدا الأخير إلي الحالة التي عليها هدا المجلس بأنه مجمد مند سنة 2005 **أي الدورة العادية السادسة له المنعقدة بتونس ، لأنه كان من المنتظر أن يعقد دورته العادية السابعة بالجزائر لسنة** 2006**،إلا أنه لم يعقد هده الدورة حتى الآن(**2016**)لأن هده المسيرة المغاربية واجهت بعض الصعوبات الظرفية التي عطلت تقدمه منها العلاقات السيئة بين الجزائر و المملكة المغربية بسبب موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية الذي ينادي بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير وما تشهده ليبيا حاليا من تجاوزات خطيرة تهدد بقاء هده الدولة بالإضافة إلي التهديدات الأمنية التي تشهدها تونس في الآونة الأخيرة.**

ونظرا لهدا الجمود الدي يشهده مجلس الشوري المغاربي قدم لنا السيد دويب خريف مجموعة من الكتب قامت بإعدادها الأمانة العامة لمجلس الشوري المغاربي تحتوي علي مجموعة من الندوات والتوصيات الميدانية التي قام بها مجلس الشوري المغاربي عبر دول المغرب العربي خاصة الدورة الأخيرة العادية التي انعقدت بتونس سنة 2005 **.**[1]

1

الفصل الأول: الإطار النظري لمجلس الشورى المغاربي

المبحث الأول: أهداف المجلس و أجهزته

يعتبر مجلس الشوري المغاربي بمثابة هيئة برلمانية مغاربية يبدي رأيه حول مشاريع القرارات التي يعرضها عليه مجلس الرئاسة، كما له أن يرفع بدوره إلي مجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز العمل الإتحادي و تحقيق الاهداف التي حددها ميتاق الإتحاد الممثلة في :

- **تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء و شعوبها ببعضها بعض.**
- **تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتها و الدفاع عن حقوقها.**
- **المساهمة في صيانة السلام القائم علي العدل و الإنصاف.**
- **نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.**
- **العمل تدريجيا علي تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع ورؤوس الأموال بينها.**

ويتألف مجلس الشوري المغاربي من 150 عضو برلمانيا أي بمعدل 30 عضو من كل كل دولة في الإتحاد،و يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء و فقا للنظام الداخلي لكل دولة،و تجدد فترة العمل بالمجلس كل خمس سنوات .

<u>أجهزة المجلس</u>

يتكون المجلس من الأجهزة التالية:

1/ الجمعية العامة 150 عضو

2/ المكتب: ويتكون من عضوين عن كل شعبة بما في دلك الرئيس،ويتولي مجلس الشورى علي الخصوص:

- **تحديد مكان و تاريخ انعقاد الجلسات الموالية لإفتتاح الدورة.**
- **إعداد مشروع جدول أعمال دورات المجلس،بالتنسيق مع الأمانة العامة للإتحاد.**
- **توزيع المسائل المدرجة في جدول الأعمال علي اللجان.**
- **اقتراح عقد جلسات مغلقة عند الإقتضاء**
- **تنظيم علاقات المجلس مع البرلمانات الجهوية و الدولية الأخري**
- **الإشراف علي أعمال المجلس.**

3/اللجان: وتتكون من رئيس و عضوين عن كل شعبة في كل لجنة، يضم المجلس ستة لجان دائمة،ويجوز له إنشاء لجان مؤقتة، و يرأس كل بلد و احدة من هده اللجان بالتناوب.

ومن جهة أخري تم تنصيب برلمان الطفل المغاربي و دلك بتونس في 12 جويلية 2008 وتم إلحاقه بمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربى، ويهدف برلمان الطفل المغاربي إلي:

- **ترسيخ روح الإنتماء المغاربي و تكريس روح المواطنة المغاربية.**
- **تعزيز أواصر الأخوة و الصداقة بين الأطفال المغاربيين و إتاحة الفرصة للأطفال المغاربيين للتعبير عن أرائهم و انشغالاتهم تكريسا لمبدأالمشاركة.**

ويضم مجلس الشوري المغاربي ستة لجان :

- **لجنة الشؤون السياسية.**
- **لجنة الاقتصاد و المالية و التخطيط و الأمن الغذائي.**
- **لجنة الشؤون القانونية.**
- **لجنة الموارد البشرية.**
- **لجنة البنية الأساسية.**
- **لجنة المرأة و الطفولة.**

وتضطلع اللجان بالصلاحيات التالية:

- دراسة القضايا التي تحال إليها من طرف المكتب، كما يمكنها أن تبت في كل قضية راهنة تعود إلي إختصاصها.

- رفع التوصيات و الإقتراحات إلي مجلس الشوري للموافقة و إحالتها إلي مجلس رئاسة الإتحاد.

- تعقد اجتماعات اللجان في عواصم بلدان إتحاد المغرب العربي.

- توزع مناصب رئيس اللجنة ونائب الرئيس و المقرر علي بلدان الإتحاد بالتداول

4/ الأمانة العامة لمجلس الشورى

يضم المجلس ضمن أجهزته أمانة عامة يقودها أمين عام معين من قبل رئاسة المجلس بإقتراح من حكومة بلده و يعمل علي:

- ضمان السير الحسن للإدارة و التسيير
- تنشيط الهياكل و المصالح التابعة للأمانة العامة و التنسيق بينها وهو الأمر بالصرف.
- تسهيل و تمتين العلاقات بين الشعوب المغاربية وبين أجهزة و هياكل المجلس.
- يسهر علي تدعيم العلاقات مع المنظمات الإقليمية و الدولية التي تربطها علاقات بالمجلس.

5/رئاسة المجلس:

رئاسة المجلس سنوية تتم وفقا لمبدأ التداول حسب الترتيب الأبجديبين رؤساء الشعب و لمدة دورة كاملة

ويتولي رئيس المجلس أو من ينوب عنه عند الإقتضاء :

- رئاسة اجتماعات المجلس و المكتب-

- ينسق أشغال اللجان و يضمن التنظيم المادي للدورات

- يمثل المجلس في مختلف التظاهرات و يرفع التوصيات و الإقتراحات لرئاسة الإتحاد

- يقدم عرضا حول نشاط المجلس أمام الدورة.

المبحث الثاني: دورات المجلس

يعقد مجلس الشورى وفقا لنظامه الداخلي، دورة عادية كل سنة بالتناوب في كل بلد عضو في الإتحاد و حسب الترتيب الأبجدي للدول، كما له أن يعقد دورات استثنائية بطلب من

مجلس الرئاسة أو بطلب من مكتب المجلس و يجتمع المجلس وجوبا سنويا و إلي غاية استنفاد جدول أعماله.

عقد مجلس الشوري المغاربي إلي حد الآن ستة دورات عادية عبر مختلف أقطار دول الإتحاد.

-الدورة التأسيسية 09 و 10 جوان 1989 بالجزائر

-الدورة التنصيبية 20 و 21 أكتوبر 1989 بالرباط

-الدورة العادية الأولى من 17 إلي 19 فيفري 1990 الإجتماع الأول بتونس

-الدورة العادية الأولى في 24 و 25 جوان 1990 الإجتماع الثاني بتونس

-الدورة العادية الثانية من 07 إلي 09 جانفي 1991 بالجزائر

-الدورة العادية الثالثة من 05 إلي 07 جانفي 1992 بطرابلس

-الدورة الإستثنائية في 07 مارس 1992 بطرابلس

-الدورة العادية الرابعة من 05 إلي 06 سبتمبر 2001 بالرباط

-الدورة العادية الخامسة من 12 إلي 13 مارس 2003 بنواكشط

-الدورة العادية السادسة من 01 إلي 02 جوان 2005 بتونس

ومن المقرر أن تحتضن الجزائر فعاليات الدورة السابعة للمجلس لاحقا و دلك وفقا لمبدأ التناوب و لكن إلي حد الساعة لم يتم انعقادها.[1]

1 نفس الوثيقة السابقة

المبحث الثالث:الأعضاء في المجلس

1 الأعضاء الدائمون

يتمتع بصفة العضوية الدائمة أعضاء المجلس ال150 المنبثقين من البرلمانات الوطنية للبلدان الأعضاء أو الهيئات المماثلة.

2 الأعضاء المشاركون:

اعتبارا لتعاظم دور مجلس الشوري علي المستوى الإقليمي و القاري و الدولي و تعزيزا لمكانته و دوره في تحقيق أهداف الإتحاد في كنف التعاون و الانسجام،مد المجلس جسورا لحكومات أقطار الإتحاد من خلال إشراك الوزراء المكلفون بالعلاقات مع البرلمانات الوطنية و المجالس المماثلة لها في أشغال دورات المجلس و كدا الأمين العام لإتحاد المغرب العربي و رئيس الهيئة القضائية و رئيس الأكاديمية المغاربية للعلوم ورئيس الجامعة المغاربية.

3/ الأعضاء الملاحظون:

يتمتع بصفة أعضاء ملاحظين:

-إتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنطقة المؤتمر الإسلامي

-اتحاد البرلمانات الأفريقية

-الإتحاد البرلمان العربي

4/ الأعضاء المدعوون:

يدعي للحظور إلي دورات المجلس الشخصيات و الهيئات التالية:

- رؤساء المجالس النيابية أو المماثلة في أقطار الإتحاد المغاربي

- لجنة الشؤون المغاربية بمفوضية الإتحاد الأروبي و السلك الدبلوماسي المغاربي المعتمد في البلد المضيف.[1]

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمجلس الشورى المغاربي

1 **نفس الوثيقة السابقة**

المبحث الاول:محاضر اجتماع لجان المجلس

بعد الإطلاع علي الوثيقة الصادرة عن أمانة مجلس الشورى المغاربي في ديسمبر 2006 و التي قدمها لنا المؤطر السيد دويب خريف التي يحمل عنوان محاضر إجتماع أجهزة المجلس مند الدورة السادسة بتونس في جوان 2005 إستخلصنا مجموعة من النتائج الخاصة بعمل اللجان الستة التابعة لمجلس الشوري المغاربي.

1/ محضر إجتماع لجنة الشؤون السياسية

رفع أعضاء اللجنة التوصيات التالية:

حيث يسجل أعضاء اللجنة حرص المجلس و أمانته العامة علي انتظام عقد جلسات المكتب و اللجان للتعبير عن أرائه من أجل تطوير الصرح المغاربي و يشيدون بالدور التي تقوم به الأمانة العامة و يؤكدون أيضا علي ضرورة إتمام المصادقة علي كافة الاتفاقيات المبرمة من قبل الأقطار المغاربية مع الإتحاد الأوروبي ومع المنظمة العالمية للتجارة و إدخالها حيز النفاد، و يدعو أعضاء اللجنة إلي النهوض بآليات التشاور و التنسيق بين دول الإتحاد في كافة المحافل الإقليمية و الدولية و العمل علي توحيد التعامل لإقامة شراكة متوازنة بين دول الإتحاد المغاربي و الإتحاد الأوروبي و يثمنون قمة الحوار 5+5 بتونس و تعزيز هدا المسار لما يحقق مصالح شعوب المنطقة في إطار شراكة متوازنة .

كما يدعو بضرورة عقد جلسات دورية بين كل شعبة برلمانية لتنفيذ القرارات و توصياته الصادرة عن الجلسة العامة لمجلس الشورى و يؤكدون عن موقف مجلس الشورى المغاربي الدائم و الثابت إلي جانب الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل في سبيل استعادة سيادته و يستنكرون المشروع الإسرائيلي المتمثل في بناء جدار يستهدف الإستلاء علي مناطق واسعة من الأراضي الفلسطينية ،كما يثمنون نتائج قمتي الجامعة العربية بكل من تونس و الجزائر و المتمثلة في تحديث و تفعيل آليات مؤسسات الجامعة و إنشاء البرلمان العربي، وفي الأخير نوهت اللجنة بالجهود التي بدلتها الأمانة العامة لمجلس الشورى المغاربي من أجل التئام اجتماعات لجان المجلس في مختلف عواصم بلدان الإتحاد.

2/ محضر اجتماع لجنة الإقتصاد و المالية و التخطيطو الأمن الغدائي

اقتراح إنشاء مجلس اقتصادي و اجتماعي مغاربي يتولي وضع تصور للسياسة الاقتصادية الموحدة لدول الإتحاد و تفعيل دور الغرف التجارية و الصناعة المشتركة.

بناء علي استكمال اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار و الشروط القانونية لدخولها حيز التنفيذ مند سنة 2003 و الإسراع في انطلاق هده المؤسسة المغاربية في مقرها بتونس و تحفيز التجارة و الاستثمار في الفضاء المغاربي،وإقامة منطقة تبادل حر بين دول الإتحاد بصفة تدريجية تشمل كافة المنتوجات ذات المنشأ المغاربي،و النهوض بمناخ الإستثمار عبر وضع حوافز و تشجيعات خصوصية لدفع الاستثمار و الشراكة لإنجاز مشاريع مغاربية في مختلف القطاعات و تطوير الشبكات الاتصالية و عصرنه البنية الأساسية و تبسيط الإجراءات الإدارية لفسخ المجال أمام القطاع الخاص و تفعيل دوره في التنمية.

إعطاء القطاع الفلاحي و الأمن الغذائي أولوية مطلقة من خلال تفعيل الإتفاقيات المصادق عليها في مستوي الإنتاج و الوقاية و توحيد معايير الجودة و تعبئة الموارد المائية.و تشجيع الاستثمار و الشراكة في مختلف مكونات القطاع الفلاحي و خاصة الصيد البحري الصناعات التحويلية.

أما فيما خصوص تنقيح مشروع النظام المالي لمجلس الشورى تري اللجنة الإسراع بالمصادقة علي النظام المالي تبعا لمصادقة المجلس عليها ووفقا للتعديلات المقترحة من مختلف الشعب البرلمانية.

وهكذا تري اللجنة أن تنفيذ جملة هده التوصيات و المقترحات يتطلب النهوض بدور مجلس الشورى ليكون برلمانا مغاربيا يؤدي وضيفة تشريعية و بعث الآليات الكفيلة لمتابعة التنفيذ.

3/محضر اجتماع لجنة الشؤون القانونية

التأكيد علي تحويل الطبيعة القانونية لمجلس الشورى من مجلس استشاري إلي مجلس يتمتع بصلاحية التشريع في بعض المجالات الذي يحددها له مجلس الرئاسة.و المصادقة علي الاتفاقيات أو القرارات المتخذة في إطار إتحاد المغرب العربي وصولا إلي منظومة اتحادية مغاربية،و تمكين مجلس الشورى من إبداء رأيه في المسائل المحالة إليه من طرف مجلس الرئاسة و تنفيذا لقرارات مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي و تفعيلا لمؤسسة مجلس الشورى تقترح اللجنة القانونية للمجلس ما يلي:

تكثيف التشاور و التعاون مع منضمات المجتمع المدني المغاربي و العمل علي ترقية العمل الجماعي

ضرورة تحويل الشعب المغاربية في مجلس الشورى إلي لجان دائمة في المجالس الوطنية ضمانا تواجد فعال للتمثيل المغاربي.
وتقترح اللجنة علي المكتب تكليف الأمانة العامة للمجلس بإعداد نموذج بطاقة العضوية المنصوص عليها في النظام الداخلي و دعوة مكتب مجلس الشورى إلي إصدار المنشور المنصوص عليه في المادة الرابعة من النظام الداخلي.

4/ لجنة الموارد البشرية
وقد تولت اللجنة ضبط جدول أعمالها و استعرضت عديد المقترحات و التوصيات الصادرة عن أعضائها و انتهت إلي التقرير التالي،فيما يخص المتابعة:غياب دور المتابعة للتوصيات في إعداد التقارير حيال ما تم تنفيذه وما لم يتم تنفيذه و ضرورة خلق حوار بين لجنة الموارد البشرية و الأجهزة التنفيذية في دول الإتحاد.
أما البند الثاني الثقافة: رفعت اللجنة التوصيات و الملاحظات التالية:
استخدام منظومة معلومات و تغذيتها بالبحوث و الدراسات المسجلة في مختلف الجامعات المغاربية لتسهيل التعارف بين دول الإتحاد.
توسيع دائرة البحث العلمي لتشمل كافة مجالات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أقطار الإتحاد.
توحيد المناهج الدراسية في مرحلة التعليم الابتدائي و الإعدادي في دول الإتحاد و الاستفادة من الجامعة و الأكاديمية المغاربة لإعداد هده المناهج
أما البند الثالث الشباب و الرياضة:الاهتمام برياضة المعوقين ودعم المتفوقين و الموهوبين من الشباب في مراحل التعليم العالي و الجامعي،و دعم المشروعات الصغرى و المتوسطة للشباب بهدف دمجهم في مسيرة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المغاربية.
البند الرابع الصحة: تبادل الزيارات بين الأطباء المختصين وتبادل البحوث و التجارب الطبية و عقد المؤتمرات الطبية
إنشاء جمعيات طبية مشتركة في باقي التخصصات الطبية وتنسيق عمل مغاربي موحد في حملات التصدي إلي الأمراض الفتاكة و المعدية،كما أوردت اللجنة مجموعة من التوصيات:
تشجيع العمل الجمعوي و دلك بإمداده بإمكانيات مادية كما توصي اللجنة بتشجيع الجمعيات الغير الحكومية و إشراكها في العمل التنموي الشامل و تشكيل لجنة علي مستوي مجلس الشورى لمتابعة الاتفاقيات التي يعمل بها و دعم الصناعات التقليدية و غرفها

5/ لجنة البنية الأساسية.

توصي اللجنة بمزيد من التنسيق و تبادل الخبرات في مجال الأشغال العمومية بصفة عامة و دلك لما يطرحه هدا الميدان من تحديات كبري في المستقبل.
و تؤكد اللجنة من جديد علي ضرورة إنجاز مشروع المغاربي السريع و دلك لما فيه من فوائد بيئية و اقتصادية و اجتماعية بالإضافة إلي ربط المغرب العربي بشبكة طرقات سريعة و آمنة و تطوير البنية الأساسية للموانئ البحرية لنقل الأشخاص و البضائع و تدعو اللجنة أيضا إلي إلي ضرورة إنجاز البنية الأساسية اللازمة في مجال تكنولوجيات الاتصال لمواكبة التطور العالمي السريع الذي يشهده القطاع و تقليص الفجوة الرقمية مع البلدان المتقدمة،أما في مجال البيئة فهي تدعوا إلي تفعيل الشراكة بين مختلف الأقطار المغاربية و تبادل الخبرات و المعارف في مجال النظافة و العناية البيئية و الرسكلة و توطيد التعاون في مجال تعبئة الموارد المائية و حسن استغلالها و توزيعها و تبادل الخبرات في مجال تحلية المياه البحرية و بعث مشاريع مشتركة في مجال الطاقة البديلة.

6/ تقرير لجنة المرأة و الطفولة
أكد أعضاء هده اللجنة علي ضرورة إتاحة الفرص للمرأة المغاربية من خلال لجنة المرأة و الطفولة للمساهمة في البناء المغاربي و إشراكها في مجال صنع القرار و تبوأ مكانها الطبيعي في التنمية المستدامة للشعوب المغاربية
بالإضافة إلي تفعيل دورها في مؤسساتنا التشريعية و هدا بتنظيم ندوات تكوينية في مواضيع دات اهتمام مشترك لتمكين المرأة البرلمانية المغاربية من أداء وظائفها و تحقيق الإشعاع علي الصعيد الدولي و المغاربي و دفع برلمان الطفل المغاربي لما لهدا الهيكل من دور في ترسيخ المواطنة و الوعي بالبعد المغاربي وربط مشاغله و برامج المرأة المغاربية بأهداف ألفية الأمم المتحدة للتنمية التي تعهد كل قادة العالم بتحقيقها من سنة 2015.

بالإضافة إلي تخصيص المرأة الريفية و المرأة المغتربة و المرأة ذات الاحتياجات الخصوصية و المرأة ذات الدخل المحدود ببرامج إنسانية و تضامنية و اقتصادية لتخفيف العبء عليها.
دعم وجود المرأة في مراكز القرار داخل أقطار المغرب العربي و داخل هياكل الاتحاد المغاربي و البرلمانات الوطنية و مجلس الشورى المغاربي.

المبحث الثاني: الدورة التأسيسية لبرلمان الطفل المغاربي

جاء تأسيس الدورة التأسيسية لبرلمان الطفل المغاربي المنعقدة بمقر مجلس النواب التونسي يوم 11 و 12 جويلية 2008 تنفيذا لما ورد في توصيات الاجتماع الأول للجنة المرأة والطفولة بمجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي المنعقد بتونس يومي 1 و 2 جوان 2008 و التي تم تأكيد التوصيات و المقترحات المتمخضة عن الاجتماعات اللاحقة لها.

و يهدف برلمان الطفل المغاربي إلي ترسيخ روح الانتماء المغاربي و تعزيز أواصر الأخوة و الصداقة بين الأطفال المغاربة و مع البرلمانات الإقليمية و العالمية المماثلة و إتاحة الفرصة للأطفال المغاربيين للتعبير عن أرائهم و انشغالاتهم تكريسا لمبدأ المشاركة.

ويتكون برلمان الطفل المغاربي من 50 طفلا بمعدل 10 أطفال عن كل دولة و يشترط في العضوية أن يكون سن الطفل يتراوح بين 14 و 16 سنة مع وجوب التناصف بين الجنسين و تكون مدة العضوية سنتان.

ويعقد برلمان الطفل المغاربي دورة سنوية بالتناوب بين الأقطار المغاربية و يتكون برلمان الطفل المغاربي من مكتب و خمسة لجان دائمة وهم:

لجنة حقوق الطفل، لجنة التربية و الثقافة و الإعلام، لجنة الصحة و البيئة،لجنة الشؤون الاجتماعية و التضامن، لجنة التعاون المغاربي و الدولي.

و تعرض تقارير اللجان علي برلمان الطفل المغاربي للمصادقة عليها و تتألف كل لجنة من 9 أعضاء ممثلين لكل الأقطار المغاربية،أما رئاسة اللجان و مقرريها تتم بالتناوب بين أقطار المغرب العربي ، ويتولي رئيس برلمان الطفل المغاربي توجيه الدعوة لإنعقاد البرلمان و السهر علي ضمان حسن سير أشغال البرلمان و يرأس اجتماعاته و يمثله في مختلف التظاهرات الرسمية ، ويرفع برلمان الطفل للمغاربي التوصيات المصادق عليها إلي مجلس الشورى .

أما فيما بخص جدول أعمال الجلسة تفتتح أشغال الجلسة بالاستماع إلي كلمة السادة رئيس مجلس النواب التونسي و كلمة السيد كاتب الدولة المكلف بالشؤون المغاربية و العربية و الإفريقية، ثم تكوين لجنة متوسطة لدراسة مشروع النظام الداخلي لبرلمان الطفل المغاربي ثم جلسة عامة لمناقشة و المصادقة علي مشروع النظام الداخلي و الإعلان التأسيسي.

المبحث الثالث: ندوات لجنة المرأة و الطفولة

جاء تنظيم هده الندوات المغاربية بعد التنصيب الرسمي للجنة المرأة و الطفولة لمجلس الشورى المغاربي المنعقد في دورته السادسة العادية بتونس يومي 1 و 2 جوان 2005.

وتمحورت فعاليات هده الندوات حول جملة من الاهتمامات الأساسية دات الصلة بواقع المرأة المغاربية و أفاقها .

وتجدر الإشارة إلي أن هده الندوات تميزت بتقديم مداخلات عن تجارب كل قطر مغاربي تلتها مناقشات مستفيضة حول النقاط المسجلة في جدول أعمالها و المواضيع ذات العلاقة بالتحديات التي تواجهها حاليا و مستقبلا، وهدا بالاستماع إلي مداخلات الوفود المشاركة في الندوات وصياغة و تلاوة توصيات و مقترحات هده الندوات.

الندوة الأولي

وجاءت تحت عنوان المرأة المغاربية آفاق و مستقبل عقدت في الرباط يوم 16 ماي 2006 وفي هدا استعرضت اللجنة أهم العراقيل التي تعاني منها المرأة المغاربية و منها علي وجه الخصوص الأمية ، الفقر ، التهميش الاجتماعي لتخلص اللجنة بعد مناقشات إلي جملة من التوصيات و المقترحات:

ضرورة التوصل إلي مدونة مغاربية موحدة حول الأسرة و الأحوال الشخصية

تعزيز مكانة المرأة المغاربية في القوانين الاجتماعية ووضع برامج لترقية المرأة في الأرياف

تكثيف البرامج التثقيفية و التربوية المحصنة للأسرة و الطفولة و الحرص علي ضرورة إشعاع مكانة المرأة المغاربية في مختلف المحافل و الهيئات الدولية .

ووصلوا إلي اقتراحات تتمحور حول :

تنظيم ندوات مغاربية بصفة دورية و منتظمة تكون مفتوحة أمام دوي الخبرات و الإختصاص بحسب موضوع الندوة

دعوة اللجنة القانونية لمجلس الشوري لإتحاد المغرب العربي لإعداد دراسة مقارنة حول القوانين المغاربية دات الصلة بشؤون المرأة و الطفولة بهدف توحيدها.

الندوة الثانية

اجتمعت لجنة شؤون المرأة و الطفولة في ندوتها الثانية بطرابلس يومي 7 و 8 سبتمبر 2006 تحت شعار المرأة المغاربية والقانون حيث تميزت بالتوصيات التالية :

دعوة اللجنة القانونية لمجلس الشورى لتوحيد التشريعات المغاربية ذات الصلة بشؤون المرأة

وضع مدونة مغاربية في القوانين الاجتماعية و دعوة دوي الخبرات و الاختصاص حسب موضوع الندوة التي تعقد في كل قطر.

كما تناشد اللجنة برلمانات العالم للعمل علي حماية الشعب الفلسطيني من الاعتداءات الغاشمة من قبل الكيان الصهيوني وتطالبها بالتدخل فورا لرفع المعاناة علي هدا الشعب احتراما للإرادة الشعبية الفلسطينية و مبادئ حقوق الانسان.

هده المطالب هي مسعى للتأكيد علي ضرورة تفعيل هياكل الاتحاد و خاصة مجلس الشورى .

الندوة الثالثة

حيث احتضن مقر مجلس النواب بتونس يوم 15 فيفري 2007 أشغال الندوة الثالثة للجنة شؤون المرأة و الطفولة بمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي بعنوان المرأة المغاربية و التنمية حيث تم تلاوة لائحة التوصيات و المقترحات و التي تضمنت المسائل التالية :

إنشاء تعاونيات مغاربية لإنتاج الاقتصادي مع العمل علي فتح الأسواق الوطنية أمامها.

فتح المجال أمام المرأة في مجال التنمية و إشراكها في مواقع صنع القرار حتى تساهم في ديناميكية التنمية.

وضع إطار قانوني لحماية الملكية الفكرية للمبدعات في الصناعات التقليدية باعتبارها مخزونا للأصالة.

الإسراع في إقامة المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية بتونس.

إقامة دورات تدريبية في قطاع بعث المؤسسات و جلب الخبراء إلي عين المكان لتعميم الفائدة

دراسة أنظمة الشغل في الأقطار المغاربية بما يحقق مقتضيات التنمية الشاملة من ضمانات قانونية و تنظيم أوقات العمل المسترسلة التي تراعي دور و خصوصيات الأسرة.

عقد الدورة السابعة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي بالجزائر في أقرب الآجال

الندوة الرابعة

انعقدت بالجزائر العاصمة يوم 28 جويلية 2007 بمقر مجلس الأمة فعاليات الندوة الرابعة للجنة المرأة و الطفولة بعنوان المرأة المغاربية والإعلام حيث خرجوا بالتوصيات التالية:

التأكيد علي التوصيات السابقة للجنة المرأة و الطفولة لمجلس الشورى المغاربي و العمل علي وضعها موضع التطبيق.

ضرورة الاستفادة من قوانين الأسرة في أقطار المغرب العربي و دراسة تجارب الدول الأعضاء

دعم تواجد المرأة في مواقع القرار داخل المؤسسات الإعلامية

العمل علي مواجهة القنوات الإعلامية التي تشوه صورة المرأة و موقعها اجتماعيا

دعم الإنتاج الإعلامي الموجه لفائدة إبراز صورة متوازنة للمرأة

إحداث جائزة مغاربية لأفضل إنتاج إعلامي مغاربي يخدم الصورة الإيجابية للمرأة في الأسرة والمجتمع

التصدي لتشويه المرأة في الإعلانات الإشهارية

وضع إستراتيجية إعلامية مغاربية تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي لتحسين صورة المرأة في الإعلام المغاربي

تعبئة مختف الفاعلين الإعلاميين و السياسيين و الاقتصاديين و غيرهم للانخراط في تكريس ثقافة المساواة و مبدأ تكافئ الفرص

إحداث بنك معطيات تسجل فيه أسماء الرائدات و المناضلات في الإعلام بكل الأقطار المغاربية و لتكن هده الموسوعة جاهزة ليتم توزيعها علي أعضاء مجلس الشورى حتى تكون بمثابة وسام لكل المناضلات باسم لجنة المرأة و الطفولة

التطبيق الصارم لكل القوانين التي تحمي المرأة بصفة عامة و المرأة الإعلامية بصفة خاصة من جميع أشكال التحرش مع إشراك المجتمع المدن في تفعيل هده القوانين. مع تكليف الأمانة العامة للمجلس برفع هده التوصيات إلي مكتب المجلس عرضها علي الدورة السابعة لمجلس الشورى لإتحاد المغرب العربي المقرر انعقادها لاحقا في الجزائر.

الدورة الخامسة

انعقدت فعاليات الندوة الخامسة للجنة المرأة و الطفولة بنواكشط يومي 21 و 22 فيفري 2008 بعنوان دعم المشاركة السياسية للمرأة المغاربية تطبيقا لما تم الاتفاق عليه و تأكيده في الندوة المغاربية الرابعة للجنة المرأة و الأسرة و الطفولة المنعقدة بالجزائر لسنة 2007 وخرجوا بتوصيات مفادها:

تكييف و تحسين القوانين امغاربية الخاصة بحماية المرأة من أشكال التمييز و القوانين المتعلقة بنظام الانتخابات سبيلا إلي الوصول إلي ما يخدم المشاركة الفعالة للمرأة المغاربية وفقا لمقتضيات الواقع الجديد و المواثيق الدولية.

تمكين المرأة من فرص التعليم والتكوين المستمر و إعطاء التكوين السياسي للمرأة أهمية خاصة و العمل علي توفير البيئة والإطار الأمثل لدلك.

تطوير الشراكة البناءة بين الرجال و النساء قصد ترقية المشاركة السياسية للمرأة من خلال تكثيف لقاءات دورية بين المنتخبين و المنتخبات.

توثيق عري التضامن بين النساء المغاربيات و تعزيز جسور التعاون بينهن وبين منظمات المجتمع المدني و الهيئات المتخصصة،وصولا إلي إنشاء رابطة المرأة المغاربية،التي يجب أن تتكفل بنقل همومهن و انشغالاتهن إلي هيئات الاتحاد المختلفة.

إشراك دوي الاحتياجات الخاصة من النساء لتأهيلهن لتولي مختلف المناصب و توفير الآليات الكفيلة بتمكينهن من ممارسة حقوقهن السياسية و المدنية كاملة

الاتفاق علي إحداث آليات عمل لتنفيذ التوصيات الصادرة عن الندوات.

الاستنتاجات و الاقتراحات

- إن انعقاد هده الندوات يشكل مناسبة للشعوب المغاربية لتشبثها و تمسكها بالوحدة المغاربية باعتبارها مشروعا تأسيسيا يضمن لبلدانا الاستثمار بمؤهلاتها و مواردها الطبيعية و البشرة و هدا من شأنه أن يضمن طموحات الشعوب المغاربية علي المستوى الإقليمي نظرا للمجريات و التحولات التي يجري بمحيطنا.

-إن مجلس الشورى المغاربي دائما ما يثمن نتائج و توصيات لجانه الستة والتي انعقدت في العواصم المغاربية وهدا تماشيا للضروف الدولية والإقليمية الراهنة و عليه ندعو إلي مواصلة الإصلاح السياسي و ترسيخ الديمقراطية و ضمان حقوق الإنسان و تمتين دولة القانون و المؤسسات و بناء مجتمع متضامن و متكافئ الفرص يعزز دور مكونات المجتمع المدني.

-الحث علي أهمية تفعيل اتحاد المغرب العربي و استكمال هياكله و آلياته ضمانا لسير أعماله علي الوجه الأفضل و عليه يتعين علي القادة المغاربة تخطي بعض الصعوبات

الظرفية الطارئة و التعجيل إلي عقد قمة مغاربية لتحقيق أهداف الإتحاد و طموحات شعوبه و ضرورة الإسراع بالمصادقة علي الاتفاقيات المبرمة في إطار الإتحاد.

-الدعوة إلي أهمية استكمال البناء المغاربي من خلال الحرص علي إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية و لاسيما من خلال إقامة منطقة تبادل الحر و بعث المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة الخارجية و توحيد التوجهات في إطار إتحاد المغرب العربي باعتباره كيانا جغرافيا قائما بذاته يقوم علي خصوصيات تاريخية و ثقافية و اجتماعية

الخاتمة

ان تفعبل دور إتحاد المغرب العربي و تسريع وثيرة تجسيد المشروع الحدوي و المصيري علي وقع الوتيرة المشاركة للتغيرات التي طرأت علي الساحة الدولية عموما وعلي المنطقو المغاربية خصوصا،وهي القناعات التي تزيد تشبيثا و تمسكا بالعمل علي تجسيد تطعات و طموحات الشعوب المغاربية من أجل التنسيق و الإنسجام و تكثيف التعاون في مختلف المجالات ثنائيا و جماعيا وصولا إلي بناء مغرب عربي يخدم طموحات الشعوب في التنمية و التقدم في مختلف الميادين لضمان الإنخراط الفعال في مناخ للعصرنة.

ومجلس الشوري المغاربي يعرب عن رغبته في المزيد من تحفيز العمل المغربي و تكثيف وتيرة عمل كافة هياكل الإتحاد و استكمال منضومته بما يضمن مسايرة العمل المغاربي للتطورات الإقليمية و الدولية. فهو قوة اقتراح فعالة يعمل بمختلف أجهزته و هياكله علي تحقيق أهداف قيام الإتحاد،وفي هدا السياق يأمل بتجسيد مقترحاتهو توصياته المرفوعة إلي مجلس الرئاسة حتي يحقق المساهمة في بناء الصرخ المغاربي المنشود و استدراك التأخر المسجل.

وأن تحقيق الأهداف الطموحة لإتحاد المغرب العربي يستوجب مزيد من تضافر الجهود و المثابرة من أجل تجسيد الارادة السياسية التي تحدو قادة الدول المغاربية و تحقيق تطلعات شعوبها نحو التكامل و الإندماج الاقتصادي و الاجتماعي لاسيما أن عوامل التقارب كثيرة و متعددة و خيراتها و مواردها البشرية هامة،ومن شأنها ادا ما تم استكمال البناء المغاربي و تفعيل مؤسساته أن يتحول اتحادنا إلي مخاطب و شريك كفئ لبقية التكتلات الأخري و في محيطنا المباشر متوسطيا و عربيا و إفريقيا.

فهرس الموضوعات	
الموضوع	**رقم الصفحة**
الخطة	1
مقدمة	2
سير التربص	3
الفصل الأول:الإطار النظري لمجلس الشورى المغاربي	4
المبحث الأول: أهداف المجلس و أجهزته	6-5
المبحث الثاني: دورات المجلس	7
المبحث الثالث: الأعضاء في المجلس	8
الفصل الثاني:الإطار التطبيقي لمجلس الشورى المغاربي	9
المبحث الأول:محاضر اجتماع لجان المجلس	12-11-10
المبحث الثاني: الدورة التأسيسية لبرلمان الطفل المغاربي	13-12
المبحث الثالث: ندوات لجنة المرأة و الطفولة	15-14-13
الاستنتاجات و الاقتراحات	16
الخاتمة	17
فهرس الموضوعات	

ملخص الدراسة

تتناول الدراسة دور و مكانة الجزائر في المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها، حيث أصبحت هده الأخيرة شكل من أشكال التنظيم الدولي ،فهي ضرورة حتمية لمواجهة التحديات و التهديدات العالمية في شتي المجالات السياسية و الاقتصادية و العسكرية، لكون أن المنظمات الإقليمية لها دور مهم في تحقيق الأمن و السلم الدوليين،و خاصة تحقيقي التكامل علي المستوي الاقتصادي،نظرا لكون هده المنظمات الإقليمية تحتوي علي عدد قليل من الأعضاء،فهي تسهل التنسيق بين أعضاء هده المنظمات

فالجزائر بحكم انتمائها الإقليمي المتعدد تدرك أهمية هده المنظمات الإقليمية،و تسعي أن يكون لها دور مهم داخلها،وهدا الدور يختلف باختلاف الأهداف التي أنشأت من أجلها المنظمات الإقليمية،و من أبرز المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها الجزائر نجد:اتحاد المغرب العربي،جامعة الدول العربية،و الإتحاد الإفريقي.

حيث نجد أن الجزائر تعمل بجهد علي مستوي القارة الإفريقية من أجل تحقيق السلم والأمن و بعث عجلة التنمية في هده القارة،في إطار الإتحاد الإفريقي،وهدا بحكم الإمكانيات و القدرات التي تملكها الجزائر،مما جعلها تحتل مكانة هامة داخل الإتحاد الإفريقي وبين الدول الإفريقية.

Résumé de l’étude

Cette étude situe le rôle et le statut de l'Algérie dans les organisations régionales auxquelles elle appartient, où elle est devenue une des formes de l'organisation internationale. Elle situe également son rôle indispensable pour relever les défis et les menaces mondiales dans divers domaines politiques, économiques et militaires, au fait que les organisations régionales ont un rôle important dans la réalisation de la paix et la sécurité internationales et l'intégrité économique, compte tenu du fait que ces organisations régionales contiennent un petit nombre de membres, ils facilitent la coordination entre les membres de ces organisations.

Tenant compte de son affiliation multi-régionale, l’Algérie reconnaît l'importance de ces organisations régionales, et cherche à avoir un rôle important à leur intérieur. Ce rôle varie en fonction des objectifs établis pour lesquels les organisations régionales ont été crées. Parmi ces organisations auxquelles appartient l'Algérie, on trouve: l'Union du Maghreb arabe, la Ligue arabe et l'Union africaine.

Nous trouvons que l'Algérie travaille durement au niveau du continent africain afin de parvenir à la paix et à la sécurité et assurer le développement de ce continent, dans le cadre de l'Union africaine, et ce grâce à aux moyens et aux capacités que l’Algérie possèdent, ce qui lui permet d’occuper une place importante au sein de l'Union africaine et les pays africains.

فهرس المحتويات

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات الإقليمية

المبحث الأول: مفهوم التكامل الدولي الإقليمي

المطلب الأول: معني الإقليم والإقليمية

المطلب الثاني: التكامل الإقليمي

المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية

المطلب الأول: المفهوم(السياسي،الفني، الإداري)

المطلب الثاني: معايير تعريف المنظمات الإقليمية و عناصرها

المطلب الثالث: تقسيم المنظمات الإقليمية

المبحث الثالث: الإطار القانوني للمنظمات الإقليمية

المطلب الأول: علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة

المطلب الثاني:خصائص المنظمات الإقليمية

المطلب الثالث:الفرق بين المنظمة الإقليمية و الدولية

الفصل الثاني: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية

المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للجزائر

المطلب الأول: الامتيازات الجيو سياسية

المطلب الثاني: الامتيازات العسكرية

المطلب الثالث: الامتيازات الطاقية

المبحث الثاني: دور الجزائر في تفعيل اتحاد المغرب العربي

المطلب الأول: مدخل إلي اتحاد المغرب العربي

المطلب الثاني: الجهود الجزائرية لتفعيل الإتحاد

المبحث الثالث: مكانة الجزائر في جامعة الدول العربية

المطلب الأول:مرجعية الثورة في توجيه سياسة الجزائر العربية

المطلب الثاني: دور الجزائر في نتائج القمة العربية السادسة بالجزائر 1973

المطلب الثاني: مشروع إصلاح الجزائر للجامعة العربية 2005

الفصل الثالث: موقع الجزائر من الإتحاد الإفريقي

المبحث الأول: الجزائر و مشروع انجاز الاتحاد الإفريقي

المطلب الأول: دور الجزائر في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي

المطلب الثاني: أهداف و مبادئ الإتحاد الإفريقي

المبحث الثاني: المبادرات الجزائرية في تحقيق الأمن و الاستقرار الإفريقي

المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإيريتيري

المطلب الثاني: الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب1999

المطلب الثالث: الجزائر و مشروع مجلس الأمن و السلم الإفريقي

المبحث الثاني: الجزائر و المشاريع التنموية في إفريقيا.

المطلب الأول: الجزائر و مبادرة النيباد

المطلب الثاني: الجهود الجزائرية لدفع عجلة التنمية في إفريقيا

الخاتمة

مقدمة

إن مفهوم النظام الإقليمي هو مفهوم حديث لم تتناوله الدراسات إلا في الستينيات و السبعينيات بحيث كان مفهوم الإقليمية أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي ودار جدل طويل حول ما يسمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية، فكان هناك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول، بينما رأي آخرون إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلم و الأمن الدوليين، لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي يكون أكثر فاعلية و أكثر قدرة علي الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية.

ولقد أكدت الأمم المتحدة علي ضرورة تفعيل المنظمات الإقليمية ،وهو ما أكدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم 158/50 الصادر خلال الدورة ال50 للجمعية العامة عام 1995،كما أعربت عن ترحيبها بزيادة الدور الإقليمي للمنظمات الإقليمية في مجال حفظ السلام.

و يعتبر تكريس السلم الإقليمي أولوية من أولويات السياسة الجزائرية،ولهدا عملت الجزائر علي الانتماء للمنظمات الإقليمية(اتحاد المغرب العربي،و جامعة الدول العربية،الإتحاد الإفريقي)،وكدا دورها الفاعل داخل حظيرة الهيئة الأممية، كما قامت الجزائر بإطلاق المبادرة الجديدة للشراكة من أجل تنمية إفريقيا التي تمثلها و تدافع عن مصالحها في المحافل الدولية،و كدا دورها في إدارة العديد من النزاعات المعاصرة في إفريقيا،ولقد عرفت المبادرات و الجهود الجزائرية في بعث الأمن الإقليمي

وكان إنشاء الإتحاد الإفريقي الوريث لمنظمة الوحدة الإفريقية في جويلية 2002 أمرا فاصلا في تاريخ قارة إفريقيا،حيث أرادت الدول الإفريقية و علي رأسها الجزائر جعل من الإتحاد الإفريقي كيانا أكثر شمولية و مرونة يعيد القارة إلي كنف القرن الواحد و العشرين و يجعل من نهاية الألفية الثانية موعدا حاسما لتجاوز واقعها.

أهمية الموضوع

تكمل أهمية هدا الموضوع في عجز المنظمات الدولية،و علي رأسها منظمة الأمم المتحدة في تحقيق الأمن و السلم الدوليين، الأمر الذي أدي حتما إلي ظهور عدة دول تنادي بضرورة قيام منظمات إقليمية كبديل لحل المشاكل التي تقوم فيما بينها و مواجهة مختلف التحديات التي يتعرضون لها في إطار هدا الإقليم.

كما تهدف الدراسة إلي التعرف علي الجهود التي بدلت من طرف منظمة الإتحاد الإفريقي للوصول إلي تحقيق السلم و الأمن والتنمية في القارة الإفريقية،هدا فضلا عن التعرف علي أهم التحديات التي تواجه التنظيم الإقليمي الإفريقي لتحقيق الأمن و السلم في المنطقة،بالإضافة إلي الوقوف علي مختلف الأبعاد العملياتية و الجهود المبذولة من طرف السياسة الجزائرية من أجل إقامة هيئات جديدة علي مستوي القارة الإفريقية علي غرار مجلس السلم و الأمن الإفريقي و مبادرة النيباد، في ظل التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية و التي لا حصر لها لأتي علي رأسها التحدي الأكبر التي يواجه الإتحاد الجديد و هو تنفيذ خطة إنعاش و تنمية القارة الإفريقية.

مبررات اختيار الموضوع

<u>المبررات الموضوعية</u>

تتجلي المبررات الموضوعية في البعد الإفريقي للسياسة الجزائرية و الذي ظهر بأكثر قوة خلال السنين العشر الفارطة ،بالإضافة إلي دورها المحوري في تجسيد تعاون حقيقي متعدد القطاعات بين جميع بلدان القارة في إطار الإتحاد الإفريقي ،قصد إيجاد حلول مناسبة لمشاكل التنمية في القارة.حيث اعتبرت أوساط إعلامية أن الإتحاد الإفريقي جاء برؤية أكثر تكاملا مما أتت به منظمة الوحدة الإفريقية.

<u>المبررات الذاتية</u>

فإن الدافع الذاتي لمعالجة هدا الموضوع هو الرغبة في معرفة موقع الجزائر و مكانة الجزائر في أهم المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها خاصة الإتحاد الإفريقي و معرفة الأسباب التي جعلت الجزائر عنصر فعالا في منظمة الإتحاد الإفريقي مقارنة مع المنظمات الإقليمية الأخرى.

الإشكالية

من أجل الحفاظ علي السلم و الأمن في إفريقيا سواء تعلق الأمر بحل النزاعات أو مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة، لابد من تعزيز قدرات الإتحاد الإفريقي وإضفاء الطابع ألعملياتي عليه ،و هو أمر سعت الجزائر علي تجسيده من أجل تنمية إفريقيا،**و انطلاقا من هده الفكرة نطرح الإشكالية التالية:**

ماهو دور الجزائر في تفعيل الإتحاد الإفريقي لتحقيق الأمن و السلم في القارة الإفريقية ؟

و تندرج تحت هده الإشكالية التساؤلات التالية:

- **كيف يمكن أن يتحدد دور الجزائر في تحديث مسار الوحدة المغاربية و العربية في إطار المنظمات الإقليمية ؟**
- **كيف ساهمت الجزائر في تحقيق الأمن و السلم و التنمية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي ؟**

فرضيات الدراسة

- **عودة الجزائر علي الساحة الدولية سيما الإفريقية من خلال إدارتها أهداف السلم و الأمن و التنمية ضمن أولويات سياستها الخارجية.**
- **المقترحات و المبادرات الجزائرية فرصة لجعل منظمة اتحاد المغرب العربي و جامعة الدول العربية تضطلع بدورها في تحقيق الوحدة**
- **يرتبط دور الجزائر في الإتحاد الإفريقي عن طريق تفعيل آلياته و أجهزته في مجال الأمن و السلم والتنمية**

أدبيات الدراسة

✓ **خليل حسين موسوعة المنظمات الإقليمية و القارية،** حيث تطرق الكاتب في جزء من الكتاب إلي الإطار ألمفاهيمي للمنظمات الإقليمية حيث تعرض في الفصل الأول إلي مفهوم الإقليم والإقليمية و النظام الإقليمي،أما الفصل الثاني فقد تناول ماهية المنظمات الإقليمية و أنواعها

- ✓ **كوكب نجيب الريس،جامعة الدول العربية مادا بقي منها**،أشارت الكاتبة إلي أهم الأسباب المؤدية إلي تجميد جامعة الدول العربية، و أهم المبادرات المقترحة من طرف الدول العربية خاصة المبادرة الجزائرية من أجل أعادة بعث عمل هدا الصرح العربي.

- ✓ **عبد القادر رزيق المخادمي،التحول الديمقراطي في القارة الإفريقية**، حيث تناول في كتابه إلي مختلف التحديات التي تواجهها القارة الإفريقية كالانقلابات العسكرية، كما أشار إلي دور الإتحاد الإفريقي و دوره في حفظ السلم و الأمن الإفريقي،و دور مبادرة النيباد في إعادة صياغة مستقبل القارة،و تطرق الكاتب إلي التحول الديمقراطي التي تشهده القارة الإفريقية،بفعل الضغوط الأجنبية.

- ✓ **الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوي الصغري في القرن الإفريقي و إدارة الحرب الإثيوبية الإرثيرية لمحمد بوعشة**، حيث تناول موضوع الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرثيري في إطار الإتحاد الإفريقي، حيث كلل باتفاقية سلام بين الطرفين في سنة 2000.كما تطرق الكاتب إلي القمة ال35 المنعقدة بالجزائر لسنة 1999 و الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لإنجاح هده القمة الإفريقية.

الإطار المنهجي.

المنهج الوصفي: هو من أهم المناهج المستعمل في البحث العلمي،بحيث أنه أسلوب من أساليب التحليل المركز علي معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد، ودلك من أجل الحصول إلي نتائج علي نتائج علمية، تم تفسيرها بطريقة موضوعية بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة،فالباحث يقوم بوصف الظاهرة و جمع المعلومات الدقيقة عنها، و يعتمد علي دراسة الظاهرة كما هي.

المنهج التحليلي: و هنا عن طريق تحليل الظاهرة تحليلا دقيقا من أجل معرفة حدودها علي نمط ما،و لهدا تم توظيف المنهج التحليلي لتحليل الأحداث المتعلقة بالموضوع لفهم طبيعتها.

الإطار ألمفاهيمي

-**المنظمات الإقليمية**: هي هيئة دولية دائمة، مستقلة،نشأت بموجب اتفاق مجموعة من الدول التي تربط بينهم روابط معينة،جغرافية أو سياسية أو تاريخية أو اقتصادية، مثل منظمة جامعة الدول العربية، و منظمة الإتحاد الإفريقي...

-**التكامل**: هو رابطة أ تلاحم قوي بين مجموعة من الدول في كيان سياسي من أجل تحقيق أهداف مشترك، وهدا التكامل يقسم إلي أربع أنواع: تكامل سياسي، تكامل اقتصادي، تكامل اجتماعي، و تكامل أمني.

-**الأبعاد الإستراتيجية للجزائر**:هي مجموعة من الاعتبارات و الامتيازات الجيو سياسية و العسكرية و حتي الطاقوية التي ترتكز عليها الدولة الجزائرية في تفعيل دورها و زيادة حجم نفوذها داخل المنظمات الإقليمية المنطوية تحتها.

-**مجلس السلم و الأمن الإفريقي**: من أجل الحد من اندلاع النزاعات و بناء السلام في القارة الإفريقية جاء الإعلان عن إنشاء مجلس السلم والأمن الإفريقي في قمة الإتحاد الإفريقي الأولي في مدينة ديربان بجنوب إفريقيا في يوليو 2002 و دخل حيز التنفيذ في 25 ماي 2002،و بتالي أصبح جهاز تابع لمنظمة الإتحاد الإفريقي، أسندت له مهمة تعزيز السلم و الأمن والاستقرار في القارة الإفريقية.

-**النيباد**: كما جاء في توطئة و وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا أكتوبر 2001 بأن النيباد هي " تعهد بين القادة الإفريقية يقوم علي أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة القضاء عي الفقر ووضع بلدانهم علي خطي النمو المستدام والتنمية،وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد و الحياة السياسية العالمية."

تقسيم البحث:

تم تقسيم البحث إلي ثلاثة فصول.

الفصل الأول: تضمن علي الإطار ألمفاهيمي المنظمات الإقليمية من خلال التطرق إلي مختلف المفاهيم التي لها علاقة بالمنظمات للإقليمية،ثم تطرقت إلي أهم المعايير المعتمدة في تعريف المنظمات الإقليمية،بالإضافة إلي أنواع هده الأخيرة، و الأطر القانونية إلي تحكم هده المنظمات الإقليمية.

الفصل الثاني: احتوي علي البعد الإقليمي للسياسة الجزائرية و هدا من خلال التركيز علي مجموعة من الامتيازات التي تملكها الجائر و التي تسمح لها بلعب دور فعال في الفضاء الإقليمي التي تنتمي إليه وركزت علي الفضاء المغاربي و العربي، عبر معرفة مكانة الجزائر في إتحاد المغرب العربي،و جامعة الدول العربية.

الفصل الثالث: تطرقت إلي موقع الجزائر من الإتحاد الإفريقي بحكم انتمائها إلي القارة الإفريقية،و هدا من خلال التطرق إلي دور الجزائر في بعث مشروع الإتحاد الإفريقي، ثم أهم المبادرات التي عملت عليها الجزائر من أجل تحقيق السلم والأمن في القارة الإفريقية ، ثم تطرقت دور الجزائر في مبادرة النيباد وأهم المشاريع التي شاركت فيها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية في القارة الإفريقية.

الفصل الاول

الإطار المفاهيمي للمنظمات الإقليمية

أهم الملامح الأساسية التي ميزت النظام الدولي مند بداية القرن 20 تلك الطفرة التنظيمية الهائلة التي تستحق أن تسمي بعصر التنظيم الدولي،وجاء ميثاق الأمم المتحدة لينص صراحة علي مبدأ اللامركزية في نظام التنظيم الدولي المعاصر ليكون إحدى المبادئ الحاكمة لهدا التنظيم وهي اللامركزية الإقليمية أو الجغرافية، وهي الاعتراف بوجود تجمعات أو منظومات دولية إقليمية إلي جانب المنظومات الدولية العالمية.

المبحث الأول: مفهوم التكامل الدولي الإقليمي.

المطلب الأول:معني الإقليم و الإقليمية

ربما يكون من الضروري التعرف علي معني الإقليم و الإقليمية قبل محاولة تحديد ما هو المقصود بالمنظمات الإقليمية

1- معني الإقليم

يعد الإقليم العنصر الثاني من عناصر الدولة ولا يتصور وجود دولة بدون وجود إقليم ،فالإقليم هو المكان الذي يسكنه السكان من الوطنيين و الأجانب و تمارس فيه الدولة سيادتها القانونية و السياسية و الإدارية علي ما يقع فيه من أشخاص و أموال وتستغل ثرواته.

وكلما اتسعت مساحة الإقليم ازدادت أهميته ،فالدول متساوية في العلاقات الدولية بغض النظر عن صغر أو كبر إقليمها فبعض الدول تتسع أقاليمها إلي ملايين الكيلومترات بينما لا تتسع أقاليم بعض الدول إلا لبعض المئات من الكيلومترات،غير أن هناك فرقا كبيرا من الناحية العملية،إذ أن الدول التي تتمتع بإقليم واسع تتمتع بقوة اقتصادية و سياسية و اجتماعية كبيرة،كما أن لموقع الإقليم الجغرافي أهمية كبيرة[1].

الإقليم: من الناحية اللغوية يعني رقعة الأرض التي يقطنها شعب الدولة و لكن في المقابل نلاحظ أنه قد جري العرف علي استعماله بمعني اصطلاحي أوسع من مدلوله اللغوي ، لقد فقد تعددت معاني الإقليم و فقا لتطورها التاريخي ففي الأصل لم يكن الإقليم سوي قطعة من اليابسة يستقر عليها شعب معين لكونه مصدرا للثروات و القوة ، إذ يلاحظ اليوم أن الأقاليم الصحراوية الجرداء تتمتع بأهمية كبري علي الرغم من أنها غير مأهولة بالسكان نضرا لتعدد أشكال الاستفادة منها و خاصة من الناحية الإستراتيجية.

كذلك فإن الإقليم مرتبط بتنظيم و توسيع السلطة السياسية ، و في العصر الحديث نلاحظ أن ظاهرتي الاستعمار و الإتحاد قد تسببتا في ظهور نظريات جديدة في طبيعة الإقليم فنجد أن الدولة

[1] سهيل حسين الفتلاوي،**مبادئ المنظمات العالمية و الإقليمية**،دار الثقافة للنشر و التوزيع 2012 ص91

الاستعمارية تفرق في المعاملة بين مواطنيها من جانب و سكان مستعمراتها من جانب أخر فقد أصبح إقليم الدولة الاستعمارية يتمتع بأهمية كبيرة من أقاليم المستعمرات ، فإن إقليم الدولة الاستعمارية يعتبر عنصرا أساسيا من عناصر كيان الدولة في حين أن أقاليم المستعمرات لا تقوم بهده الوظيفة بصفة أساسية.

إضافة إلي دلك ما أفرزته ظاهرة الإتحاد من الوحدات السياسية من تجديد في الطبيعة القانونية للإقليم و يستند هدا التجديد إلي ضرورة تبرير ازدواجية السلطة في الدولة الاتحادية ، فكيف يمكن اعتبار رقعة معينة من الأرض جزءا من إقليم الدولة العضو في الإتحاد من إقليم الدولة الاتحادية ذاتها. فإذا أخدنا بنظرية الملكية التقليدية و التي تقرر ملكية الدولة لإقليمها فإنه يتعذر تقسي ظاهرة ازدواج السلطة في الدولة الاتحادية فالإقليم هنا يبدو و كأنه إيطار جغرافي لممارسة اختصاصات يحددها القانون ، علاوة علي دلك فإن ظاهرة الإتحاد لا تقتصر علي تكوين دول اتحادية و لكنها تمتد لتشمل اتحادات اقتصادية ترتكز علي قاعدة إقليمية وبتالي يكون هنا مفهوم الإقليم مقتصرا علي أنماط معينة من المبادلات و المعاملات النقدية و التجارية[1].

في حين ميز كيتنغ KEATING بين ثلاثة أنواع من الأقاليم:

1- **الإقليم الكبير**:يشير إلي التعاون الدولي بين دولتين أو أكثر ويتضمن منطقة إقليمية واسعة و يمكن أن نميز علي الأقل ثلث كتل إقليمية كبيرة رئيسية،الإتحاد الأوربي،منطقة المحيط الهادي الأسيوي،النافتا.
2- **الإقليم الدقيق**:مقارنة بالإقليم الكبير يشير إلي التعاون الإقليمي بين الدول أو أجزاء من الدول ضمن منطقة جغرافية صغيرة.
3- **الإقليم الشبه الوطني**: يشير إلي التعاونات الإقليمية داخل الدولة.

خصائص الإقليم:

- **التحديد الإقليمي**:إد قد يعرف الإقليم من خلال تعاون متميز وقد يحدد كمجال قضايا.

[1] خليل حسين، **موسوعة المنظمات الإقليمية و القارية**، (الجزء الثاني،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولي 2013) ص13-14

- **مجال أو غرض التعاون الإقليمي:**التفاعل بين الفواعل و المؤسسات قد يتفاوت بين مدي **شمولية** القضايا لأهداف محددة بدقة من اجل التعاون وهنا وضع نورالف فغنلد NORALV VEGGELAND تصور لثلاث أقاليم:
- **الإقليم الو ضيفي**: له هدف ضيق و محدد للتعاون،هدف هدا الإقليم هو التعامل مع مشكلة محددة.
- **الإقليم الثقافي:** يستند علي قضايا متعلقة بالهوية أي التراث المشترك كاللغة و العادات،أشكال التجانس التي تتواجد ضمن إقليم معين وهو ما يميز إقليم ثقافي ما عن الأقاليم الاخري.
- **الإقليم الإداري:**يشير إلي الهيكل الإداري الذي ينشأ ضمن الدول وفق نظام وفق نظام تراتبي بين البلديات،مقاطعات والإدارة المركز.

و الإقليم لا يأخذ بالمعني الضيق الذي يقصد به دولا متجاورة جغرافيا و إنما يؤخذ بمعني أوسع علي النحو التالي:

- **الإقليمية الجغرافية**: وفي ضلها تجمع المنظمة دولا متجاورة جغرافيا كالإتحاد الإفريقي و جامعة الدول العربية.
- **الإقليمية السياسية والإيديولوجية** : وهنا تكون الدول متباعدة جغرافيا و لكنها متقاربة سياسيا و إيديولوجيا و تهدف إلي تحقيق أهداف مشتركة و الدفاع عن مصالح مشتركة خاصة لها كالحلف الأطلسي مثلا ليس منظمة إقليمية من الناحية الجغرافية و لكن يمكن اعتباره إقليما من الناحية السياسية و الإيديولوجية.

نلاحظ من خلال التعاريف أن مفهوم الإقليم تربطه علاقة وطيدة بالإقليمية إذ يشكل أو يعتبر أساسا لوجودها وما يدل علي دلك هو تقارب أن لم نقل تطابق العامل المؤسسة لكل من المفهومين خاصة العامل الجغرافي.

مفهوم الإقليمية:

لقد برز ما يسمي بالإقليمية الجديدة لتوظيف تلك الموجة التي بدأت من منتصف الثمانينات من علاقات و تنظيمات التكامل الاقتصادي و التجاري و الإقليمي و يستند هدا المفهوم إلي نموذجين:

- ✓ **النموذج الأول**: التكتل التجاري الإقليمي القائم علي فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء وبدرجات تميزها عن العلاقات التجارية مع الدول الغير الأعضاء و لهدا النموذج مستويات متعددة أدناها المناطق التجارية الحرة و أعلاها الإتحاد الاقتصادي مثل منظمة الكوميسا و السوق المشتركة لأمريكا الوسطي و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية.
- ✓ **النموذج الثاني**: فهو قائم علي أساس التخصص و تقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هدا التخصص و التقسيم في العمل مثال:مثلث النمو الإقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيات و القوة المالية السنغافورية و العمالة و الموارد في أرخبيل ريو بأندونيسيا.[1]

ولقد أخدت فكرة الإقليمية في التبلور في شكل العديد من المنظمات الإقليمية مند انتهاء الحرب العالمية الثانية و قيام الأمم المتحدة عام 1945 الأمر الذي يعود إلي العديد من الأسباب:

- أن الدولة لم تعد بشكل عام قادرة بمفردها علي الوفاء باحتياجات شعبها خاصة فيما يتعلق بمجالات الأمن

- وجود تكتلات و تجمعات معينة فرض علي الدول الأخري ضرورة مواجهتها بذات المستوي العالمي.

- تعاظم درجة الاعتماد الدولي المتبادل لتعزيز القوة التفاوضية لمجموعة من الدول في مواجهة مجموعة أو مجموعات دولية أخري.

وفي هدا الإطار برزت عدة تعريفات لمفهوم الإقليمية:

- ➢ **الاتجاه الأول**: فهناك من يربط الإقليمية بالمنطقة الإقليمية أي أنه لا يفرق بينهما، و يستند في دلك إلي تعريف خاص للإقليمية مفاده انه بجوار المنظمات الدولية العالمية يمكن إنشاء منظمات دولية إقليمية تضم في عضويتها الدول التي تربط فيما بينها روابط تاريخية و جغرافية و حضارية أكثر من غيرها.
- ➢ **الاتجاه الثاني**: في تعريف المنظمات الإقليمية من كونها ترمز إلي الحركات السياسية و الاجتماعية التي تسعي إلي إثارة الشعور بالشخصية المحلية أة المطالبة بالحكم الذاتي أو

[1] خليل حسين،**المرجع السابق**،ص15.

الانفصال عن الكيان الأكبر و يعود السبب في دلك إلي عوامل مختلفة منها ماهو ثقافي أو اقتصادي أو سياسي.

- **الاتجاه الثالث:** يحرص علي تجريد مفهوم الإقليمية من أي محتوي معين و ينظر إليها ككلمة غير كاملة المعني ،يجب أن تضاف إليها خاصية أو كلمة أخري حتى نستطيع فهم معناها و لهدا يتحدث أصحاب هدا الاتجاه عن الإقليمية السياسية أو المذهبية و الإقليمية الجغرافية و الإقليمية الحضارية المطلقة[1].

الإقليمية الجغرافية: وفقا لهدا الاتجاه فمصطلح الإقليمية هو التجاور الجغرافي بين الدول و بتعبير أدق فإن الإقليمية تعني التجاور المكاني في مساحة جغرافية معينة ومن أهم النماذج الواقعية لهدا المعيار الإتحاد الإفريقي و منظمة الدول الأمريكية.

ولتحديد هده الرابطة الجغرافية ينقسم أصحاب هدا المفهوم إلي فريقين:

- **الفريق الأول:** يري أن الرابطة الجغرافية تعني ضرورة توافر الجوار الجغرافي بين الدول الأعضاء أي أن تكون هده الدول متجاورة و متلاصقة وواقعة في منطقة جغرافية واحدة وأنصار هدا الفريق يستبعدون إطلاقا صفة الإقليمية علي منضمات تضم دولا من قارات مختلفة.
- **الفريق الثاني:** ليس من الضروري توافر الجوار و التلاصق الجغرافي وإنما يتم الاكتفاء بان تحدد المنظمة المجال الجغرافي في نشاطها و تعاون الدول الأعضاء فيها،و هدا يعني أن إتفاق عدد من الدول المتجاورة جغرافيا مع دولة ما أو أكثر خارج هدا النطاق الجغرافي علي إقامة منطقة للدفاع المشترك علي هدا الإقليم ضد أي عدوان محتمل هو من التنظيمات الإقليمية.

و الحقيقة أن الاتجاه الغالب يؤيد المفهوم الجغرافي للإقليمية و الذي يري أنه يجب أن تبني علي رابطة التجاور الجغرافي بين عدد من الدول تقع في منطقة جغرافية.

فالاتفاق الإقليمي هو اتفاق بين حكومات دول متجاورة أي تقع في نفس الإقليم و إلا كانت الإقليمية لا معني لها.

[1] **المرجع نفسه**،ص16-17.

أما بالنسبة للمفهوم الحضاري للإقليمية: يشترطون إضافة إلي الجوار الجغرافي توافر روابط حضارية كوحدة اللغة أو الثقافة أو التاريخ إضافة إلي وجود المصالح السياسية و الاقتصادية المشتركة أي أن الأساس الذي تقوم عليه المنظمة الإقليمية هو التضامن الاجتماعي القائم علي التجاور الجغرافي[1] ، و يمكن القول أن هدا الضابط في تحديد المقصود بالإقليمية و نجد مثالا له في جامعة الدول العربية.

الإقليمية المطلقة: فالإقليمية تتميز بأنها لا تتسم ابتدءا بوصف معين و إنما تعني في معناها العام كل منظمة دولية لا تتجه بطبيعتها نحو العالمية حيث تقضي طبيعة أهدافها بقصر العضوية فيها علي فئة معينة من الدول يجمع بينها رباط خاص مهما كانت طبيعته سياسيا أو حضاريا أو مذهبيا أو جغرافيا.

ومن ثم يكون ضابط الإقليمية هو الجزئية في عضوية المنظمة ، فالمنظمة التي تتشكل من عدد محدود من الدول تكون منظمة إقليمية ،أما المنظمة التي تضم جميع الدول تتخذ شكل المنظمة العالمية.[2]

كما نلفت الانتباه إلي مفهوم علي قدر كبير من الأهمية لفقيه عربي هو جعفر عبد السلام فيدرج ضمن المفهوم الضيق للإقليمية حيث يقول" و نحن نري وجود تقييد الاتفاق الإقليمي بشرط التجاور أي وحدة المنطقة الجغرافية لأن دلك وحده يكفل توافر شروط مناسبة للعمل الإقليمي،فالعمل لخدمة الأمن و السلم الدوليين إما أن يكون مقصورا علي منطقة معينة فيكون إقليميا و إما أن يشمل أكثر من منطقة لإقليمية و هنا لا يكون العمل الإقليمي مناسبا و إنما يكون العمل العالمي هو المناسب،أما إدا أمكن إضفاء طابع الإقليمية علي أية منظمة تتعدي منطقة عملها حدودا معينة فإننا سنترك المجال للمنافسة بين التكتلات.

ثم يستطرد جعفر عبد السلام ليضع وصفا جديدا للمنظمة الدولية التي تطلق علي نفسها صفة الإقليمية و لكن نطاق نشاطها الجغرافي أو المكاني يتجاوز إقليما واحدا فيقول" يمكن بطبيعة الحال أن يتجاوز نطاق عمل إحدى المنظمات منطقة جغرافية واحدة و لكن يجب أن يقتصر نشاطها في هده الحالة علي نوع واحد متخصص من أنواع النشاط الدولي و تكون المنظمة هنا متخصصة و ليست إقليمية".[3]

---

[1] معمر بوزناده،**المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي،(** الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، طبعة 1992)،ص 50-51.
[2] جمال عبد الناصر مانع،**التنظيم الدولي،النظرية العامة و المنظمات العلمية و الإقليمية المتخصصة،**(مصر:دار الفكر الجمعي،2008)،ص67
[3] بوزناده،**مرجع سابق،ص**52-53.

الفرق بين الإقليمية و العالمية

يري الإقليميون أن هناك مجموعة من النقاط توضع أفضلية الإقليمية عن العالمية وهده النقاط هي:

1 أن التكامل الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي يمكن إحرازه بشكل أكثر سهولة فيما يقوم بين عدد أقل من الدول ومن خلال منطقة جغرافية محددة

2 التهديدات المحلية للسلام تكون أكثر قابلية للمعالجة الفورية و المرغوب فيها من قبل حكومات إقليمية بدلا من تدخلات الدول البعيدة جغرافيا و التي لا تمتلك مصلحة في النزاع.

3 تنظيم الدول إلي مجموعات إقليمية سيمكن من الوصول إلي توازن دولي للقوة كما يمكن أيضا من تأسيس و تعزيز الأمن والسلام.

4 إن العالم اليوم ليس جاهزا لإقرار سلطة عالمية قادرة علي المحافظة علي السلام العالمي وتعزيز الرفاهية الدولية،فلإقليمية إذن تعتبر الخطوة الأولي لبناء مناطق للاجتماع تجاه التعاون الفعلي أو التكامل بين الحكومات.

5 لم يوفق العالميون في إعطاء اعتبار لتقدير خواص العناصر الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية في بقاع العالم المختلفة والتي تعرف الوحدة العالمية تلك الاختلافات يمكن معالجتها بشكل أكثر سهولة علي مستوي النطاق الإقليمي.[1]

أما أنصار العالمية فقد تبلورت مدافعاتهم في النقاط التالية:

1 إن ظاهرة الاعتماد المتبادل العالمي خلقت عددا متزايدا من المشاكل التي تتطلب حلولا عالمية، فالمشكلات الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية وصلت إلي نطاق متعدي الحدود الإقليمية.

2 إن الموارد الإقليمية تكون غالبا غير كافية لحل مشكلات الدول التي تقع في الأقاليم.

3 إن مفهوم الإقليمية هو غير دقيق و غير دائم أيضا فليس هناك اتفاقية يمكن الوصول إليها بشأن نظام الأقاليم التي يمكن أن تقسم العالم علي نحو مقنع.

[1] عمر ابراهيم العفاس،**نظريات التكامل الدولي الإقليمي**،(ليبيا:جامعة قار يونس، الطبعة الأولي2008)،ص26-27.

4 التحالفات الإقليمية تزود بقواعد للخصومات و التنافس من أجل التفوق العسكري بين الأقاليم و هدا قد يعود إلي احتمالات كبيرة جدا من أجل حروب رئيسية.

إن الجدل بين مناصري الإقليمية ومناصري الاتجاه العالمي لم يحسم علي نحو مرض لان هناك تناسبية أو تناغم في وجود الظاهرتين (الإقليمية و العالمية) معا من حيث أن الأنشطة التي تقوم بها منظمة لا تتلف الأنشطة التي تقوم منظمات أخري بأدائها والعكس صحيح[1].

المطلب الثاني:التكامل الإقليمي

يمكن أساسا تعريف التكامل باعتباره عملية تشكيل الأجزاء أو عملية استجابة و إيجابية للاعتماد المتبادل بين الدول،ورغم بروز تعريفات متعددة و معقدة للتكامل إلا أن هدا المفهوم يشير أساسا إلي علاقة الجماعة المترابطة أو الالتحام القوي بين الأفراد في كيان سياسي،فهي تتضمن روابط متبادلة و إحساس بهوية الجماعة و يدرك التكامل من خلال مستوين:

1 **مستوي التكامل القومي**: وهو الذي يهتم بشروط أو بعمليات التكامل في داخل وحدة سياسية واحدة وهو الذي يوضح نجاح أو إخفاق قومية ما في خلق و تعميق مشاعر الانتماء إلي كيان الدولة وهده الدول تمثل وحدات ذات تقسيمات داخلية تضع حسابات للاختلافات اللغوية و العرقية و الدينية.

2 **مستوي التكامل المتعدد:**ويتضمن التكامل هنا مستوي تعدديا إقليميا أو عالميا ففي المستوي الإقليمي يبرز علي سبيل المثال نموذجي الإتحاد الأوروبي و جماعة إفريقيا الشرقية و علي المستوي العالمي تبرز الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة[2]

وبتالي فهو تطور مركب ومتعدد الأشكال نتيجة لمجموعة من التفاعلات، تضم مجموعة من النشاطات الموجهة نحو تحقيق مشروع تكاملي من أجل القضاء علي أشكال التعقيدات.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**،ص 27-28.

[2] عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**،ص33-34.

[3]Stephanie Ah Tchour,integration régionale et gouvernance mondiale un neveau regard Etats des lieux,Enjeux et perspectives ,2010-2011, p5

2 أنواع التكامل

1. التكامل الاقتصادي

برز مصطلح التكامل الاقتصادي في العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي كنتيجة لرغبة العديد من الدول في الانضمام إلي تجمعات إقليمية لتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية وقد شوهدت العقود الثلاثة الأخيرة ظهور العديد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية في مختلف مناطق العالم مثل الإتحاد الأوروبي ورابطة دول جنوب شرق آسيا المعروف اختصارا بالأسيان وفي الأمريكيتين مثل النافتا وميركوسور ومثل تجمع دول شرق و جنوب إفريقيا الكوميسا

وتعتبر المجوعة الاقتصادية الأوروبية ورابطة دول جنوب شرق آسيا الآسيان من أهم التطبيقات المعاصرة لظاهرة التكامل الاقتصادي في إطار إقليمي أما بالنسبة للعالم العربي فقد كانت الدول العربية سباقة في إبداء الرغبة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي مند قيام جامعة الدول العربية عام 1945 وعلي الرغم من دلك فقد تعطل مشروع التكامل الاقتصادي العربي لأكثر من ستة عقود نتيجة الخلافات السياسية بين هده الدول ونتيجة لمحولات إقحام إسرائيل للتطبيع مع العرب من خلال مشاريع الشرق أوسطية و المتوسطية ونتيجة للتحديات القائمة سواء علي المستوي العربي أو علي المستوي الدولي.[1]

2. التكامل السياسي

لم يكن معظم الكتاب الدين تناولوا موضوع التكامل السياسي واضحين في تحديد العلاقة بين التفاعل السياسي بين مجموعة من الدول وبين الإحساس بانتماء مجموعة من الوحدات السياسية إلي جماعة واحدة معينة .

يعرف التكامل السياسي إرنست هاس "العملية التي يقتنع من خلالها الفاعلون السياسيون في أنظمة سياسية عديدة و مختلفة أن يغيروا ولائهم، و توقعاتهم، و أنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته القدرة علي إصدار التشريعات التي تسري في تلك المنظمة"

[1] محسن الندوي، **تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**،(لبنان،منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولي،2011)،ص9-10.

ويعرف التكامل السياسي جاكوب jacob وتوين teune بأنه عملية تتضمن علاقة الجماعة أو شعور الهوية و الإدراك الذاتي، أما جوزيف ناي ney فقد أوضح في تعريفه للتكامل السياسي أن هناك عدة مظاهر متضمنة في المفهوم الذي طرحه عن الدولة الانتقالية أي الانتقال من حالات جزئية إلي حالات تكاملية، و تلك المظاهر هي:

- ضرورة وجود بناء مؤسساتي علي الأقل في شكل ابتدائي
- وجود اعتماد متبادل في عملية تشكيل، و خلق السياسة
- وجود حس متبادل للانتماء و الهوية الذاتية[1]

فالأصل أن الدول تكون كاملة السيادة، و لكن قد تقبل بأن تندمج بإرادتها مع جيرانها، رغم أنها ضيعت ميزات السيادة الكاملة، وهدا من أجل الوصول إلي تقنيات جديدة قد تساهم في حل المشاكل التي تنتج بين هده الدول[2]

3. التكامل الاجتماعي

ادا كانت الضر وف تسمح بالشروع في عملية التكامل فإن نجاحها مرتبط بالتكامل الاجتماعي الذي يتطلب بالضرورة قيم سياسية و اجتماعية موحدة، فالتكامل الاجتماعي يعني تحويل الولاء الوطني نحو ولاء للجماعة السياسية وهدا ما يؤدي إلي تكوين تصورات فوق وطنية و تؤكد جل الدراسات علي أن السوق الأوروبية المشتركة تسير نحو هدا الاتجاه، إذ أن الشعور بالأوربيانية بدأ يتكون داخل كل دولة خاصة بين فئات الشباب، كما أن وحدة أوروبا لا يجب أن ينظر إليها فقط علي أساس أنها وسيلة لتحقيق خدمات ذاتية بل كذلك كوسيلة لتحقيق التوازن في النظام الدولي بالإضافة إلي دلك فإن بعض المشاكل الاجتماعية كالبطالة و الآفات الاجتماعية تزيد احتمالات التعامل معها و حلها في محيط أوسع أكثر وأحسن من التعامل معها في إطار جغرافي ضيق.

[1] عمر ابراهيم العفاس، **مرجع سابق**،47-48

[2]Stephanie Ah Tchour,integration régionale et gouvernance mondiale un neveau regard Etats des lieux,Enjeux et perspectives ,2010-2011, p5

4.التكامل الأمني

و يكون نتيجة لتحالف معين ، فالتحالف عبارة عن وسيلة بواسطتها يستطيع العضو المسيطر كسب تأشيرة العبور إلي عملية اتخاذ القرار في الدول الأعضاء أقل قوة ، وفي المقابل تضمن الدولة القوية لهده الأخيرة المساعدة و الحماية الإستراتيجية، لكن التكامل في المجال الأمني يعني مساهمة جميع الأعضاء في التكامل بغض النظر عن قوتها ، ورغم دلك يبقي التكامل الأمني عبارة عن نتيجة لكل من التكامل الاقتصادي و التكامل السياسي ، وقبل بلوغ هده المرحلة فإن ما يمكن أن تفعله دول التكامل في حالة تعرض أحد أعضائها لخطر خارجي هو محاولة التنسيق لمواجهة هدا الخطر الخارجي.[1]

❖ نماذج من التجارب الإقليمية في التكامل الاقتصادي

1-الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم و أكثرها اكتمالا من حيث البني و الهياكل التكاملية،ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية،فلا يكاد يمر حدث علي المستوي الأوروبي إلا و يؤكد أن المسيرة الأوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت ورائها نزاعات تاريخية مريرة و تجمع الآن حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة و يتحول الإتحاد الأوروبي بهدا المنظور إلي مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات، ومن حيث الإمكانات فإن هدا التكتل يهيمن تجاريا علي أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلي حوالي 150 مليار دولار،وهو بدلك يفوق تجمع النافتا،كما يصل الدخل القومي لهدا التكتل إلي ما يزيد علي 7 ألاف مليار دولار وهو أكبر دخل قومي في العالم،فهده المنظمة القارية تضم 27 دولة في أوروبا ويعد المصدر الأساسي للسلع في العالم، و شريكا تجاريا هاما مع الدول الأقل نموا.

[1] حسين بوقارة، **التكامل في العلاقات الدولية**،(سلسلة دراسات دولية رقم 03 مخبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية:جامعة الجزائر)،ص15-16-17.

ويمثل في صورته الراهنة أبرز مثال عي قدرة أعضائه في تخطي العوائق التي خلفتها الحرب الباردة والتي أصبح لديها سوق مشتركة وسياسة واحدة للأمن و الدفاع و حماية الحدود الخارجية و غيرها بالإضافة إلي أنه قوة اقتصادية كبري وفاعل سياسي في السياسات الدولية.[1]

2-رابطة شعوب جنوب شرق أسيا (الآسيان)

وهي تشمل عشر دول بروناي، فيتنام، كمبوديا، لاوس، ميانمار، ماليزيا و أندونيسيا وسنغافورة و تايلاندا و الفلبين، حيث وقع وزراء خارجية الدول الخمس وهم تايلاندا و الفلبين و ماليزيا ،أندونيسيا و سنغافورة إعلان بانكوك تايلاندا بإنشاء الرابطة في 8 أوت 1967 و تعرضت أعمالها للتعثر حتي منتصف السبعينات بسب خلاف بين الفلبين و ماليزيا حول ولاية صباح،ثم انضمت سلطنة بروناي للرابطة بعد أسبوع من استقلالها سنة 1984 ثم انضمت دولة فيتنام سنة 1990 ثم لاوس و ميانمار في 1997 ثم دولة كمبوديا في 20 أفريل 1999.

وتهدف هده الرابطة إلي تعزيز التعاون و التكامل الاقتصاديين ودلك بإتباع الإستراتيجيات الآتية: استكمال إقامة منطقة التجارة الحرة و تسريع تحرير التجارة في الخدمات وإقامة منطقة الآسيان للاستثمار بحلول 2010 و تحرير تدفق رأس المال بحلول 2020،بالإضافة إلي تعزيز نظم التجارة متعددة الأطراف و تعزيز دور قطاع الأعمال كمحرك للتنمية.[2]

وفي 29 نوفمبر سنة 2004 وقعت الصين اتفاقا تاريخيا مع زعماء دول جنوب شرق آسيا يقضي بإقامة أكبر منطقة تجارة حرة في العالم،والتي تعد سوقا لأكثر من 1.8 نسمة أي 534.9 مليون نسمة لدول الآسيان و 1.29 مليار نسمة للصين، كما ترغب بعض الدول كالهند واليابان وكوريا الجنوبية و أستراليا ونيوزيلندا في توثيق العلاقات مع دول الآسيان وإقامة منطقة تجارة حرة مماثلة،وبتالي إقامة سوق أسيوية موحدة بحلول عام 2020.

---

[1] محسن الندوي، **مرجع سابق**،ص325-326.

[2] محمد محمود الإمام،**تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولي، ديسمبر 2004)،ص ص279-280.286-287

وقد وصل إجمالي صادرات رابطة الآسيان إلي جانب الصين ما يقارب763 مليار دولار لسنة 2003،أما بالنسبة للواردات فبلغت 1076.3 مليار دولار، أما حجم التجارة الخارجية للصين بلغ 988.86 مليار دولار عام 2003 في حين بلغ لدول رابطة الآسيان نحو 877.7 مليار دولار. [1].

3-اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية،نافتا

عمل الرئيس كارلوس ساليناس في ديسمبر 1988 علي تسريع عملية التحرير واتفق في لقاء مع الرئيس الأمريكي بوش في يونيو 1990 علي عقد اتفاقية منطقة تجارة حرة شاملة،وعقب دلك أبدت كندا رغبتها في الاشتراك في المحادثات،وبدأ التفاوض حول النافتا بين الدول الثلاث في 1991 في عدة مجالات: قواعد التجارة،الخدمات، الاستثمار،عمليات النقل عبر الحدود و الاتصالات و الإمدادات الحكومية،تعميق التكامل التجاري .

ورغم أن هدا التجمع يضم ثلاث دول فقط ، إلا أن شموله الولايات المتحدة الأمريكية جعل الناتج الإجمالي له يبلغ 7 تريليونات دولار مقابل 7.5 للمجال الأوروبي.

وأعلنت الدول الثلاث في 12 أوت 1992 توصلها إلي اتفاق حول تفاصيل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، النافتا ونص المشروع المبدئي علي خلق منطقة تجارة حرة خلال 15 سنة بدءا من 1994.[2]

المبحث الثاني:المنظمات الإقليمية:

المطلب الأول:مفهوم المنظمات الإقليمية

يقصد بالمنظمات الإقليمية تلك المنظمات التي تضم دولا يجمعها إقليم أو منطقة واحدة أو مصالح مشتركة وتعد المنظمات الإقليمية من أقدم أنواع المنظمات الدولية و لفظ المنظمات الإقليمية تطور تطورا

[1] محسن الندوي،**مرجع سابق**،ص ص 351-355

[2] محمد محمود الإمام،**مرجع سابق**،ص ص339-340.

كبيرا فقد كان تعبير الإقليمية يشمل العامل الجغرافي أساسا فيه و في الوقت الحاضر لم يعد العامل الجغرافي وحده أساسا في تحديد المنظمات الإقليمية.[1]

و لقد طرحت فكرة التنظيم الإقليمي نقاشا كبيرا من فقهاء القانون الدولي عند الإعداد لميثاق الأمم المتحدة فانقسم واضعو الميثاق إلي اتجاهين:

- اتجاه يقضي و يدعو إلي الاكتفاء بالمنظمة العالمية و يعارض قيام منظمات إقليمية و يعود السبب أنها تشكل خطرا يهدد المجتمع الدولي بوجود التهديدات المتناحرة.
- و اتجاه يؤيد قيامها و يعترف بقوة الروابط الإقليمية و يقر حاجة الأمم المتحدة إلي نشاطاتها و مساعدتها و خاصة في المسائل الاقتصادية و السياسية ،و أخذ واضعو ميثاق الأمم المتحدة بالاتجاه الثاني و اعتبروا أن المنظمات الإقليمية يمكن أن تقوم بدور فعال في خدمة الأمن و الاستقرار الدوليين و تحقيق الرفاهية و الرضاء في العالم و حل بعض المنازعات سلميا.[2]

المفهوم الفني للمنظمات الإقليمية

و علي رأس أنصار هدا المفهوم الفقيه كلسن و حسب أنصار هدا المفهوم فالمنظمة الإقليمية هي كل منظمة دولية لا تهدف بطبيعتها للوصول إلي العالمية بل تقتصر العضوية فيها طبقا لأهدافها علي عدد معين من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص أيا كان طبيعته جغرافيا أم حضاريا أم سياسيا و سواء كان هدا الرباط دائما أو مؤقتا، لدلك تعتبر حسب هدا المفهوم من التنظيمات الإقليمية:

1. 1 المنظمات الدولية القائمة علي أساس التجاور الجغرافي أو الروابط الحضارية كجامعة الدول العربية أو منظمة الإتحاد الإفريقي.
1. 2 المنظمات الدولية المتخصصة القائمة علي أساس التعاون بين مجموعة من الدول لتحقيق مصلحة مشتركة معينة بغض النظر عن وجود روابط جغرافية أو حضارية كالسوق الأوروبية المشتركة و منظمة الدول المصدرة للنفط.

[1] سهيل حسين الفتلاوي،**مرجع سابق**،ص59.
[2] جمال عبد الناصر مانع،**مرجع سابق**،ص235.

1. 3 الأحلاف العسكرية القائمة علي المصالح العسكرية و السياسية المشتركة بين مجموعة من الدول لا ترتبط بروابط جغرافية أو حضارية و تأخذ هده الأحلاف عادة شكل مواثيق للدفاع المشترك أو مواثيق عدم الاعتداء أو معاهدات تكتل.

وهنا لا تكتفي الدول الأعضاء بالحفاظ علي حدود كل منها أو صد العدوان بل تلتزم جميعا بإتباع سياسة موحدة في الشؤون الخارجية و التشاور في الأمور المشتركة.[1]

1-المفهوم الإداري للمنظمات الإقليمية

وبناء علي دلك فالإقليمية في نظرهم تعني مجموعة من العلاقات تنشأ بين مجموعة من الدول بغض النظر عن عنصر التجاور الجغرافي و تعكس إرادتها في التعاون المشترك

ويستند هدا المفهوم إلي حقيقة أنه لا توجد قاعدة محددة يمكن الاخد بها لتحديد الإقليم جغرافيا و إن عنصر الإرادة يتفق مع ما جاء في مؤتمر سان فرانسيسكو لسنة 1945 حيث تمسكت الدول بحقها في الإبقاء علي المنظمات الإقليمية التي كانت قائمة فلم يكن تحديد العلاقة بين المنظمة الإقليمية و الأمم المتحدة،فالموضوع يتوقف علي الإعلان الصادر بشكل صريح من قبل الدول الأعضاء شريطة أن يقترن هدا الإعلان بموافقة الأمم المتحدة.

2-المفهوم السياسي للمنظمات الإقليمية

يأخذ أنصار هدا المفهوم بتغليب الانتماء السياسي أو الاديولوجي علي غيره من العناصر الأخرى فالهدف من المنظمات الإقليمية هو تحقيق أهداف معينة سياسية و اقتصادية أو عسكرية، لدلك ليس هناك ما يمنع طبقا لهدا المفهوم من انضمام دولة تأخذ بنظام اقتصادي و سياسي معين إلي تجمع إقليمي و بغض النظر عن الموقع الجغرافي.

وواضح أن الأخذ بهدا المفهوم يؤدي إلي إضفاء الإقليمية علي الأحلاف العسكرية القائمة علي أسس اديولوجية كحلف وارسو سابقا الذي يقوم علي أساس المذهب الاشتراكي و حلف الشمال الأطلسي

[1] معمر بوزناده،**مرجع سابق**،ص ص54-55.

الذي يقوم علي أساس الانتماء للمعسكر الرأس المالي بغض النظر عن وجود رابطة التجاور الجغرافي أم لا.[1]

وفي الوقت الحاضر لم يعد العامل الجغرافي وحده أساسا في تحديد المنظمات الإقليمية.

1- **العامل الجغرافي في المنظمات الإقليمية**: يعد العامل الجغرافي أساسا في تحديد المنظمات الإقليمية و هي ضرورة لابد منها أي أن الدول التي تقع في منطقة معينة يتطلب أن يكون التنسيق و العلاقات بينها متطورة و تعمل المنظمات الإقليمية علي توطيد العلاقات الدولية بين الدول التي يجمعها العامل الجغرافي وتعمل المنظمات العالمية علي تنظيم أهدافها و تنفيذها لتقسيم العالم إلي مناطق إقليمية جغرافية،ولهدا أنشأت الأمم المتحدة لجان اقتصادية إقليمية وكذلك قيام منظمة الصحة العالمية بإنشاء مكاتب إقليمية في العديد من مناطق العالم و ذهبت الأمم المتحدة إلي أبعد من دلك عندما قامت بإنشاء منظمات إقليمية جغرافية تتولي تنظيم نشاطها لمجموعة من الدول تقع في منطقة جغرافية معينة مثل:منظمة الإتحاد الأوروبي و منظمة الإتحاد الإفريقي.

2- **العامل السياسي في المنظمات الإقليمية**:لم يعد مفهوم العامل الجغرافي أساسا في تحديد المنظمات الإقليمية بل توسع هدا المفهوم فأصبح يجمع دولا لا تقع في منطقة جغرافية واحدة يجمعها في الغالب عامل التضامن في مواجهة الدول الأخرى و قد يقوم عامل التضامن علي أسس متعددة فقد يجمعها التشابه في النظام القائم أو الإيديولوجية مثل الإتحاد الأوروبي أو أنها تتميز بمصادر الثروات الأساسية مثل منظمة الدول المصدرة للنفط أو يجمعها العامل القومي مثل جامعة الدول العربية أو العامل الديني مثل منظمة المؤتمر الإسلامي أو عامل الأمن و الاستقرار مثل حركة عدم الانحياز.وقد تكون المنظمات الإقليمية مفتوحة لجميع الدول التي تشملها مثل جامعة الدول العربية فهي مفتوحة لجميع الدول العربية و منظمة المؤتمر الإسلامي فهي مفتوحة لجميع الدول الإسلامية وقد تكون المنظمة الإقليمية مغلقة كما هو الحال بالنسبة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.

3 **منظمات إقليمية المحدودة في إطار منظمات إقليمية أخري**: لقد ظهرت خلال العقدين الأخيرين ظاهرة جديدة للتنظيم الدولي وهو ظهور منظمات إقليمية داخل المنظمات الإقليمية إدا وجدت بعض الدول أنها تشترك في أمور معينة لا تشترك فيها الدول الأعضاء الأخرى مما يتطلب في التواجد

[1] **المرجع نفسه**،ص ص55 -56.

مع بعضها في مواجهة المنظمة الإقليمية القائمة فتعتمد علي إنشاء منظمة إقليمية خاصة بها منفصلة عن المنظمة الإقليمية الرئيسية ومن دلك إنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية و الإتحاد المغاربي ومجلس التعاون العرب و أعضاء هده المنظمات هم أعضاء جامعة الدول العربية.[1]

وهكذا فإن إي نظام إقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب:

1- **الخصائص البنيوية للنظام:**وندرس في هدا المجال التماسك الاجتماعي (عوامل السلالة وعنصر اللغة و الدين و الثقافة و التاريخ و التراث المشترك)والتماسك الاقتصادي(الموارد الاقتصادية و مدي التكامل بين الأنظمة و السياسات الاقتصادية)والتماسك الإقليمي(مدي وجود مؤسسات إقليمية فعالة)

2- **نمط الإمكانات أو مستوي القوة في النظام:**ويمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما أو مجموعة من الدول من ثلاثة عناصر للقوة:

- **عناصر مادية:** تمثل الأساس الموضوعي لقوة الدول كالموقع و المصادر الطبيعية و المساحة وعدد السكان و التكنولوجيا التي يملكونها و شكل النظام الاقتصادي و القدرة الصناعية و متوسط دخل الفرد.
- **عناصر عسكرية:** كالقوة المسلحة و التكنولوجيا العسكرية، بالإضافة إلي عناصر نفسية و يقصد بها مدي استعداد الدولة لاستخدام مصادر قوتها.

3 نمط السياسات و التحالفات:

ويشير إلي طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الإقليمي و السياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الأخرى و التحالفات التي تدخلها في إطار النظام.

[1] سهيل حسين الفتلاوي،**مرجع سابق**،ص ص59-61.

4 بيئة النظام:

فأي نظام إقليمي يعيش في فراغ و لكن في إطار سياسي دولي له محدداته و قيوده،وهنا يجب التمييز بين مركز أو قلب النظام وأطرافه من ناحية و الدول الهامشية من ناحية ثانية ثم نظام التغلغل **أو** التدخل من ناحية ثالثة.[1]

المطلب الثاني: معايير تعريف المنظمات الإقليمية،وعناصرها.

فقد ظهر اختلاف و تباين في المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه في تعريف المنظمات الإقليمية علي أساس أن المواثيق الأساسية لهده المنظمات لم تضع تعريفا لها مما حد بالفقهاء إلي محاولة تعريفها معتمدين في دلك علي العديد من المعايير إن كان المعيار الذي اعتمده البعض هو التجاور الجغرافي.

1) معيار التجاور الجغرافي:

إن المعيار الجغرافي هو أساس قيام المنظمات الإقليمية حيث القرب و الجوار الجغرافي بين مجموعة من الدول في بقعة من العالم هو العامل الأساسي لظاهرة المنظمات الإقليمية و بتالي فإن المنظمات الإقليمية استنادا لهدا الاتجاه هي تلك المنظمات التي تضم في عضويتها مجموعة محدودة من الدول في منطقة إقليمية معينة من الكرة الأرضية.

ومنهم من عرفها بأنها تجمعات إقليمية تربط مجموعة من الدول المتجاورة إقليميا وتهدف إلي تنمية التضامن و التعاون بين هده الدول في مجالات تنمية علاقتها الإقليمية وفقا لأهداف ومبادئ الأمم المتحدة[2].بحيث يجب أن تكون الدول المشتركة في منظمة إقليمية موجودة في منطقة جغرافية محددة،و تكمن أهمية التجاور الجغرافي في اعتباره شرطا ضروريا لاعتبار مجموعة هده الدول وحدة إقليمية.

ويري بعض الباحثين أن اشتراط عنصر التجاور الجغرافي كأساس لما يمكن اتخاذه من أعمال لحفظ السلم و الأمن الدوليين هو إنتاج منطقي من نص الفقرة الأولي من المادة52 من ميثاق الأمم

[1] علي الدين هلال، جميل مطر،**النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية**،(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية،2001)ص18.
[2] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**،ص ص235-236.

المتحدة "ما يكون العمل الإقليمي صالحا و مناسبا فيه" يفترض أن هناك إجراءات يجب اتخاذها في نطاق إقليمي معين.[1]

2) معيار التضامن الاجتماعي:

ويعني أنه يجب أن توجد بين الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية عوامل اجتماعية و حضارية مشتركة وثابتة كاللغة و التاريخ المشترك أو الثقافة و الدين و العادات والتقاليد.[2]

أي أن المنطقة الإقليمية يجب أن تنشأ بين دول تجمع بينهما روابط موحدة كوحدة المصالح الاقتصادية و السياسية و الأمنية و الرغبة في تحقيق مصالح مشتركة،لأن هدا التضامن يؤدي إل العمل سوية لحماية هده المصالح المشتركة و إلي زيادة فاعلية النظام الإقليمي و دفعه باتجاه تحقيق الأهداف المشتركة.[3]

3) المعيار الثالث:

ويري أنصار هدا الاتجاه أنه لا يشترط أن يتوافر دائما المعيار الجغرافي أو معيار التضامن الاجتماعي بين مجموعة من الدول لقيام المنظمات الإقليمية بل يمكن أن تتوافر بين مجموعة من الدول عامل حيوي هو مدي وجود تفاعلات سياسية و اقتصادية و ثقافية و اجتماعية،من أجل تحقيق مصلحة مشتركة تدفعهم إلي إنشاء مثل هدا النوع من المنظمات و مهما كانت طبيعة هده المصلحة(سياسية،اقتصادية،دفاعية،دينية)وهدا يعني أن أنصار هدا الاتجاه يدافعون عن المعيار المرن في وصف المنظمات الإقليمية وعدم وضع تعريف جامد لها بل النظر إلي كل تنظيم دولي علي حدة ومدي انطباق مفهوم الإقليمية عليه.

---

[1] معمر بوزناده، **مرجع سابق**،ص 45.

[2] عبد الله علي عبو،**المنظمات الدولية،الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**،(دارقنديل، الطبعة الأولي 2014)ص353.

[3] معمر بوزناده،**مرجع سابق**،ص46.

وقد انتقد هدا المعيار كونه لا يصلح أن يكون أساسا لوصف المنظمات الإقليمية بصورة دقيقة ،إذ أن هدا المعيار واسع جدا و يدخل ضمن المنظمات الإقليمية منظمات أخري لا ينطبق عليها مفهوم الإقليمية كالأحلاف العسكرية مثل حلف شمال الأطلسي أو المنظمات التي تجمع الدول المشتركة بينها مصلحة مشتركة اقتصادية كمنظمة الأوبك أو العامل الديني هو أساس قيامها كمنظمة المؤتمر الإسلامي.

فضلا عن دلك أن هدا المعيار تعارض مع أهم عنصر من عناصر المنظمات الإقليمية و هو عنصر الاستمرارية و هدا لا يكون متوفرا دائما في المصالح المشتركة بين الدول بل أن هده المصالح هي رهن المتغيرات من حين غلي آخر.

وعليه نلاحظ عدم كفاية معيار الجوار الجغرافي وحده ولا معيار التضامن وحده في تعريف المنظمات الإقليمية ،وعليه من اعتمد علي أكثر من معيار فقد عرفها"بأنها تجمعات إقليمية تضم مجموعة من الدول المتجاورة و المتضامنة التي تعمل من أجل حفظ السلم و الأمن الدوليين و دعم التعاون في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية"[1]

ومن أجل تحديد مدلول مصطلح المنظمة الإقليمية فإن هدا المصطلح أو التعبير يحتاج إلي شرح مفصل فبعض الشراح يعطيه معنا واسعا إذ يشمل كل معاهدات عدم الاعتداء و الضمان المتبادل و التكتل،ومنهم من يضيق في معناه و يجعل منه اتفاقا يقوم علي مجموعة من الأسس أو الشروط لاسيما عنصر الجوار و المصلحة المشتركة.[2]

2-عناصر المنظمة الإقليمية

من خلال التعريفات و المفاهيم السابقة يمكن استخلاص مجموعة من العناصر الأساسية التي يجب توافرها من أجل قيام المنظمات الإقليمية وهي:

1 أن تكون الدول الأعضاء في المنظمة الإقليمية متجاورة جغرافيا.[3] أي أنها تتعلق بمنطقة جغرافية معينة وحتى أولائك الباحثين الدين انطلقوا من معيار التفاعل وصلوا إلي أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة

[1] علي عبد الله علي عبو، **مرجع سابق**،ص ص 353-354
[2] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**،ص 236.
[3] نفس المرجع،ص 237.

جغرافيا عادة ما يكون أكبر وأكثر بين تلك غير المتجاورة وأن الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات إستراتيجية عسكرية أو اقتصادية

2 أن تشمل ثلاث دول علي الأقل

3 إن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بالنظام والتي تملك ديناميكيتها الذاتية وقواعد حركتها المنبثقة من هده التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي أو نفوذ الدول الكبرى،ولا يتضمن هدا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما،فهدا لا يمكن تصوره في ضل ثورة الاتصالات و المواصلات المعاصرة واعتبارات الإستراتيجية الدولية ، ولكن النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن التفاعلات الإقليمية ليست مجرد رد فعل أو امتدادات لسياسات الدول العظمي

وتذكر دراسة حديثة بأن أحد العناصر المهمة في أي نظام هو وجود هوية إقليمية و الوعي بالتقارب و التضامن بين أعضاء المنظمة الإقليمية أو علي الأقل السعي إلي تحقيق دلك ،و من مؤشرات دلك بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك.[1]

4 عنصر التنظيم وهو عنصر يبني علي شرط الدوام و الإرادة الذاتية ،حيث أن الغرض من إنشاء المنظمة الإقليمية هو تحقيق مصالح مشتركة و مستمرة وهو ما يستلزم وجود دائم و مستمر يؤكد وجود المنظمة و استقلالها عن إرادة أعضائها و تتأكد وجود هده الإرادة الذاتية عن طريق الاعتراف لها باختصاصات تظهر وتؤكد و جود هده الإرادة الذاتية بصورة جلية في المسائل الإدارية و المالية.

5 العنصر الدولي: أي أن تكون عضوية هده المنظمات قاصرة علي حكومات الدول وهو ما يميزها عن المنظمات الدولية الغير الحكومية مثل هيئة الصليب الأحمر.

6 الأهداف المشتركة وهي الأغراض المشتركة التي أنشأت المنظمة من أجل تحقيقها و إشباع رغبات الدول المكونة لهده المنظمة وهده الأهداف قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو أمنية وقد تجمع المنظمة بين هده الأهداف.[2]

[1] علي الدين هلال،جميل مطر،**مرجع سابق**،ص16.
[2] نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ علي السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**،(رسالة دكتوراه في القانون العام،2015/2014)

وجود رابطة موحدة: تكون العضوية في المنظمات الإقليمية محددة بموجب ضوابط أو معايير معينة وفقا لما ورد في الميثاق ومن هده الضوابط أو المعايير الموقع الجغرافي أو وحدة الدين أو الانتماء الإيديولوجي المشترك،إدا فلفظ أو مصطلح الإقليمية هنا لا يقتصر علي وحدة الإقليم فقط و إنما يعني وحدة اللغة أو الدين أو الجنس أو القومية.

المطلب الثالث:تقسيم المنظمات الإقليمية:

يستند التقسيم الغالب للمنظمات الإقليمية إلي طبيعة الدور الذي تقوم به المنظمة،فمن الضروري الأخذ في الاعتبار تعدد الأهداف و الأدوار التي تقوم علي أساسها المنظمة،بشكل يصعب معه في بعض الأحيان تصنيفها،نتيجة لتدخل الأدوار ولكن يضل الهدف الرئيسي المعلن لقيام المنظمات الإقليمية اليد الطولي في التصنيف[1] ومن أهداف المنظمات الإقليمية هو توثيق الروابط و الصلات بين دول متجاورة جغرافية أو بين دول متجانسة و متشابهة حضاريا أو قوميا أو ثقافيا أو اقتصاديا،وتنسيق التعاون بين هده الدول الأعضاء في مختلف المجالات و مساعدتها علي الدفاع عن مصالحها و سيادتها و تحقيق التفاهم و الأمن بين أعضائها و تنمية العلاقات الاقتصادية و الثقافية وهدا علي خلاف الأحلاف العسكرية التي تنشا بهدف القيام بأعمال حربية بحتة.[2]

1 المنظمات السياسية العامة:

ويشتمل دورها و توجيهها الأساسي في التنسيق بين الدول الأعضاء وحل نزاعاتهم في الإطار المؤسسي الإقليمي،و تقديم الدعم للقضايا والاهتمامات المشتركة لدول الأعضاء و قد تقوم هده المنظمات علي مبدأ الانتماء إلي منطقة أو علي مبدأ التماثل في التوجهات السياسية العامة للدول مثل مجموعة دول جنوب شرق آسيا، كما قد تقوم أيضا علي قاعدة التعاضد السوسيولوجي الذي يشكل أصلب ركيزة لتكوين المنظمات(بروز العامل القومي) مثل جامعة الدول العربية.

[1] أحمد إيدابير، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،(جامعة الجزائر2011-2012)،ص 157.

[2] جمال عبد الناصر مانع، **مرجع سابق**،ص 239

ومنه فالمنظمات السياسية العامة بصفة عامة يستند دورها إلي تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي و تقديم الدعم للعمل المشترك في المحيط الدولي،إلي جانب حل النزاعات و الخلافات بين أعضائها الدين ينتمون إلي منطقة جغرافية حضارية

2 المنظمات الوظيفية.

و تهدف إلي تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء و دلك من خلال التوحيد الجمركي مثل السوق المشتركة لدول الجنوب (البرازيل، البرغواي...) ومنظمة مكافحة و التصحر في شمال شرق إفريقيا،فهي تهدف إلي التركيز علي أحد محاور التعاون مثل البعد الاقتصادي، مثل الجماعة الأوربية في مرحلة ما قبل الإتحاد.[1]

3 المنظمات دات الاتجاه الأمني العسكري:

ويرتكز دورها علي مبدأ الأمن الجماعي ، حيث يكون هدفها توفير الحماية لأعضائها كدول و كمجموعة،ويشترط في هده المنظمات تماثل الاتجاهات السياسية مثل منظمة حلف وارسو سابقا و منظمة حلف الشمال الأطلسي.[2]

[1] أحمد إدابير، **مرجع سابق**،ص ص157-158.
[2] خليل حسين،**مرجع سابق**،ص28.

المبحث الثالث: الإطار القانوني للمنظمات الإقليمية

إن المنظمات الدولية فرع من فروع التنظيم الدولي و بتالي تخضع للقواعد العامة التي تحكم المنظمات الدولية فيما تتعلق بكيفية إنشائها و تكوين فروعها و توزيع الاختصاصات علي هده الفروع.

ويعد الميثاق المنشأ للمنظمة الدولية هو المصدر القانوني الأساسي للمنظمة الإقليمية وهو قابل للتعديل ليواكب التطورات اللاحقة علي التوقيع عليه[1]،وهو المصدر الأساسي الذي يحدد القانون الذي يحكمها و يحدد تكوينها العضوي ومجال نشاطها و اختصاصها وأهدافها و مبادئها.

ويثير الميثاق عدة مسائل قانونية مثل إنشائه و طبيعته و تعديله.

1 **نشأة الميثاق**: يتم الإعداد لمشروع الميثاق عادة عن طريق مؤتمر دولي أو منظمة دولية،وهنا يتم إقرار هدا الميثاق بإرادة الدول التي شاركت في هدا المؤتمر ثم تصادق عليه للدخول في حيز التفنيد.

2 **الطبيعة القانونية للميثاق**: تطبق القواعد العامة لإبرام المعاهدات شكليا و موضوعيا علي الميثاق ولهدا الأخير طبيعة خاصة تتمثل في تكامل أحكامه فيسري في مواجهة كل الدول الأعضاء بصورة واحدة و دون تجزئة،فلا يجوز إبداء التحفظات علي بعض نصوصه أو عقد اتفاق مكمل لترتيب أحكام خاصة وأيضا تتمتع أحكام الميثاق بأولوية في التطبيق علي المعاهدات التي تبرمها دولة عضو في المنظمة ولكن يحد من سموه إرادة الدول عند غموض النصوص والتنازع فيما بينها

3 **التحفظ علي نصوص الميثاق**: طبقا لما نصت عليه المادة 20 فقرة2 من اتفاقية فينا لقانون المعاهدات،فإن التحفظ هو إعلان إنفرادي تلحقه الدولة وقت توقيعها علي المعاهدة أو وقت إعلانها عن قبولها للإلزام بها ويتمثل التحفظ في فصل جزء من المعاهدة لتعديل الأثر القانوني لهدا الجزء سواء بالزيادة أو النقصان أو استبعاده كليا.

4 **تسجيل المواثيق المنشأة للمنظمات الدولية**:يهدف تسجيل المعاهدات الدولية إلي أن تكون المعاهدات معلنة و عدم تشجيع المعاهدات السرية و يتم تسجيل المواثيق المنشأة للمنظمات لدي سكرتارية الأمم المتحدة.[2]

[1] إيمان أحمد علام،**التنظيم الدولي الإقليمي**،(مصر:جامعة بنها،2011-2012)،ص23.
[2] **المرجع نفسه** ، ص ص16-19.

المطلب الأول : العلاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة

إن المنظمات الإقليمية هي جزء من النظام العام الدولي حيث أنها تمتلك المقدرة و المقومات علي المساهمة في حفظ الأمن والسلم في العالم فالأمن كما أشرنا سابقا لا يتجزأ و النزاعات بين الدول المتجاورة إقليميا يمكن أن تهدد السلم و الأمن الدوليين و العكس صحيح أيضا،إذ أن أي فراغ دولي يمكن أن يترك بصماته إقليميا ثم من قال أن النزاعات الإقليمية لا يمكن أن تكون نتيجة تداعيات دولية.[1]

- **عهد عصبة الأمم المتحدة:**

لم يتضمن عهد عصبة الأمم المتحدة عند إقراره في 25 أفريل 1919 كجزء من معاهدة فرساي للصلح أي إشارة للمنظمات الإقليمية، ولكن تعديلا أدخل علي المادة 21 من ميثاق عصبة الأمم المتحدة تضمن الإشارة لأول مرة للاتفاقيات الإقليمية حيث أصبح نص المادة علي الشكل التالي"إن الاتفاقيات الدولية التي تتضمن استتباب السلام مثل معاهدات التحكيم و الاتفاقيات الإقليمية كتصريح مونرو لا تعتبر منافية لأي نص من نصوص العهد"

ومن الواضح أن هدا النص يتضمن شرطا عاما لإنشاء الاتفاقيات الإقليمية هو أن يتضمن استتباب السلام ولكن من الواضح أن هدا النص جاء غامضا ولم يتضمن أي تحديد دقيق لمعني التنظيم الإقليمي بشكل يميزه عن غيره من التجمعات الدولية مما دفع الباحثين للاستنتاج بأن هدا الغموض أدي إلي نشوء العديد من التحالفات العسكرية التي رفعت شعار التنظيمات الإقليمية المتفقة مع عهد العصبة وإن كانت في حقيقتها أحلافا و كتلا متناحرة يعمل كل منها للقضاء علي الآخر مما كان له الأثر في قيام الحرب العالمية الثانية و إن المدة 21 لم تسهم في استقرار السلم بل سهلت و شجعت لقيام الأسباب المؤدية لانتهاك السلام العالمي.

- **ميثاق الأمم المتحدة**

[1] ابراهيم مشورب،**المنظمات الدولية والإقليمية**،(لبنان: دار المنهل اللبناني،2013)،ص ص134-135.

ظهرت المنظمات الإقليمية وقت إنشاء الأمم المتحدة، كما أن ميثاق الأمم المتحدة يعترف بهده المنظمات، فعلي الصعيد المؤسساتي تعتبر الدول الأمريكية من الدول الأوائل في تطوير عملية الاندماج الإقليمي، حيث تم إنشاء منظمة الدول الأمريكية OEA في أفريل 1948.[1]

إن ميثاق الأمم المتحدة قد أكد نفسه تأكيدا كبيرا علي وجوب اللجوء إلي التنظيمات الإقليمية قبل عرض أي نزاع نهائيا علي الأمم المتحدة ومنطوق المادة 22 فقرة1 "يجب علي أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم و الأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدأ أو أن يلجئوا إلي الوكالات و التنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارهم.

ونظرا للدور الهام الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية في إقرار السلام و المحافظة علي الأمن في المناطق التي توجد فيها فقد أفرد لها الميثاق فصلا خاصا و هو الفصل الثامن من المواد(52إلي54).[2]

لقد جاءت الفقرة الأولي من المادة 52 من ميثاق الأمم المتحدة بمفهوم واسع للمنظمات الإقليمية بنصها علي أنه" ليس في ها الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات إقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم و الأمن الدولي ما يكون العمل الإقليمي صالحا فيها ومناسبا ما دامت هده التنظيمات أو الوكالات الإقليمية و نشاطها متلائمة مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها"

ويبدو من تحليل هده الفقرة أن منظمة الأمم المتحدة تقر بوجود و قيام المنظمات الإقليمية بشرطين:

- **الشرط الأول**: أن تسعي هده المنظمات و الوكالات الإقليمية في عملها إلي معالجة الأمور المتعلقة بحفظ السلم و الآمن الدوليين.[3]
- **الشرط الثاني**: أن يكون العمل في هده المنظمات و الوكالات صالحا و مناسبا و نشاطها متلائما مع أهداف و مبادئ منظمة الأمم المتحدة ،ويبدو من أن الغاية من ذكر هدين الشرطين هو ضمان أن لا يكون عمل المنظمات أو الوكالات الإقليمية متعارضا مع ما تسعي منظمة الأمم المتحدة إلي تحقيقه من أهداف و هدا ما أكدته المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة التي

[1] Michele Roux,les organisations internationales ,2012,cahier de recherche-CEIM,P28.

[2] عبد الكريم علوان، **الوسيط في القانون الدولي العام،الكتاب الرابع، المنظمات الدولية**،(دار الثقافة للنشر و التوزيع،2012)،ص153.

[3] علي عبد الله عبو، **مرجع سابق**،ص 361.

تنص "إدا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتحدة وفقا لأحكام هدا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة علي هدا الميثاق"[1]

كما أشارت الفقرة الثانية من المادة 52 علي جميع الدول الأعضاء ان تستعمل المنظمات الإقليمية كخطوة اولوية من أجل التسوية بطريقة سلمية للخلافات دات النوع المحلي،قبل اللجوء إلي مجلس السلم و الأمن الدولي[2]" يبدل أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في مثل هده التنظيمات أو الدين تتألف منهم الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات المحلية عن طريق التنظيمات الإقليمية أو بواسطة هده الوكالات الإقليمية ودلك قبل عرضها علي مجلس الأمن"

أما الفقرة الثالثة من نص المادة 52 فتحث مجلس الأمن أن يتشجع علي الاستكثار من الحل السلمي لهده المنازعات المحلية عن طريق هده التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية بطلب من الدول التي يعنيها الأمر بالإحالة من جانب مجلس الأمن.

وبالرغم من أن الميثاق خول للمنظمات الإقليمية صلاحية المحافظة علي السلم و الأمن الدوليين من خلال حل المنازعات بالوسائل السلمية إلا أنه مع دلك أوجب إطلاع مجلس الأمن بم يجري من أعمال لحفظ السلم و الأمن الدوليين، فقد نصت المادة 54 من الميثاق علي أنه "يجب أن يكون مجلس الأمن علي علم تام بما يجري من الأعمال لحفظ السلم و الأمن الدولي بمقتضي تنظيمات أو بواسطة وكالات إقليمية "

وربما كان هدا الأمر من دلك كله هو أن الميثاق أجاز استخدام هده التنظيمات و الوكالات الإقليمية في أعمال القمع و لكن تحت رقابة مجلس الأمن و خطر عليها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس فقد نصت الفقرة الأولي من المادة 53 من الميثاق "يستخدم مجلس الأمن تلك المنظمات و الوكالات الإقليمية في أعمال القمع كلما رأي دلك ملائما و يكون عملها حينئذ تحت مراقبته و إشرافه ، أما التنظيمات و الوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو علي يدها القيام بأي عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس،و يستثني التدابير التي تتخذ ضد أي دولة من دول الاعتداء أو التدابير

[1] **المرجع نفسه**،ص361.

[2] Michel Liégeois,le rôle des organisations régionales dans le mantien de la paix et de le sécurité internationales,p3.

التي يكون المقصود منها في التنظيمات الإقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول ...الخ"[1]

المطلب الثاني:خصائص المنظمات الإقليمية:

تتمتع المنظمات الإقليمية بمجموعة من الخصائص شأنها في دلك شأن كل المنظمات الدولية ومن بين هده الخصائص :

1 العضوية و الترابط بين الدول : فالعضوية في هده المنظمات محدودة،و يتم تحديدها معيار معين كالموقع الجغرافي و علي دلك لا يمكن أن تجمع المنظمة الإقليمية في عضويتها كل أو غالبية دول العالم لأنها في هده الحالة تفتقد وصف الإقليمية لتكسب صفة العالمية.

و الترابط بين الدول يعني أن يترابط أعضاء المنظمة الإقليمية فيما بينهم من خلال التقارب الجغرافي أو الإيديولوجي أو السياسي أو الديني أو الحضاري أو العسكري.

2 الاتفاق المنشأ و التصويت: فالاتفاق المنشأ يعني أن نشأة المنظمات الإقليمية يكون عن طريق إبرام اتفاقية دولية تؤدي إلي ميلادها وهي تمثل ميثاقها و يتم دلك بنفس مراحل إبرام المعاهدات الدولية وتخضع لنفس إجراءاتها بالمصادقة عليها داخليا و بتسجيلها دوليا وهدا ما يميزها عن الأجهزة الفرعية للأمم المتحدة.[2]

نظرا لكثرة عدد أعضاء المنظمات العالمية أصبح من المستحيل الأخذ بقاعدة الإجماع عند التصويت و علي العكس من دلك فإن عدد الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية عدد قليل نسبيا و محدود بحدود الرابطة الإقليمية، ولدا فإنها تأخذ بقاعدة الأغلبية ومثال دلك: جامعة الدول العربية و الجماعة الاقتصادية الأوربية و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية و مجلس التعاون لدول الخليج العربية.[3]

3 السلطات: تتمتع المنظمة الإقليمية بصفة عامة بقدر كبير من السلطات وهي تمارس دورها في تحقيق أهدافها إلا أن هدا القدر بصفة عامة يكون ضعيف في المنظمات الدولية العالمية مقارنة بالمنظمات

[1] علي يوسف الشكري، **المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة**،(إيتراك للنشر و التوزيع،2004)ص174.
[2] نابي عبد القادر، **مرجع سابق**،ص ص25-26.
[3] إيمان أحمد علام، **مرجع سابق**،ص ص25-26.

الدولية الإقليمية، وهدا ما يدل علي تفضيل الدول للمنظمة الدولية الإقليمية أكثر من المنظمات الدولية العالمية،وخير مثال علي دلك منظمة الإتحاد الأوروبي .[1]

المطلب الثالث:الفرق بين المنظمة الإقليمية و المنظمة الدولية:

1- أول مظاهر التفرقة نجدها في نطاق العضوية فالمنظمة العالمية هي التي يمكن أن تشرك أي دولة من دول العالم بغض النظر عن موقعها الجغرافي أو مفهومها السياسي أو الحضاري أو غير دلك،إما المنظمة الإقليمية فهي التي تقتصر فيها العضوية علي عدد معين من الدول بعينها مع مراعاة الاعتبارات الجغرافية بحيث لا يمكن إشراك الدول الأخرى في عضويتها.

2 **الاختصاص**:حيث يكون اختصاص المنظمة الإقليمية محدد النطاق و يغلب عليه طابع التنسيق بين أعضاء المنظمة الإقليمية،أما المنظمة العالمية فيكون اختصاصها واسع ويكاد يشمل كافة مجالات العلاقات بين الدول[2].

3 أما العنصر الثالث فقد حددته المواثيق و المعاهدات الدولية فعلي سبيل المثال نص ميثاق عصبة الأمم المتحدة في مادته 21 علي شرعية قيام الاتفاقيات الإقليمية كما نجد أن ميثاق الأمم المتحدة تناول العلاقة بينها وبين المنظمات الإقليمية في المواد 52،53،54 في الفصل الثامن.

كما تضمنت المادة 51 إمكانية تأسيس منظمات إقليمية عسكرية ذات طابع دفاعي كون هده المنظمات تمثل احدي وسائل تسوية المنازعات الدولية سلميا كما توضحه المادة 33 من الميثاق.

أما مصادر نشأة المنظمات الدولية بصفة عامة والتي تعود:

- ✓ مبادرة تأتي من دول أو مجموعة من الدول مثل إنشاء عصبة الأمم المتحدة .
- ✓ مبادرة تنشأ عن مؤتمر بشكل توصية أو إقرار قد يتحول علي أساسها المؤتمر إلي منظمة أو ينشأ عنه لاحقا منظمة،وعلي سبيل المثال مؤسسة مؤتمر الغداء العالمي سنة 1974 و تحوله إلي مجلس الغداء العالمي.[3]

---

[1] **المرجع نفسه**،ص25.

[2] سامي بخوش،**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا-أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا و كوت ديفوار**(رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية)

[3] أحمد إدابير، **مرجع سابق**،ص159.

خلاصة الفصل.

تتمثل أهمية الدور الذي تلعبه المنظمات الإقليمية في مدي الفعالية بالنسبة للدول الأعضاء،لان المنظمات الإقليمية تقوم علي رابطة متجانسة بين أعضائها و هي الرابطة الإقليمية، المتمثلة في وجود رابطة موحدة بين الدول الأعضاء ،وقد تكون هده الرابطة هي وحدة اللغة أو الجنس أو العقيدة أو القومية.

وعليه فإن المنظمات الإقليمية هي أقرب لمشاكل الدول الأعضاء وأكثر تلبية لاحتياجاتهم من المنظمات العالمية،و بتالي فهي أكثر فاعلية في التعامل مع هده المشكلات وتلبية الاحتياجات. لان هناك تحديات لا يمكن للدولة أن تواجهها بمفردها.؛ فكان لزاما عليها أن تعمل في إطار جماعي لمواجهة مختلف التحديات ، و الحفاظ علي مقومات البقاء و الاستقرار.

كما أن المنظمات الإقليمية هي الأقرب في تحقيق مستوي التكامل بين الدول الأعضاء علي جميع الأصعدة،نظرا للمقومات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية ،و حتى الثقافية و الدينية التي تربط الدول الأعضاء.

الفصل الثاني

البعد الاقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية

نتيجة للموقع الإستراتيجي للجزائر و الذي أدي إلي تعدد مجالات انتمائها فقد عكفت الجزائر علي تأكيد انتمائها للمغرب العربي الكبير باعتبارها جزء لا يتجزأ منه و و ضعت تحقيق وحدته هدفا من أهدافها،حتى و إن كانت الوحدة مقتصرة علي وحدة الشعوب بما يضمن مصالحها،كما أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، و علي هدا الأساس،وأكدت علي الكفاح الموحد و المصير المشترك و الإيمان بإمكانيات تحقيق الوحدة العربية و العمل علي تجسيد هدا الهدف.

وعليه سنتطرق في هدا الفصل علي الأبعاد الإستراتيجية للجزائر ثم نتناول في المبحث الثاني إلي دور الجزائر في تفعيل اتحاد المغرب العربي، و في المبحث الثالث ندرس مكانة الجزائر في جامعة الدول العربية و الإصلاحات التي قدمتها الجزائر في تفعيل عمل هده المنظمة.

المبحث الأول:الأبعاد الإستراتيجية للجزائر

المطلب الأول: الامتيازات الجيو - سياسية

تعتبر الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية،ورغم أن هدا العامل أصبح اليوم أقل أهمية مما كان عليه،بسبب التطور التقني لوسائل النقل، إلا انه ما زال يمثل عاملا جوهريا ذا أهمية دائمة علي السياسات الخارجية للدول، التي عليها أن تأخذه بعين الاعتبار مهما كان أثره علي القرارات السياسية،من منطلق القاعدة المشهورة التي تقول بأن "سياسة بلد ما هي جغرافيته" la politique d'un pays, c'est sa géographie

وتتضمن العوامل الجغرافية الموقع و المساحة و المناخ وهي العناصر الأساسية المكونة لجغرافية الدولة،و التي تؤثر بشكل مباشر و غير مباشر علي سياستها الخارجية[1] .

إن أهم ما يميز موقع الجزائر هو انتمائها إلي مجالات جغرافية عديدة،فهي مركز المغرب العربي ولديها حدود مع كل دوله،كما أنها تعتبر بوابة إفريقيا بالنسبة لأوروبا وتربط بين ضفتي المتوسط،وهي جزء من العالم العربي في امتداده من الخليج إلي المحيط وتقاسم دول الساحل الصحراوي في جزء كبير من الصحراء[2].

ففي فيفري صرح الرئيس الأمريكي ج، ف كندي Kennedy قائلا:إن مصالح الولايات المتحدة الأمريكية تشكل العامل الحاسم في الخط الجديد، تجاه بلد يمثل مفتاح شمال إفريقيا(الجزائر) .صحيح لقد تقبلنا أن تتفاوض فرنسا حول وقف إطلاق النار،ولكن حرصنا الأساسي يتمثل في زيادة نفوذنا...وسننتهج طريقا مختلفا...إن خروج فرنسا من الجزائر ،شأن خروجها من الهند الصينية هما أمران إيجابيان.

إضافة إلي هدا ينظر إلي الزيارات الرسمية،المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر،دليل آخر علي الأهمية التي توليها الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر في المغرب العربي[3].

---

[1] محمد مسعود بونقطة،**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،(جامعة الجزائر 3 2014)،ص 102.

[2] محمد الامين بن عائشة،**قراءة في الدبلوماسية الجزائرية:مقاربة جيواستراتيجية،(دراسة حالة مالي)**،جامعة الجزائر 03،ص29 مقال

[3] حكيمة علالي،"الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط"،**المجلة الجزائرية للأمن و المتوسط**، (باتنة :العدد 2، 2012)،ص49

المطلب الثاني:الامتيازات العسكرية

"إن كنت ترغب في تحقيق السلام فعليك أن تستعد للحرب" هده مقولة تبين العلاقة بين الدبلوماسية و القدرة العسكرية كما تبين أنهما وجهان لعملة واحدة،وتعتبر المحددات العسكرية عنصرا هاما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة،نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ علي ديمومة واستمرار دولتهم، وإذا اعتمدنا هدا الطرح علي الجزائر فإننا نجد أن هناك اهتمام كبير بهدا العامل[1].

فالجزائر قوة عسكرية إقليمية و لديها القدرة علي التأثير،كما يمكن لها أن تكون بالفعل لاعبا رئيسيا في تطور الأزمة الحالية،إذ تفخر الجزائر بأن لديها أكبر ميزانية دفاع في القارة الإفريقية حيث بلغت ميزانيتها 9.5 مليار دولار في عام 2012،وقدرات قوية لعرض القوة العسكرية بفضل أسطولها الكبير من الطائرات،وخبرة معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب،كما أنها عضو مؤسس و بارز في العديد من المحافل الإقليمية و العالمية لمكافحة الإرهاب،وتستضيف الجزائر لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل CEMOC ووحدة الدمج والاتصالFLU،وهما آليتان لتشكيل المعركة الإقليمية ضد الإرهاب،في الوقت الذي تمنعان فيه التدخل الأجنبي[2].

إن أسباب الإفراط في الاهتمام بهدا العامل راجع إلي دواعي أمنية وإقليمية في المنطقة وهدا لا يعني أن هدا المحدد تراجع في الوقت الحالي،لأن الدول الكبرى ما زالت تولي أهمية قصوى فالجزائر مثلا رصدت 12 مليار دولار لميزانية الدفاع لسنة 2013 وروسيا رصدت مبلغ 70 مليار دولار لنفس السنة[3].

كما رفعت الحكومة ميزانية الدفاع لتصل إلي 20 مليار دولار لعام 2014 وهي أعلي ميزانية مقارنة بالقطاعات الأخرى،حيث تشكل 15% من الميزانية العامة للبلاد،وحسب تقرير الإتحاد الأوروبي صدر في جويلية 2013،تعتبر ميزانية الدفاع الجزائرية الأكبر في شمال إفريقيا[4].

ناهيك عن اشتراك الجيش في التمارين العسكرية البحرية للحلف الأطلسي،التي تدل علي الإرادة الغربية في إدراج الجزائر تدريجيا في إستراتيجية الحلف،وهو الأمر الذي يعطي الجزائر دورا محوريا وأولويا في المغرب العربي[1].

---

[1] محمد مسعود بونقطة، **مرجع سابق**،ص ص104-105.
[2] **المرجع نفسه**،ص ص 31-32.
[3] **المرجع نفسه**،ص 105.
[4] وهيبة دالع،**السياسة الخارجية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي (1999-2014)** ،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية(جامعة الجزائر2013،2014/03)ص 92.

المطلب الثالث:الامتيازات الطاقوية.

إن تطور القاعدة الصناعية الجزائرية أدي إلي تطوير القدرات الصناعية وزيادة الطلب علي موارد وخاصة من البترول الذي يشكل المصدر الرئيسي للدخل القومي ورض دلك تدعيم القاعدة الصناعية التي تعتمد علي خطة شاملة هدفها حفظ مصادر الطاقة والاقتصاد في استغلالها[2].

ويشكل قطاع المحروقات (البترول و الغاز) المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري،وتحتل الجزائر المرتبة الثالثة من حيث إنتاج البترول في إفريقيا و المرتبة الثانية عشر في العلم بحجم أولي يتمثل في 16 مليار متر مكعب،ويعود اكتشاف أول بئر للبترول في الجزائر سنة 1948 في واد قيتيريني بالقرب من منطقة سيدي عيسي حاليا[3].

حيث تمثل المحروقات حوالي:

- ✓ 35% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ✓ 97% من عائدات التصدير.
- ✓ وأكثر من 60 من إيرادات ميزانية الدولة.

كما تساهم هده الأخيرة في تلبية كامل الاحتياجات الوطنية من الطاقة حيث بلغ الاستهلاك لسنة 2013 ما يعادل 25 مليون ط م ن.[4]

وتهدف سياسة الطاقة الوطنية إلي تنمية المحروقات و المنشئات القاعدية من أجل إمداد السوق الوطنية بموارد الطاقة و تطوير الصادرات لتمويل الاقتصاد الوطني .

إن التطور الاقتصادي في الوطن و كدا التحولات الجارية عي الصعيد الدولي دفع الجزائر إلي الإسراع في إجراء إصلاحات هيكلية ضرورية لتكييف القطاع لشروط تسيير اقتصاد حر و تنافسي.[5]

ويتوقع قطاع الطاقة استثمارا حوالي 5.5 مليار دولار في الفترة الممتدة بين (2015 -2019) لانجاز و تجديد أنابيب النقل و كدا المرافق الخاصة بها.

---

[1] حكيمة علالي، **مرجع سابق**،ص49.
[2] يسري محمد ابو العلا،**نظرية البترول بين التشريع و التطبيق**،(الإسكندرية:دار الفكر الجامعي،2009)،ص455.
[3] محمد الأمين بن عائشة، **مرجع سابق**،ص24.
[4] الورقة القطرية،**مؤتمر الطاقة العربي العاشر**،(أبو ظبي، 27-29 أكتوبر 2014)،ص4.
[5] **المرجع نفسه**،ص4.

وتقوم الجزائر حاليا بضخ الغاز إلي أوروبا عبر 3 خطوط :

1. خط (انريكو ماتي) باتجاه ايطاليا بطاقة 24 مليار م3 سنويا.
2. خط (بيدرو ديران فارال) المغرب أوروبا الممتد نحو اسبانيا بطاقة 11 مليار م3 سنويا.
3. أنبوب ماد غاز(MEDGAZ) الممتد نحو اسبانيا بطاقة 8 مليار م3 سنويا، ويربط الجزائر بإسبانيا عبر المتوسط.

كما أن هناك مشروع ضخم يتمثل في أنبوب نقل الغاز إلي أوروبا يربط نيجيريا بالجزائر بطاقة 30 مليار م3 سنويا أثبتت دراسات الجدوى إمكانية انجازه[1].

وعليه يعد النفط من أهم الموارد التي كانت ولا تزال تلعب دورا في تحديد العلاقات الدولية،فالدول النفطية لديها قدرة علي التأثير علي سياسات الدول الغربية و دلك عندما استخدم العرب سياسة المقاطعة النفطية ضد الدول المساندة لإسرائيل خلال حرب أكتوبر 1973، مم خلق أزمة اقتصادية للدول الصناعية الكبرى،هده الأخيرة تحرص في سياستها الخارجية علي انتهاج سياسة تمكنها من المحافظة على استمرارية حصولها علي البترول من الدول المنتجة له[2] .

[1] مؤتمر الطاقة العربي العاشر،**مرجع سابق**،ص 25
[2] وهيبة دالع،**مرجع سابق**،ص ص16-17

المبحث الثاني:دورالجزائر في تفعيل إتحاد المغرب العربي

إن عزم دول المغرب العربي على إنشاء تكامل فعال يضمن ويحقق طموحات شعوب المغرب العربي و الانطلاقة في تكامل حقيقي هو ليس خيار هذه الشعوب فقط بل تفرضها عليها العديد من المتغيرات الداخلية و الخارجية.

ويمثل اتحاد المغرب العربي مجموعة اقتصادية وسياسية تضم الدول المغاربية الخمس: الجزائر، تونس ، المغرب، موريتانيا، ليبيا، وهو تكتل يهدف إلى تمتين أواصر الأخوة بين دوله وإقامة التعاون والتنسيق من أجل تحقيق التكامل المغاربي فقد تأسس اتحاد المغرب العربي كمحاولة لإنشاء تنظيم إقليمي يعضد المصالح المشتركة للدول الأعضاء وينظم علاقاتها الخارجية في إطار جماعي تعاوني.

وقد اتبعت الجزائر منذ استقلالها سياسة واضحة تجاه دول المغرب العربي برزت في مجالات التعاون والتكامل والعمل على ضمان مصلحة مغاربية مشتركة مقابل الحفاظ على سيادتها وسلامة ترابها الوطني، و لهذا سعت الجزائر منذ تأسيس إتحاد المغرب العربي سنة 1989 إلى دعم هذا المشروع حيث أولته أهمية كبيرة لتجسيد أهدافه و عملت على استكمال هياكله ومؤسساته .

المطلب الأول:مدخل إلي إتحاد المغرب العربي

أولا:نشأة الإتحاد المغاربي:

ترجع البوادر الأولى للعمل الوحدوي تظهر إلى الوجود مع مطلع القرن العشرين، حيث ترجع فكرة المغرب العربي إلى مجموعة من الشبان التونسيين و على رأسهم الأخوين محمد وعلي باشا حمبة أحد ملهمي الحركة الوطنية التونسية، حيث أثمرت اللقاءات مع قرناءهم بالجزائر و المغرب إلى تأسيس جمعية للدفاع عن العمال المغاربة في باريس سنة1926، بقيادة مصالي الحاج[1]، ثم تأسيس جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين عام 1927 و هي المنظمة الثانية التي كان لها تأثير في نشر الوعي الوحدوي و العمل من أجل تحرير المغرب العربي[2].

[1] - حسين بوقارة، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**،(الجزائر:دار هومة، 2010)،ص14.

[2] -مالك صوفيان ،**اشكالية التكامل الإقليمي المغاربي في ظل العولمة**.مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية،(المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية، 2014)، ص54.

و بانتهاء الحرب العالمية الثانية و إنشاء جامعة الدول العربية في القاهرة عام 1945 عرف العمل الوحدوي العربي نقلة نوعية هامة بحيث انتقل نشاط الحركات الوطنية المغاربية من أوروبا إلى القاهرة و عقد زعماء هذه الحركات في فيفري 1974 بالقاهرة اجتماعا تمخض عنه إنشاء مكتب المغرب العربي و الذي انبثقت عنه لجنة تحرير المغرب العربي.[1]

و قد تبلورت فكرة الاتحاد المغاربي في أول مؤتمر للأحزاب المغاربية حزب الاستقلال المغربي، الحزب الدستوري التونسي، و جبهة التحرير الوطنية و عقد هذا المؤتمر في مدينة طنجة بتاريخ 28-1958/04/30 و الذي ضم ممثلين عن هذه الأحزاب.

وبعد الاستقلال كانت هناك عدة محاولات لتكامل دول المغرب العربي مثل انشاء اللجنة الاستشارية للمغرب العربي عام 1964 و بيان جربة الوحدوي بين ليبيا و تونس و معاهدة مستغانم بين ليبيا و الجزائر و معاهدة الإخاء و الوفاق بين الجزائر و تونس و موريتانيا عام 1983، و اجتماع قادة المغرب العربي بمدينة زرالدة في الجزائر يوم 1988/06/10 و الذي تمخض عنه إصدار بيان زرالدة و الذي أوضح رغبة القادة في إقامة الإتحاد المغاربي و تكوين لجنة لضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

أعلن عن قيام إتحاد المغرب العربي في 1989/02/17 بمدينة مراكش من قبل خمس دول و هي الجزائر، تونس، ليبيا، موريتانيا و المغرب و اعتبارا من تاريخ 1989/03/01 أصبح الاتحاد ساري المفعول.[2]

نلاحظ أنه قبل الاستقلال اقتصر على ثلاث دول محورية هي تونس. الجزائر و المغرب بحكم خضوعها لمستعمر واحد، ثم انضمت ليبيا و موريتانيا لاحقا 1958-1975، لكن الاتحاد لم تستقر تركيبته إلى عام 1988.

ثانيا:مقومات التكامل المغاربي :

تتميز المنطقة المغاربية بالعديد من المقومات التي تساعد و تشجع على تحقيق التكامل المغاربي منها:

[1] - حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص17.

[2] - مانع جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي(دراسة قانونية سياسية)** ،(عنابة :دار العلوم لنشر والتوزيع، 2004)،ص16 .

1-**العوامل الجغرافية** : يتكون المغرب العربي من خمس دول :الجزائر، تونس، المغرب، موريتانيا وليبيا و يغطي مساحة تقدر ب 5.783.741 كلم^2، فهو يشكل 19% من مساحة إفريقيا و 42% من مساحة الوطن العربي، و تشكل الجزائر وحدها نسبة 41% من مساحة المغرب العربي.

و يعتبر المغرب العربي جزء لا يتجزأ من حوض المتوسط و قارة إفريقيا و أقرب أجزاء إفريقيا اتصالا بأوروبا، و تشكل منطقة المغرب العربي كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص متماثلة، حيث هيأت لها هذه الأوضاع الجغرافية تشابها كبيرا في الظروف المناخية و الاقتصادية و الاجتماعية بالإضافة إلى الطبيعة المتفردة على مستوى التواصل الحضاري مما جعل المنطقة تحظى برصيد هائل من التراكم الثقافي و المعرفي.[1]

2-**العوامل التاريخية**: لقد كان للمنطقة تاريخ مشترك حتى و إن لم تتوحد داخليا فقد كان الآخر ينظر إليها ككتلة واحدة و على هذا الأساس نجد أن معظم الحضارات و الهجمات كانت شاملة لكل أجزاء المنطقة.

3-**العوامل الاقتصادية**: تتمتع المنطقة بإمكانيات زراعية و موارد مائية و ثروات بحرية و نهرية و غابات و هي مقومات مواتية للتكامل الاقتصادي الجماعي، إضافة إلى الثروات المعدنية و الطاقوية حيث يتميز الفضاء المغاربي بإمكانيات اقتصادية هائلة و الذي تتصدره الجزائر في المجال الطاقوي بالإضافة إلى القطاع المعدني المتنوع، كما تتميز المنطقة بطاقات بشرية هائلة.[2]

ثالثا: أهداف قيام الاتحاد المغاربي:

يعتبر العامل الاقتصادي الهدف الأساسي و الدافع المشترك بين الدول المغاربية لتأسيس الاتحاد و ذلك للاستفادة الاقتصادية من المشاريع المشتركة و تنمية المناطق الحدودية و الوصول إلى سوق مغاربية مشتركة و دعم روابط التعاون و التكامل مع مجموعات أخرى لاسيما السوق الأوروبية المشتركة.

بالإضافة لهذا الهدف الأساسي كان لكل دولة أهداف خاصة دفعتها لذلك:

-بالنسبة لتونس رغبة النظام السياسي بعد تولي زين الدين زين العابدين السلطة إعادة فتح صفحة جديدة في علاقاته مع جيرانه ومحاولة إخراج تونس من دور المهمش ولعب دور إقليمي معتبر.

[1] -صبيحة بخوش، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** 1989-2007 ، (عمان: دار الجامد للنشر و التوزيع، ط 2011 1)، ص ص76-77.

[2] - **نفس المرجع** ،ص85.

-بالنسبة لليبيا كان أهدافها فك العزلة بالإضافة إلى محاولة الرئيس الراحل القذافي جعل الإتحاد المغاربي كخطوة أولى لإقامة الوحدة العربية التي طالما نادي بها.

-بالنسبة لموريتانيا كأفقر دولة في الإتحاد فقد كان طموحها بالإضافة إلى الاستفادة من التعاون الاقتصادي الحصول على المعونة المالية والمادية من قبل دول الاتحاد وإقامة علاقات متوازنة مع كل من المغرب والجزائر والتوصل إلى تسوية سلمية لمشكلة الصحراء الغربية.

-أما المغرب فكانت رغبته متمثلة في استخدام صيغة الإتحاد كورقة ورصيد للتفاوض مع جبهة البوليساريو و التوصل لحل المشكلة وتحييد الجزائر وكذا ليبيا للتراجع عن دعمها.

-أما الجزائر فكانت أهدافها تحقيق عائدات أكثر من تجارتها الخارجية بالأخص في مجال الغاز الطبيعي الذي تصدره لأوروبا عن طريق المغرب، بالإضافة إلى محاولة لعب دور بارز ومؤثر على الساحة العربية و الإفريقية نتيجة لإمكانيات المادية و البشرية و موقعها الإستراتيجي وقد لعب دور صانع التكامل تجسيدا لمبادئها الراسخة و انطلاقا منها مثل قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، تسوية النزاعات بشكل سلمي، إ قامة علاقات حسن الجوار و التعاون الاقتصادي.[1]

رابعا: معوقات التكامل المغاربي:

تعددت العوامل التي أعاقت مسيرة الإتحاد و جعلته يركن غلى الجمود منها ما كان ظرفيا و منها ما هو قائم حتى الآن:

1) **الوضع الأمني في الجزائر**: حيث عرفت الجزائر أواخر سنة1988 انتفاضة شعبية عارمة نتيجة لتردي الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية وكرد فعل على تبني النظام إصلاحات سياسية توجها دستور1989، منذ ذلك التاريخ دخلت الجزائر مرحلة من العنف و اللااستقرار زادها تجميد وحل كل الهيئات المنتخبة و المجالس المحلية، و مازاد من تخوف الجيران هو الموقع الجغرافي حيث تقع الجزائر في قلب المغرب العربي إضافة إلى وزنها السكاني و الاقتصادي مما يعني استحالة تقدم الاتحاد دون الجزائر، وقد اتخذ المغرب الوضع المتردي و تنامي ظاهرة الإرهاب ذريعة لفرض تأشيرة الدخول على كل مواطن من أصل جزائري ظنا منه أن الجزائر ستقع تحت الضغوطات التي تفرضها المعطيات الجديدة و تتخلى عن موقفها المؤيد لقضية الصحراء الغربية.

[1] - صبيحة بخوش، **مرجع سابق** ،ص ص183-198.

2) أزمة لوكربي وما ترتب عنها من فرض حصار جوي على ليبيا وفقا للقرار الأممي رقم 748 و التزام الدول المغاربية بالتقيّد به مما خلق أزمة داخل الإتحاد.

3) ظهور مشاريع جديدة في المنطقة ومن أهمها الشراكة الأورومتوسطية و مشروع إيزنستات الأمريكي، هنا بدأ التوتر يسود العلاقات المغاربية فقد سارعت كل من تونس إلى عقد اتفاقية الشراكة 1995، تلاها المغرب 1996، و انضمام موريتانيا إلى مشروع نظام الشرق أوسطي.[1]

4) قضية الصحراء الغربية و تدهور العلاقات الجزائرية المغربية: في البداية شكلت الحدود السياسية نوع من القطيعة بين الدول المغاربية منها الجزائر و المغرب، ففي سنة 1963 نشب نزاع مسلح على الشريط الحدودي للبلدين و التي عرفت بحرب الرمال، حيث تتمسك الجزائر بنظرية مبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار و هذا التصور عملت الجزائر على تكريسه منذ الاستقلال، أما المغرب فيستند إلى الحق التاريخي الذي نادي به زعيم حزب الاستقلالْ "علاء الفارسي" و عبر عنه في الكتاب الأبيض الذي أصدره الحزب في نوفمبر1955، و هو الكتاب الذي يتضمن خريطة المغرب الكبير كما حدده "علاء الفارسي".

أما بالنسبة لقضية الصحراء الغربية فقد كان الخلاف بسبب الرؤى المختلفة فالجزائر تنطلق من مبدأ أن القضية مطروحة على هيئة الأمم المتحدة و هذه الأخيرة الوحيدة المخولة لإيجاد حل لها يرضي الأطراف المتنازعة و بالتالي لم تعد القضية قضية داخلية بين الجزائر و المغرب مثلما يروج لها هذا الأخير منذ 1975، أما المغرب ففهم التحييد على أنه تنازل من الجزائر و تضحية بالقضية ووصل إلى اتهم الجزائر بالتورط مباشرة في النزاع الصحراوي.[2]

5)المعاهدة و محتواها: مقارنة مع المنظمات الأخرى من نفس النوع ، نجد المعاهدة مثلا تقع في 19 مادة فقط، بالإضافة إلى نقص المعاهدات المبرمة بين الدول المغاربية و التي يصل عددها إلى 37 معاهدة و تباين نسبة المصادقة على هذه المعاهدات بين الدول المغاربية، كذلك قاعدة الإجماع التي شلت نشاط الإتحاد.

6) التبعية الاقتصادية و المالية التي تعاني منها دول المغرب حيث أن ثلثي مبادلات البلدان المغاربة مع الاتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] - مالك صوفيان، **مرجع سابق**، ص ص67-68.

[2] -هشام صاغور،**دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2012)، ص182-184.

[3] - حسين بوقارة، **مرجع سابق**، ص70.

المطلب الثاني:الجهود الجزائرية لتفعيل الاتحاد:

تولت الجزائر رئاسة إتحاد المغرب العربي من أفريل1994 إلى نهاية سنة2003 و هي الفترة التي تزامنت مع أحلك الظروف التي عرفتها الجزائر و التي شهدها الإتحاد حيث كانت المسيرة المغاربية عرضة للانهيار بعد دعوة بعض الأطراف إلى تجميد نشاطه وتخلي أطراف أخرى عن تولي الرئاسة الدورية.

وبالرغم من هذه العقبات, بادرت الجزائر في سنة 2001 إلى إعادة تنشيط العمل المغاربي المشترك حيث قامت بمحاولة عقد قمتين مغاربيتين, الأولى في جوان 2002 والثانية في ديسمبر 2003.

وعلى هذا الأساس, بادرت الجزائر في سنة 2003 إلى إطلاق مشروع المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة الذي من شأنه تحفيز الاندماج الاقتصادي و تجسيد فرص التكامل مع التركيز على المقاربة الاقتصادية لتجاوز الإشكالات السياسية..

ولمعالجة إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي بادرت الجزائر إلى عقد مجلس وزراء خارجية دول الإتحاد بتاريخ 09 جويلية 2012 خصص لبحث إشكالية الأمن في منطقة المغرب العربي ووضع المبادئ العامة لسياسة أمنية مغاربية مشتركة.

ورغبة منها في إخراج مشروع البنك المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية إلى حيز الوجود, قامت الجزائر نهاية سنة 2010 بعملية الاكتتاب ودفع مساهماتها في الربع الأول من رأسمال المصرف والمقدرة ب7.5 مليون دولار أمريكي.

و من جهة أخرى صادقت الجزائر على 29 اتفاقية من أصل 37 اتفاقية تم إبرامها في إطار الإتحاد، وفي هذا الإطار, قدمت الجزائر خلال السنتين الأخيرتين جملة من المقترحات لتطوير العمل المغاربي المشترك تمحورت حول العمل على تجاوز الخلافات الظرفية و إبداء الإرادة السياسية الصادقة لبناء الفضاء المغاربي وفق مقاربة براغماتية متدرجة تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الدول الأعضاء.

كما تمحورت هذه المقترحات أيضا حول تهيئة الأجواء للمتعاملين الاقتصاديين ورجال الأعمال لبناء سوق مغاربية مشتركة والتخلي عن التصورات المبالغ فيها و كذا إصلاح المنظومة الاتحادية برمتها وإعادة النظر في قاعدة الإجماع ومراجعة الاتفاقيات المغاربية المتجاوزة.

و ترتكز أيضا الرؤية الجزائرية بهذا الخصوص على أهمية الربط بين التعاون الثنائي والتعاون المغاربي والتقدم بخطوات منتظمة نحو تدعيم المكتسبات الديمقراطية فضلا عن إشراك الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والاتحادات المهنية في الأنشطة الاتحادية و كذا تطوير أداء المؤسسات المغاربية القائمة وتوفير الشروط الملائمة لجعل نتائج العمل المشترك ملموسة من طرف المواطن المغاربي.[1]

الرؤية الجزائرية لمستقبل التكامل المغاربي:

قبل التطرق للرؤية الجزائرية المستقبلية للاتحاد نستنتج من خلال ما سبق ثلاث سيناريوهات:

1) سيناريو الجمود و التجزئة: خاصة مع استمرار قضية الصحراء الغربية و تأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية.

2) سيناريو التنسيق و الاندماج: و ذلك بإعادة إحياء مؤسسات الإتحاد و إحياء مقومات التكتل الإقليمي لعدة أسباب أهمها:

-الانخراط في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية.

-إشكالية الأمن في المنطقة المغاربية.

- أيضا نرى أن التكتلات أصبحت من سمات النظام الدولي الجديد و ضرورة للاندماج فيه.

3) سيناريو إنجاز الوحدة المغاربية: رغم أنه لا يوجد أي مؤشر يوحي بذلك إلا أن السيناريو مطروح خاصة مع موجة التحول الديمقراطي الأخيرة و ما قد تفرزه من معطيات جديدة.[2]

أما عن الرؤية الجزائرية لمستقبل الإتحاد فهي تتسم بالطموح لبناء تكامل مغاربي وترى أن يعمل الإتحاد بشكل أفضل إذا توحدت الرؤى السياسية خاصة حول مشكلة الصحراء الغربية وتؤكد الجزائر في العديد من المناسبات على الإرادة السياسة القوية لبناء هذا الإتحاد لإيمانها بالمصير المشترك للشعوب المغاربية واستعدادها لتقديم التضحيات من أجل تجسيد ذلك و هذا ما ذكره وزير الشؤون الخارجية في حديث خص به المجلة الشهرية "آفريك آزي" في ديسمبر2013، كما أكد في لقاءه بالأمين العام لإتحاد المغرب العربي السيد "لحبيب بن يحيي" يوم 5ماي 2014 على ضرورة تجاوز نقائص العمل المغربي لتسريع وتيرة بناء الصرح المغاربي.

---

[1] - الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، الموقع الالكتروني: http://www.mae.gov.dz

[2]- مالك صوفيان، **مرجع سابق**، ص86-87.

خلاصة القول:

يعد مشروع التكامل المغاربي أقدم المشاريع التكاملية في المنطقة العربية والواقعة في شمال إفريقيا والتي تضم كل من ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا ولكن انجازات التجربة التكاملية للدول المغاربية لم تكن في مستوى طموح الشعوب التي علقت آمالا على مثل هذه التجارب الوحدوية للرقي والانتقال بالمنطقة إلى التطور والتقدم للحاق بركب الأمم المتطورة السبب يعود إلى مجموعة التحديات و العوائق التي صاحبت ولادة فكرة المغرب العربي منذ النصف الثاني من القرن العشرين، هذه التحديات التي لم تستطع الأطراف المغاربية عبر مسيرتها التخلص منها أو تجاوزها، فالتكامل المغاربي ونتائجه جاءت انعكاس للأوضاع والعلاقات التي حكمت دول التجربة المغاربية والتي وقفت أمام إرادة الشعوب رغم مقومات التكامل التي تسمح بإتمام التجربة.

و رغم أن قضية الصحراء الغربية تعتبر اكبر عائق لتحقيق التكامل إلا أن هذا لا ينفي وجود عوائق أخرى من أهمها تباين رؤى و تصورات و كذا أهداف الدول المغاربية لهذا التكامل بالإضافة إلى تباين في الإرادات السياسية لتحقيقه.

رغم كل هذه العوائق و انطلاقا من أهمية البعد المغاربي في سياستها الخارجية تسعى الجزائر لتجسيد هذه التجربة و إنجاحها و تفعيلها على أرض الواقع.

المبحث الثالث: مكانة الجزائر في جامعة الدول العربية

المطلب الأول :مرجعية الثورة الجزائرية في توجيه سياسة الجزائر العربية

إن اعتماد الوطن العربي العمق الإستراتيجي في اعتبارات جبهة التحرير الوطني وجد صدي و تطبيقا مجسدا من طرف الأقطاب و الشعوب العربية،كما أن ممارسات وإنجازات جبهة التحرير الوطنية أثناء الثورة الجزائرية كان لها انعكاس و تأثير عملي علي سياسة الجزائر الخارجية بعد استرجاع سيادة الدولة الجزائرية ،دور الجزائر المساند لحركات الاستقلال في العالم،ودورها في توظيف تجربتها التحريرية في المجال الاقتصادي علي المستوي الوطني و الدولي مثل تأميم البترول سنة 1971 و مطالبة الجزائر بنظام اقتصادي دولي جديد.[1]

فالعالم الآن قائم أكثر علي التكتلات الاقتصادية وبتالي مصلحة الجزائر الوطنية تتطلب تتعاملا إقليميا ودوليا، و انطلاقا من هده المقاربة أكدت التجربة الجزائرية أثناء حرب التحرير بأن الوطن العربي كان الاختيار الأمثل و البديل الطبيعي لتكتل جزائري جاد و هادف و عملي، فلانتماء الموحد للشعوب العربية و التناسق الإستراتيجي و الجيوسياسي للأقطار العربية من بغداد إلي طنجة حقائق وحدها كافية لترسيخ هدا الاختيار،فالتكتل التلقائي الذي جسدته الأقطار العربية من خلال سندها المعنوي و المادي للثورة الجزائرية و إرادة القيادة الجزائرية أثناء حرب التحرير لتحقيق المصلحة الوطنية انطلاقا من الوطن العربي يجب أن يعمم في تعميق و تكثيف التعاون و التكامل الاقتصادي و التجاري و التكنولوجي و الثقافي و العلمي بين الجزائر و البلدان العربية،فالتكامل العربي ليس فقط ضرورة قومية أو ضرورة وطنية بل هو اختيار أمثل للبقاء واستمرار الأنظمة السياسية العربية بحكم الضغوط السياسية و العسكرية الدولية المتجددة و القيود الاقتصادية العالمية المتزايدة[2].

❖ موقف الجامعة العربية من الثورة الجزائرية

إن موقف الجامعة العربية تجاه القضية الجزائرية نجد أن بدايته تعود إلي ما قبل الثورة الجزائرية 1945 حيث أصدر ملوك رؤساء الدول العربية في نهاية ماي 1946 بيانا أوكلوا فيه إلي الجامعة السعي

---

[1] اسماعيل دبش،**السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية**،(الجزائر،دار هومه،2014)،ص207.
[2] **نفس المرجع**،ص 2015.

إلي تحقيق رغبات أهل الشام و إفريقيا وتونس و المغرب و الجزائر،وفي 19أفريل 1951 أصدر مجلس الجامعة قرار اللجنة السادسة حول قضايا شمال إفريقيا وإثارة القضية الجزائرية أمام الأمم المتحدة[1].

في 20 أوت 1955 كلفت الجامعة العربية وفدها في الأمم المتحدة السيد كمال عبد الرحيم لإقناع وفود الدول الأسيوية و الإفريقية بضرورة اتخاذ موقف مشترك داعم للقضية الجزائرية خلال عرضها علي الأمم المتحدة باعتبارها قضية استعمار و ليست قضية داخلية كما تزعم فرنسا،وفعلا قام مندوب الجامعة بجهد فعال لتطبيق توصيات الجامعة للتعريف بقضية الجزائر،فاصدر عدة بيانات صحافية في موضوعها مؤكدا عدالتها و موضحا مختلف جوانبها مما أدي إلي تعاطف ممثلي معظم الدول التي اتصل بها مع القضية الجزائرية، فتقدمت سبع عشرة دولة بمذكرة إلي همرشولد الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة لوقف العدوان علي شمال إفريقيا[2].

ومع اشتداد الثورة و الكفاح الجزائري ضد الاستعمار الفرنسي،أصدرت الجامعة قرارات عديدة،لعل أهمها القرار رقم 1643 بتاريخ 29 مارس 1960 و الذي جاء فيه:

- شجب الأساليب الظالمة التي تعذب بها السلطات الفرنسية أكثر من مليونين من سكان الجزائر
- إن الشروط و القيود التي وضعها الجنرال ديجول حول حق تقرير المصير تتنافي تماما مع هدا المبدأ القانوني الذي هو من الحقوق الطبيعية للشعوب .
- إن فكرة تقسيم الجزائر التي جاء بها المشروع تهدد المغرب العربي بتكوين فلسطين ثانية، فكرة مرفوضة لا يقرها منطق و لا قانون.
- تنفيذ البند المتعلق بميزانية الجزائر عن السنتين الماضية و الحالية لان دلك ضروري لمتابعة الكفاح.
- طلب عقد اجتماع عاجل للجمعية العامة للأمم المتحدة إدا اقتضت دلك الحالة في الجزائر.
- الاستجابة للنداء الصادر عن المجلس القومي للثورة الجزائرية و المتعلق باشتراك المتطوعين من العرب و الشعوب الإفريقية في جيش التحرير الوطني[3] .

---

[1] دليلة تومي،**دور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية،مدكرة ماستر**،(المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014)،ص ص51-52.

[2] بشير سعدوني،**الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**،(الجزء الأول،الجزائر،دار مدني للطباعة و النشر2013)،ص ص190-191.

[3] أحمد أبو الوفا،**جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية**،(القاهرة،دار النهضة العربية،الطبعة الثانية2013)،ص ص494-495

كما أدي الالتزام الوطني الجزائري للعروبة و القضايا العربية في جميع أنحاء الشرق الأوسط و شمال إفريقيا دورا ناشطا في المنطقة وانضمت الجزائر إلي جامعة الدول العربية عقب الاستقلال الوطني في عام 1962،وقد أدي التزام الجزائر التاريخي و الإيديولوجي إلي الثروة الوطنية وتقرير المصير إلي دعمها باستمرار الفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ورفضت فكرة حل ديبلوماسي مع إسرائيل،كما الحكومة الجزائرية بشكل مطرد منظمة التحرير الفلسطينية بقيادة ياسر عرفات كما استضافت دورات المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية و العمل علي التوفيق بين الفصائل المتنافسة داخل المنظمة.

كما كان للجزائر دور حاسم في حث الدول العربية علي الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كالممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني خلال القمة العربية التي انعقدت بالرباط في أكتوبر 1974 مما سمح لمنظمة التحرير الفلسطينية بالحصول علي مقعد مراقب في منظمة الأمم المتحدة و التحدث باسم الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية.

كما لعبت الجزائر دورا بارزا في تحقيق الصلح الإيراني- العراقي في سنة 1975 وفي حل أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران من 1979 إلي 1981، كما كان للجزائر دور مهم في تسوية الخلافات بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية في 1983 وفي إعلان ميلاد الدولة الفلسطينية من الجزائر في نوفمبر 1988 [1].

[1] لويزة دريس ايت حمدوش و آخرون، **"**السياسة الخارجية الجزائرية في خمسين سنة"، **أعمال الملتقي الوطني الثامن ،(**جامعة الجزائر3، 28-29أكتوبر 2014)،ص71.

المطلب الثاني:دور الجزائر في نتائج القمة العربية السادسة بالجزائر 1973

عقد هدا المؤتمر في الجزائر في ظل النتائج التي أفرزتها حرب رمضان المجيدة سنة 1973 والتي أدت إلي تضامن عربي فعال تمثل في المساهمة الإيجابية في المجهود الحربي،كما تدارس الموقف الدولي و العربي إثر حرب أكتوبر و دعم النضال العربي في جميع المجالات 89أحمد أبو الوفا.واستخدام سلاح النفط في المعركة،وظهور العرب كقوة فاعلة علي الساحة الدولية، وقد أصدر المؤتمر جملة من القرارات تضمنت الأهداف المرحلية للأمة العربية في المجالات المختلفة[1].

وتبقي القمة العربية التي انعقدت بالجزائر في نوفمبر 1973 مهما تعددت أوصافها من مؤتمر الجدية و التضامن العربي و الإجماع و غيرها من النعوت من بين أنجح القمم العربية بالنظر للقرارات الهامة التي أصدرتها، فبطلب من مصر وسوريا و عدد من الدول العربية استجابت الجزائر لاحتضان القمة العربية في الفترة من 26 إلي 28 نوفمبر،وقد أكد الرئيس بومدين في خطابه عند افتتاح القمة والدي إتسم بجدية ممزوجة بنبرة تفاؤلية "علينا أن نواصل الصراع بحكم وإصرار في المعارك السياسية و الاقتصادية و العسكرية لأن التعبئة الشاملة هي الوحيدة الكفيلة باستمرار المعركة علي كل الجهات وأضاف إن الطريق لاستعادة الحقوق هو الاستعداد للمعركة"[2].

وأصدرت القمة العربية العديد من القرارات المهمة في تلك المرحلة:

1 تحديد الهدف المرحلي للأمة العربية

اعتماد منظمة التحرير الفلسطينية ممثلا وحيدا للشعب الفلسطيني و العمل علي التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة في عدوان جوان 1967 بما فيها القدس،كما شددت القمة علي الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني واعتبار قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا ولا يجوز لأي طرف عربي التنازل عن هدا الالتزام .

وقد عكست قرارات قمة الجزائر العربية السادسة حسب الملاحظين الوضع الراهن للعالم العربي بعد حرب أكتوبر مع إسرائيل التي وضعت القضية العربية في منعطف هام وكرست القرارات الوحدة العربية التي برزت أثناء الحرب وأوجدت العالم العربي و إفريقيا في جبهة نضالية واحدة .

[1] الطاهر بن عريفة،**الجامعة العربية والعمل العربي المشترك**1945-2000،(زهران للنشر)،ص78.
[2] وزارة الشؤون الخارجية، القمة العربية السادسة بالجزائر"،**مجلة الخمسينية**،(تصميم و.أ.خ)،ص ص4-5.

وقد أصدر المؤتمر بيانا عاما ابرز فيه القادة العرب استعدادهم لمواصلة المعركة سياسيا واقتصاديا و عسكريا من أجل تحرير الأراضي المحتلة و تضامن جميع الدول العربية مع مصر و سوريا و الشعب الفلسطيني في النضال المشترك[1].

2/ المجال الاقتصادي

أصدر مؤتمر القمة لائحة النفط الذي وظفه العرب لأول مرة في المعركة لما له من أهمية في دعم القدرات و تأمين الصمود و منعت الدول العربية من تصديره إلي الدول المساندة و المتحالفة مع إسرائيل ، وفي البيان الموجه إلي إفريقيا الحليف الطبيعي للعالم العربي وجه الرؤساء و الملوك العرب تحية تقدير للدول الإفريقية للقرارات التي اتخذتها بقطع علاقتها مع إسرائيل وأكدوا تأييدهم الكامل للبلدان الإفريقية في كفاحها من أجل التحرير الوطني ضد الاستعمار و التمييز العنصري[2].

3/ المجال العسكري

تمثل الهدف المرحلي للعرب في تقديم الدعم العسكري و المالي لكل من مصر و سوريا و المقاومة الفلسطينية[3].

أما في البيان الموجه إلي بلدان عدم الانحياز أعرب الرؤساء و الملوك العرب عن ارتياحهم الكامل للتضامن الذي أبدته البلدان عدم الانحياز إزاء مصر و سوريا و الأردن وفلسطين في لكفاح من أجل تحرير أراضيها وناشدو مجموع بلدان عدم الانحياز لمضاعفة جهودهم من أجل إيجاد حل في الشرق الأوسط.

ووجه المؤتمر أيضا بيان إلي الدول الاشتراكية حيث أعرب القادة العرب عن اعتزازهم تأييد الإتحاد السوفيتي التام وسائر الدول الاشتراكية ودعمها العسكري و تعاونها الاقتصادي مع الدول العربية ووقوفها

[1] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص ص6-7.
[2] **المرجع نفسه**،ص8.
[3] الطاهر بن عريفة،**مرجع سابق**،ص79.

إلي جانب النضال العربي العادل، كما دعا البيان الدول الغربية إلي اتخاذ موقف منصف إزاء القضية العربية العادلة[1].

كما أن المؤتمرين أكدوا أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني و أصدروا جملة من القرارات في هدا الخصوص منها:

- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في العودة إلي وطنه وتقرير مصيره
- تأكيد حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية
- دعم منظمة التحرير الفلسطينية في ممارسة مسؤولياتها علي الصعيد القومي و الدولي في إطار الالتزام العربي[2].

كما حدد المؤتمر الأجهزة المكلفة بتنفيذ قرارات مؤتمر أو مجلس القمة، حيث نص في قراره رقم 59 والدي جاء فيه:

"تقوم الأجهزة الآتية بإتخاد الإجراءات الكفيلة بتنفيذ قرارات مؤتمر القمة و متابعتها كل حسب اختصاصه وهي:

1 - مجلس الجامعة

2 - المجلس الاقتصادي

والجدير بالذكر أن الأمين العام دور لا يمكن إنكاره في متابعة تنفيذ قرارات مؤتمر القمة[3].

[1] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص ص8-9.
[2] الطاهر بن عريفة،**مرجع سابق**،ص81.
[3] أحمد أبو الوفا،**مرجع سابق**،ص94.

المطلب الثالث:إصلاح الجزائر لجامعة الدول العربية.

ستة عقود كاملة مرت علي إنشاء جامعة الدول العربية التي اتسعت عضويتها من سبعة دول في منتصف الأربعينات لتشمل 22 دولة هي مجموع الدول الأعضاء ومند دلك الحين دخلت الجامعة العربية في مراحل عديدة ارتبطت بالأحداث الجارية في المنطقة كتوقيع مصر اتفاقية سلام مع مصر وما تبع دلك من اختلاف في مواقف الدول العربية،وخلال هده الأحداث كان موضوع تطوير منظومة الجامعة العربية مطروحا دائما علي الطاولة.

فمند منتصف الثمانينات بدأ الحديث عن ضرورة إصلاح منظومة جامعة الدول العربية واستمر الحديث قائما حتى اليوم يتداوله العامة و الخاصة مابين مؤيد لحتمية التغيير و بين من يري أن يكون التغيير محدودا وتدريجيا[1].

1 المبادرة الجزائرية:

ظهرت المبادرة الجزائرية التي عبرت عن صميم الإصلاح في الجامعة العربية وهدا من خلال النقاط الأساسية التي طرحتها لدرجة أن البعض وصف قمة الجزائر بالانقلاب الإستراتيجي ،فبعد قمة تونس 2004 بدأت الدبلوماسية الجزائرية في محاولة إقناع البلدان العربية بفكرة حتمية للإصلاح وتكريسها علي أرض الواقع،وقدمت الجزائر مبادرة إصلاح لتفعيل دور الجامعة العربية وتطوير العمل العربي المشترك و تضمنت المبادرة مايلي:

- تعديل بعض مواد ميثاق جامعة الدول العربية وإنشاء البرلمان العربي الانتقالي،وإنشاء هيئة متابعة تنفيذ القرارات و الالتزامات[2].
- استحداث برلمان عربي ومحكمة عدل عربية ويحدد تنظيم البرلمان و هيكلته و تشكيلته و صلاحيته بموجب نظام أساسي يلحق بميثاق الجامعة، وتكون مهمة المحكمة حسب الاقتراح الفصل في النزاعات التي تعرض عليها من طرف البلدان.

[1] إلهام الشجيني،**كيف يمكن إصلاح جامعة الدول العربية**،(القاهرة:مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)،ص ص29-30.
[2] أحمد أبو الوفا،**مرجع سابق**،ص90

كما تطرقت الوثيقة الجزائرية إلي موضوع هام و هو مسألة تدوير منصب الأمين العام،1 حيث كان رئيس الوزراء الجزائري عبد العزيز بلخادم الأكثر حزما في توصيف وظيفة الأمين العام للجامعة العربية وتحديدها،فهو وصف أداء الأمين العام للجامعة العربية خلال حرب غزة بأنه أداء مخزي .

وكان بلخادم طالب سنة 2004 قبيل قمة تونس ماي 2004 بتدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية علي كافة الدول الأعضاء إسوة بالمنظمات الدولية الأخرى،كالأمم المتحدة و المنظمات التابعة لها أو الإتحاد الأوروبي أو الإتحاد الإفريقي أو منظمة المؤتمر الإسلامي، ودلك وفقا للترتيب الأبجدي للدول أو المناطق الجغرافية.

وقال بلخادم عندما لامه المصريون علي اقتراحه تدوير منصب الأمين العام للجامعة العربية علي جميع الدول الأعضاء،وأنه يجب أن لا يقتصر علي مصر فقط " كيف نطالب بالديمقراطية في مجتمعاتنا، ولا نبدأ بتطبيق الديمقراطية في مؤسستنا الأم[1].

يكون للجامعة أمانة عامة تتشكل من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموضفين" المادة12 ميثاق جامعة الدول العربة، وتعتر الجهاز التنفيدي و الإداري لها،وينتخب مجلس القمة الأمين العام بأغلبية ثلثي أعضائه من بين مرشحي الدول الأعضاء لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

يعتمد مبدأ التداول علي منصب الأمين العام بين المجموعات العربية علي أن يكون المرشحون من الشخصيات العربية البارزة المشهود لها بالكفاءة والخبرة.

كما يدعو المشروع إلي تنظيم القمة العادية بمقر الجامعة، ويجوز للدولة التي تترأس الجامعة أن تستضيفها علي أرضها،ويمكن للقمم الطارئة أن تنعقد خارج دولة المقر وأن ترأسها الدولة التي تستضيفها[2] .

كما تم عرض موضوع إنشاء مجلس السلم و الأمن العربي علي قمة الجزائر والتي قررت تشكيل لجان متخصصة تضم ممثلين من الدول العربية الأعضاء بشأن النظر في مشروع مجلس السلم و الأمن العربي. وبالفعل تم إنشاء لجان متخصصة لدراسة مشروع النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي خلال الفترة 13-16 نوفمبر 2005 من خبراء الأمانة العامة بحضور ممثلي المندوبات العربية الدائمة

[1] كوكب نجيب الريس،**جامعة الدول العربية مادا بقي منها،**(لبنان: رياض الريس للكتب و النشر،ط2011 2)،ص ص64-65.
[2] نابي عبد القادر،**مرجع سابق**،ص 172.

لدراسة مشروع النظام الأساسي المقترح لمجلس السلم و الأمن العربي،وبعد انتهاء اللجنة من عملها وبعد إدخال تعديلات كثيرة علي المشروع المقدم من الأمين العام مع الأخذ بعين الاعتبار المبادرات المقدمة من الدول العربية تم التوصل إلي صيغة نهائية للنظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي.

وطبقا لنص المادة الثانية من النظام الأساسي لمجلس السلم والأمن العربي،ينشأ مجلس السلم والأمن العربي تحت إشراف مجلس الجامعة ويحل محل آلية جامعة الدول العربية للوقاية من النزاعات و إدارتها و تسويتها[1].

ويعتبر مجلس السلم والأمن مؤسسة مصنفة هيكليا ضمن الأجهزة السياسية للجامعة وتأتي من حيث الترتيب بعد مجلس القمة و مجلس وزراء الخارجية[2] .

كما أدخلت تعديلات و إضافات في ميثاق جامعة الدول العربية بموجب القرارات الصادرة عن القمة العربية السابعة عشرة المنعقدة بالجزائر يومي 22 و 23 مارس 2005 كالقرار رقم 190 و التي تم بموجبه تعديل الفقرة الثانية من المادة السادسة إلي الصياغة الجديدة والتي مؤداها "ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هدا الاعتداء ويصدر القرار بتوافق الآراء،وفي حالة تعذر دلك يصدر القرار بموافقة ثلثي الدول الأعضاء الحاضرة و المشاركة في التصويت فإذا كان الاعتداء من احدي دول الجامعة لا يدخل في حساب الأغلبية صوت الدول المعتدية".

بالإضافة إلي الموافقة علي استبدال نص المادة السابعة من الميثاق بالنص التالي" يمثل حضور ثلثي عدد الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة لمجلس الجامعة، و المجلس الاقتصادي والاجتماعي و المجالس الوزارية الأخرى العاملة في إطار الجامعة"[3] .

ولقيت وثيقة الإصلاح التي تقدمت بها الجزائر تجاوبا كبيرا بين دول الجامعة واعتبر أن قرار الأغلبية البسيطة في المسائل الموضوعية و الإجرائية و تحديد النصاب بالثلثين هو تقدم كبير في إرساء الديمقراطية في المؤسسة العربية التي ما زالت تعمل بميثاق يعود إلي أكثر من ستين(60) سنة،كما أشار

---

[1] أسامة أحمد علي حجازي، **جامعة الدول العربية و التسوية السلمية للمنازعات العربية**،(القاهرة، دار النهضة العربية،2013)،ص ص156-157.

[2] عصام بن نكاع،**إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**،رسالة ماجستيرفي العلوم السياسية،(جامعة الجزائر:كلية العلوم السياسية و الإعلام،2007/2006)،ص 157.

[3] عبد الحميد دغبار،**جامعة الدول العربية و الأمن القومي العربي(معالم التغيير...وأمال التغيير)**،(الجزائر: دار هومه للطباعة و النشر،2011)،ص ص203-238.

وزير الخارجية الجزائري إلي أن انتخاب الأمين العام للجامعة العربية أساسية،كما ينص عليه ميثاق الجامعة العربي،وان تولي مصر الأمانة العامة هو من قبيل العرف ليس إلا، وقد دعا إلي اعتماد إجراء ديمقراطي في تولي هدا المنصب[1].

لقد جاءت المبادرة الجزائرية في وقت يشهد فيه العالم تحولات إقليمية دولية كبيرة وبتالي كان لزاما علي الجامعة العربية أن تتماشي و تتفاعل مع التطورات الدولية وقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة علي أهمية المبادرة الجزائرية،وأكد أنها إدا لم تكن مدرجة في جدول أعمال قمة الجزائر فإن الفشل سيكون مصير قمة الجزائر كمصير قمة تونس، كما أن المبادرة الجزائرية جاءت في مستوي آمال و تطلعات الشعوب العربية،و بالرغم من كل هدا فإن الجزائر دافعت بقوة عن الوثيقة خصوصا وان رئيس الجمهورية سهر شخصيا علي إعدادها بتفاصيلها[2].

إن التحديات و المخاطر التي أصبحت لا تخفي علي احد تحتم علي العرب جميعا التعامل ومن دون أي خلفيات مع مشاريع الإصلاح المطروحة،وأن مقياسهم هي ما تقدمه لهم يغض النظر عن مصدرها ضمن منظور تكاملي وبرؤية إستراتيجية بعيدة عن الحسابات الشخصية التي لا تخدم مصلحة الأمة 159 ولعل في تعاطي الجزائر كأكبر بلد مغاربي و إفريقي مع الأوضاع الصعبة التي عرفتها ليبيا و المعبر عنها من خلال موقفها من القرارين 7298 و 6073 الصادرين عن مجلس وزراء الخارجية العرب المنعقدة في دورة عادية عقدت بمقر الأمانة العامة بالقاهرة يوم 12 مارس 2011 أحسن مثال يقدم في هدا المجال.و صدر دلك علي لسان العديد من الوزراء و منهم :

التصريح الذي أدلي به وزير الشؤون الدينية و الأوقاف" نحن كنا نطرد الاستعمار من بلادنا، فكيف أصبحت المؤسسات العربية الرسمية تدعو الاستعمار أن يضربنا من جديد و هو فعل خارج التاريخ وهل القنابل و الطائرات الآتية من أروبا هي فعلا لحماية الشعب الليبي؟"[3].

أما قول الوزير الممثل الشخصي لرئيس الدولة السيد عبد العزيز بلخادم في تصريح له:

[1] عبد القادر نابي،**مرجع سابق**،ص173.
[2] عصام بن نكاع،**مرجع سابق**،ص158.
[3] عبد الحميد دغبار،**مرجع سابق**،ص167.

" كان أجدي بالجامعة العربية أن تعمل علي تفعيل الحوار داخل ليبيا من أجل حقن دماء أبناء الوطن الواحد....و لمادا تؤيد الحظر الجوي علي ليبيا ولم تطالب به لمعاقبة إسرائيل لما كانت تقصف غزة عام 2008؟...ينبغي أن نحترز من التدخل الأجنبي لأن هؤلاء لا يهمهم حقوق الإنسان كما يدعون ."

وبعد أن عرفت القضية الليبية العديد من التطورات عاد السيد عبد العزيز بلخادم ليكرر نفس الموقف:

"أن الأزمة في ليبيا بدأت باحتجاجات سلمية ثم بتوزيع السلاح ثم بالتدخل الأجنبي ... إلي أين يتوجه الوضع وأن الجامعة العربية لم تعد بيتا للعرب لان القادة العرب فقدوا قرارهم."[1]

[1] **المرجع نفسه**،ص168.

خلاصة الفصل

تعتبر الجزائر دولة محورية في منطقة المغرب العربي و هي جزء لا يتجزأ منه،و لهدا فهي تعمل من أجل تحقيق وحدة المغرب العربي الكبير،بما يعود علي شعوب المغرب العربي و أنظمته بالأمن و الاستقرار و الرخاء،و تؤمن بإمكانية تحقيق الوحدة المغاربية و تناضل في سبيل تجسيد هدا الهدف الذي أصبح ضرورة في عصر التجمعات الكبرى،بالإضافة إلي دعوة الجزائر في كل المناسبات إلي تفعيل اتحاد المغرب العربي بمواجهة العراقيل التي تواجهه أهمها قضية الصحراء الغربية.

بالإضافة إلي دعوة الجزائر إلي إصلاح البيت العربي من خلال الدعوة إلي إنشاء برلمان عربي بهدف تفعيل الحوار العربي، و تكريس الديمقراطية التشاورية في القضايا المحورية، وربطه بلجان متابعة لتنفيذ مختلف القرارات الصادرة عن البرلمان العربي،و الدعوة إلي تدوير منصب الأمين العام في جامعة الدول العربية، حتى لا تبقي هده الأخيرة حكرا علي دولة واحدة.

إن مبادرات الجزائر في تفعيل عمل الجامعة العربية تتماشي مع الظروف الدولية و الإقليمية التي يشهدها العلم في هده الفترة ،لا سيما أن الجزائر لديها من الخبرة في معالجة القضايا الدولية و الإقليمية، كما أن مقترحات الجزائر للإصلاح لم تأتي من فراغ،بل انطلاقا ما يشهده الوطن العربي من أزمات و تهديدات علي جميع الأصعدة، وكل الشعوب العربية تنتظر تحرك الآلة العربية لانقاد ما يمكن إنقاذه.

ووجدت قمة الجزائر2005 عدة ردود أفعال ايجابية من القادة العرب وعلي رأسهم الرئيس السوداني محمد حسن البشير،بأنها من أنجح القمم ،أما الرئيس المصري السابق حسني مبارك فقد أشاد بالنتائج التي خرجت بها القمة الداعمة لمصالح القومية العليا للأمة العربية نحو تحقيق مستقبل أفضل لجميع شعوب الوطن العربي.

الفصل الثالث

موقع الجزائر من الاتحاد الإفريقي

من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة علي مختلف الأصعدة ،كما أن التحديات التي تعاني منها إفريقيا كالتخلف الاقتصادي و الاجتماعي و الفقر و البطالة و التدخل الأجنبي يفرض علي الجزائر بدل مجهودات لمواجهة تلك التحديات بالنظر إلي المكانة و الإمكانات التي تتوافر عليها الجزائر، من أجل تحقيق مكاسب تعكس قدرات الجزائر وخدمة مصالحها و مصالح القارة الإفريقية.

وعليه سنناول في المبحث الأول إلي دور الجزائر في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي، أما في المبحث الثاني سنبرز المبادرات الجزائرية في تحقيقي الأمن و الاستقرار قي القارة الإفريقية في إطار الإتحاد الإفريقي، و في المبحث الثالث سنتطرق إلي الجهود الجزائرية لدفع عجلة التنمية في إفريقيا.

المبحث الأول: الجزائر و مشروع انجاز الإتحاد الإفريقي

المطلب الأول: دور الجزائر في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي

علي إثر استفاضة الجزائر لمؤتمر القمة (35) لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة ما بين 12-14 /1999/07 قبل المؤتمرون الدعوة الموجهة إليهم من قبل الرئيس الليبي معمر القدافي،الداعية لعقد قمة استثنائية للمنظمة تتم في الفترة ما بين 06-1999/09/09 بغية دراسة و مناقشة تفعيل دور منظمة الوحدة الإفريقية بما يساير التطورات العالمية و متغيراتها، خاصة إدا أدركنا أن منظمة الوحدة الإفريقية قد فشلت في تحقيق آمال الأفارقة في المجال الاقتصادي و الأمني و السياسي.

هده العوامل كانت فرصة سائحة للمطالبة بتأسيس إتحاد إفريقي يحل منظمة الوحدة الإفريقية.[1]

وبعد الموافقة علي عقد القمة الاستثنائية بسرت الليبية لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية،حاولت الجزائر تعظيم المكاسب إلي حققتها في القمة السابقة،ولدلك دعمت بقوة الطرح الليبي وشاركت بفاعلية في القمة لمراجعة ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية بما يواكب التطورات الحاصلة في ظل العولمة،وترأس رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ورئيس منظمة الوحدة الإفريقية القمة،وكان جدول أعمالها هو إعادة النظر في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وفقا لما تم الاتفاق في القمة السابقة[2].

بعد استغلال القمة ال35 و القمة الاستثنائية في سرت الليبية بفعالية و انشغال بالغ بالمشاكل الإفريقية تكون الجزائر قد رجعت إلي دورها الريادي في إفريقيا، ويتجلي دلك من خلال تفويض القادة الأفارقة الرئيس عبد العزيز بوتفليقة و الرئيس تابو مبيكي بالتفاوض نيابة عنهم مع الدول الغنية من أجل مسح ديون الدول الإفريقية،بحيث يعتبر هدا اعترافا من طرف الأفارقة بان الجزائر عادت بقوة إلي الساحة الإفريقية وأدركوا فعالية الجزائر برئاسة عبد العزيز بوتفليقة الذي عرفوه مدافعا عن القضايا الإفريقية في السبعينات[3].

---

[1] ناصربوغزالة،**"**الجزائر و الإتحاد الإفريقي"،**المجلة الجزائرية للعلوم القانونيةو الإقتصادية و السياسية**،ع.1(جامعة الجزائر،2011)، ص10

[2] سليم العايب،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة باتنة،2010)، ص ص 106-107.

[3] **المرجع نفسه**،ص108.

وعليه كانت قمة الجزائر التي عقدت في جويلية عام 1999 نقطة تحول حاسمة في تاريخ منظمة الوحدة الإفريقية حيث صدر عنها القرار الخاص بعقد دورة استثنائية في ليبيا تخصص لتفعيل منظمة الوحدة الإفريقية[1].

ووضعت قمة منظمة الوحدة الإفريقية(OUA) المنعقدة بمدينة سرت بالجماهيرية الليبية في سبتمبر سنة 1999 مجموعة من النقاط تشكل دوافع إنشاء الإتحاد الإفريقي وهي:

- جعل منظمة الوحدة الإفريقية أكثر فعالية وأكثر ملائمة للتطورات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية والداخلية والخارجية.
- متابعة طريق نضال الشعوب الإفريقية واستكماله حتى يتسنى للقارة أن تعيش كريمة مستقلة حرة في الألفية الجديدة.
- معرفة وإدراك كافة التحديات التي تواجه القارة الإفريقية وتعزيز تطلعات شعوبها نحو الاندماج الكلي.
- التصدي لهده التحديات،ومعالجة الواقع السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي علي نحو فعال.[2]
- تحقيق طموحات الشعوب إلي تحقيق وحدة أكبر،تتلاءم مع مقاصد ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية،ومعاهدة إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية.
- القضاء علي شبح الصراعات[3] .
- تسخير الموارد البشرية و الطبيعية في القارة لتحسين أحوال المعيشة،و لتحقيق هده الأهداف،قررت القمة:إقامة اتحاد إفريقي يتماشي مع منتهي مقاصد ميثاق منظمة القارة الإفريقية،ومع نصوص المعاهدة التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية.
- تعجيل عملية تنفيذ المعاهدة،التي تقضي بإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية
- إقامة البرلمان الإفريقي بحلول عام 2000 ليوفر منبرا مشتركا يتيح لشعوب أفريقيا ومنظماتها الشعبية المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالمشكلات و التحديات التي تواجه القارة.
- تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية و توحيدها لتكون أعمدة أساسية في تحقيق مقاصد الجماعة الاقتصادية الأفريقية و الوصول إلي الإتحاد المبتغي.

[1] ،وزارة الشؤون الخارجية، **"الإتحاد الإفريقي" مجلة الخمسينية** ،(تصميم:و،أ،ج)،ص6.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **التعاون العربي الافريقي**،(القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007)، ص142.

[3] خليل حسين،**موسوعة المنظمات الإقليمية**،(الجزء الثاني ،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،ط2013 1) ،ص106.

- عقد مؤتمر وزاري أفريقي يتناول الأمن و الاستقرار و التنمية و التعاون في القارة في أسرع وقت ممكن [1].

وبناء علي ما سبق ، قامت الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الأفريقية بإعداد الصياغة الأولية لمشروع القانون التأسيسي للإتحاد الجديد.

وبعد دراسته وإعداد صياغته النهائية من قبل لجنة من الخبراء القانونيين وافقت عليه القمة الأفريقية المنعقدة في لومي عاصمة توغو في 11 جويلية 2000 بعد أن وقعت عليه أنداك 27 دولة أفريقية.

واكتملت ملامح المحطة الثالثة لمسيرة الإتحاد الإفريقي في مؤتمر القمة الأفريقي الاستثنائي المنعقد في سرت يومي 1 و 2 مارس 2001 حيث تم الإعلان عن قيام الإتحاد الإفريقي رسميا،وطبقا لنص القانون التأسيسي المنشئ للإتحاد الأفريقي، فقد دخل هدا الإتحاد حيز التنفيذ بعد أن صادق عليه ثلثا الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية أي 36 من إجمالي 53 عضو. 20 الاتحاد الإفريقي و النظام الأمني الجديد في أفريقيا[2].

وقد أصدرت قمة لوساكا الأفريقية خلال الفترة 9-11 جويلية 2001 قرارا بإنشاء اللجنة الوزارية للإتحاد الإفريقي و تخصيص يوم 2 مارس من كل عام كي يكون مناسبة أفريقية للاحتفال بعيد إنشاء هدا الاتحاد [3].

التصديق علي إنشاء الإتحاد الإفريقي

بعد سنتين من القمة الأخيرة صادق مؤتمر القمة الإفريقي في دورته ال(38) علي إنشاء هدا الإتحاد كبديل عن منظمة الوحدة الإفريقية،و كانت مدينة ديبرن بجنوب إفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهدا المولود الجديد من 08-2002/7/10م،وهكدا يحل الاتحاد الإفريقي محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد 39 سنة من تأسيسها بأديس أبابا 1963/5/25[4].

---

[1] **المرجع نفسه**،ص107.

[2] حمدي عبد الرحمن حسن،**الإتحاد الإفريقي و النظام الأمني الجديد في إفريقيا**،(مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاسترتيجية،2011)، ص20.

[3] **المرجع نفسه**،ص20.

[4] عبد الرزاق المخادمي،**مرجع سابق**،ص143.

المطلب الثاني:أهداف و مبادئ الإتحاد الإفريقي.

1-أهداف الإتحاد الإفريقي.

استرشد القادة الأفارقة برؤيتهم المشتركة لإفريقيا قوية ومتحدة وبالحاجة ألي بناء شراكة بين الحكومات و كل فئات المجتمع المدني وخاصة النساء و الشباب و القطاع الخاص بغية تعزيز التضامن والتلاحم بين شعوب القارة،و أدرك الأفارقة أن ويلات النزاعات في إفريقيا إنما تشكل عائقا رئيسيا أمام فرص التنمية،وأن هناك حاجة ملحة إلي تعزيز السلام و الأمن والاستقرار كشرط أساسي لتنفيذ البرنامج الإفريقي الخاص بالتنمية و التكامل[1].

ومن المتعارف عليه في فقه المنظمات الدولية أن أي منظمة دولية تسعي لتحقيق جملة من المقاصد و الأهداف العامة،لخصها البعض في أمرين:

أولهما، تحقيق الأمن وما يتطلبه دلك من تسوية سلمية للمنازعات.

ثانيهما، تحقيق الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية عموما،و لم يكن الميثاق التأسيسي للإتحاد الإفريقي بعيدا عن هدا الاتجاه العام،إذ انه بموجب المادة الثالثة من هدا القانون التأسيسي تتمثل أهداف الاتحاد فيما يلي:[2]

- ✓ تحقيق وحدة وتضامن أكبر فيما بين البلدان و الشعوب الإفريقية.
- ✓ الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها و استقلالها.
- ✓ التعجيل بتكامل القارة السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي.
- ✓ تعزيز مواقف أفريقية موحدة حول المسائل ذات الاهتمام بالقارة وشعوبها و الدفاع عنها.
- ✓ تشجيع التعاون الدولي مع الأخذ في عين الاعتبار ميثاق الأمم المتحدة،والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.
- ✓ تعزيز السلام والأمن و الاستقرار في القارة.

[1] عادل عبد الرزاق،**إفريقيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي**،(مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007)،ص59.
[2] حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق**،ص21.

- ✓ تعزيز المبادئ والمؤسسات الديمقراطية و المشاركة الشعبية و الحكم الرشيد.
- ✓ تعزيز وحماية حقوق الإنسان و الشعوب طبقا للميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب و المواثيق الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان و الشعوب.
- ✓ تهيئة الظروف اللازمة التي تمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي و المفاوضات الدولية [1].
- ✓ تعزيز التعاون في جميع ميادين النشاط البري،لرفع مستوي معيشة الشعوب الإفريقية.
- ✓ تنسيق و موائمة السياسات بين المجموعات الاقتصادية و الإقليمية القائمة و المستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد.
- ✓ التعجيل بتنمية القارة عن طريق تعزيز البحث في المجالات كافة و خاصة مجالي العلم والتكنولوجيا.
- ✓ العمل مع الشركاء الدوليين دو الصلة للقضاء علي الأوبئة التي يمكن الوقاية منها و تعزيز الصحة الجديدة في القارة[2].

2- مبادئ الاتحاد الإفريقي.

أما المبادئ التي يرتكز عليها الاتحاد الإفريقي فبعضها تقليدي ورد في منظمات دولية وإقليمية أخري وبعضها الاخر مبادئ جديدة .

1- المبادئ التقليدية:

- مبدأ المساواة و الترابط بين الدول الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو.
- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء[3].
- التسوية السلمية للخلافات بين الدول الأعضاء في الاتحاد بوسائل مناسبة يقررها المؤتمر.
- التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد و حقها في العيش في سلام و أمن[4].

---

[1] **دليل وثائق الاتحاد الإفريقي الرئيسية عن حقوق الإنسان**، (المطابع القانونية لجامعة بريتوريا)،ص13.
[2] أحمد محمد بونة،**ميثاق جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية**،(المكتب الجامعي الحديث،2009)،ص ص44-45.
[3] عبد الرزاق المخادمي،**مرجع سابق**،ص145.
[4] عادل عبد الرزاق،**مرجع سابق**،ص14.

2-المبادئ الجديدة :

- احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال.
- مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد.
- مبدأ وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية.
- مبدأ حق الدول الأعضاء طلب التدخل من الاتحاد لإعادة السلام و الأمن[1] .
- إدانة ورفض التغيرات غير الدستورية للحكومات.
- حق الاتحاد في التدخل في دولة عضو طبقا لمقرر المؤتمر في ظل ظروف خطيرة متمثلة في جرائم الحرب و الإبادة الجماعية و الجرائم ضد الإنسانية.
- احترام قدسية الحياة البشرية و إدانة ورفض الإفلات من العقوبة و الاغتيالات السياسية و الأعمال الإرهابية و الأنشطة التخريبية[2].

وعليه فإن الإتحاد الإفريقي قد أقر جملة من المبادئ الجديدة التي لم يألفها فقه العلاقات الدولية الإفريقية من قبل،ولعل القراءة الفاحصة لمبادئ وأهداف الإتحاد ألأفريقي تفصح طبيعة عمله و سياسته، و بات يشير إلي وضع أسس جديدة حاكمة لحركة الوحدة الإفريقية في صياغتها المؤسسية الجديدة[3].

كما يضم الإتحاد الإفريقي جميع الدول القارة كأعضاء،باستثناء المغرب التي عارضت عضوية الصحراء الغربية،ومع دلك،للمعرب وضعا خاصا من ناحية الاستفادة من الخدمات المقدمة لجميع أعضاء الإتحاد الإفريقي من المؤسسات التابعة له[4].

[1] ابراهيم مشورب،**مرجع سابق**،ص207.
[2] عادل عبد الرزاق،**مرجع سابق**،ص ص61-62.
[3] حمدي عبد الرحمن حسن،**مرجع سابق**، ص25.
[4] نزيه رعد،**مرجع سابق**،ص120.

المبحث الثاني:المبادرات الجزائرية في تحقيق الأمن و الاستقرار الإفريقي.

المطلب الأول:الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإيريتري

قد ركزت الجزائر العضو الفعال في منظمة الوحدة الإفريقية و بعدها الإتحاد الإفريقي علي العمل من أجل حل النزاعات كان أبرزها بين إثيوبيا و ارتريا الذي استمر سنتين ودلك ضمن وساطة في إطار الإتحاد الإفريقي[1].

وترجع خلفية هدا الصراع إلي احتلال إثيوبيا لاريتريا عام 1951 بتأييد من واشنطن كنوع من المكافئة لتأييد إثيوبيا لها في مواجهة دول المحور إبان الحرب العالمية الثانية،وبعد كفاح لأربعة عقود استقلت اريتريا رسميا عام 1993، وعلي الرغم من تطبيع العلاقات بين البلدين إلا أن هناك بعض المناطق الحدودية لم يتم حسمها،الأمر الذي قامت معه إريتريا في 6 ماي 1998 بالإستلاء علي هده المناطق الواقعة أنداك تحت سيطرة اثيوبيا وهي مناطق:بادمي،زالامبيا، إيروب،إيتينا باعتبار أنها أرض إريترية،الأمر الذي قامت معه إثيوبيا يشن حرب ضد إريتريا لاستعادة المناطق المتنازع عليه[2].

ومن الناحية الإستراتيجية فأن اريتريا من وجهة النظر الإثيوبية ترتبط إرتباطا وثيقا بمصالح الأمن القومي الإثيوبي و دلك من ناحيتين:

1- أن ارتيريا تشكل منفذا لإثيوبيا علي البحر من خلال مينائي عصب و مصوع،و من ثم فأن استقلال إريتريا سيجعل من إثيوبيا دولة حبيسة و يحرمها من منفذ هام علي البحر الأحمر.
2- إن الغزو الخارجي لإثيوبيا كان يأتي دائما من خلال الساحل الإريتري[3].

ومع هدا فإن الجزائر قررت خوض هده التجربة،وهو ما أشار إليه خطاب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عند افتتاحه مؤتمر القمة 35 للمنظمة الإفريقية، حيث تحدث عن نزاعات و مشاكل أفريقيا و عن

---

[1] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص9.
[2] صالح مجدي جلال،نصر الدين إبراهيم،**دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا**،2009 2003،(المكتب العربي **للمعارف**، 2015)،ص171.
[3] عبيد ربيع،**المنظمات الدولية و دورها في فض المنازعات بين الدول**،(**دار الكتاب الحديث**،2008)،ص161.

الإرهاب،وأشار بشكل خاص إلي ضرورة تحرك المجموعة الإفريقية من أجل وضع حدا للحرب بين الأشقاء في القرن الإفريقي.

وقد كان هدا تمهيدا لبدأ المشاورات بين الطرفين المتحاربين بشكل غير مباشر،فقد كان الرئيس الجزائري ينتقل شخصيا في قاعة المؤتمرات بين الوزير الأول الإثيوبي - ميليس زيناوي، و الرئيس الإرتري- إسياس أفوركي،من أجل معرفة خلفيات و شروط كل طرف وفي ذات الوقت محاولة التخفيف من التشنج و التوتر الذي كان يسيطر علي عناصر الوفدين[1].

و قد انتهي المؤتمر و لم تتحصل الجزائر إلا علي وعود من قبل إثيوبيا وإرتريا،و فقرة في البيان الختامي تؤكد علي الحل السلمي للنزاع في القرن الأفريقي و ضرورة مواصلة الجزائر وساطتها هناك،وهدا في الوقت التي أصبحت فيه الجزائر مكلفة رسميا من قبل المجموعة الأفريقية لأداء نيابة عنها وساطة في القرن الأفريقي بغاية إيجاد حل سلمي هناك[2].

فقد تمكنت الجزائر قبل انتهاء عهدتها بأيام كرئيس لمنظمة الوحدة الإفريقية أن تصل إلي حل علي أرضية مشروع الاتفاق المقدم من قبل الأمانة العامة لمنظمة الوحدة الإفريقية في المؤتمر 35 المنعقد في الجزائر،لقد وصلت إلي حل بالرغم أنها وجدت صعوبات أمام وساطتها وأبرزها تعنت الموقف الإثيوبي الذي ماطل طويلا قبل أن يوافق علي اتفاق وقف إطلاق النار[3].

وفي 18 يونيو 2000 وقع الطرفان (الإثيوبي/الإريتري) علي اتفاقية الجزائر - رئيس منظمة الوحدة الإفريقية أنداك – لوقف الأعمال العدائية و قد نصت الاتفاقية علي وقف إطلاق النار و انتشار قوات حفظ لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة في منطقة عازلة بعمق 25 كيلو متر داخل الأراضي الإريترية و علي طول الحدود بين البلدين[4].

وبموجب قراري مجلس الأمن 1312،143 لعام 2000 انتشرت بعثة الأمم المتحدة في المناطق الحدودية المختلف عليها،وتجدر الإشارة إلي أن الطرفين قد وافقا بموجب اتفاقية الجزائر علي تشكيل لجنة

[1] محمد بوعشة،**الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوي الصغري في القرن الإفريقي وإدارة الحروب الإثيوبية الإريتيرية**،(بيروت،دار الجليل،2004)،ص133.
[2] **المرجع نفسه**،ص133.
[3] **المرجع نفسه**،ص195.

[4] صالح مجدي جلال،نصر الدين إبراهيم،**مرجع سابق**،ص ص171-172.

محايدة للحدود، تسند إليها ولاية تعيين ورسم الحدود بين البلدين علي أساس المعاهدات ذات الصلة التي أبرمت إبان عهد الاستعمار واستنادا للقانون الدولي، علي أن يكون قرارها نهائيا و ملزما للطرفين،وقد تشكلت اللجنة في فيفري 2001،وأصدرت في 13 أفريل 2002 قرارا بإنشاء خط الحدود باستخدام قائمة بالإحداثيات التي تحدد النقاط التي تمر عبرها الحدود،وقد رحبت الدولتان بقرار اللجنة في حينه[1].

عدم الاعتراف بالأنظمة الانقلابية العسكرية.

لعل أخطر الحواجز و العراقيل التي تقف عثرة أمام التحول نحو الديمقراطية هو الحد من النزعة المتنامية إلي استعمال العنف لمعالجة النزاعات الإفريقية التي هي بكل المقاييس نتاج الحكم الفاسد،وبتالي،يتعين تكريس المزيد من الجهد و الطاقة و الموارد المتاحة من أجل ضمان الوقاية و استتباب السلم و الحفاظ عليه [2].

ونتيجة الحكم الفاسد الذي يسود بعض دول القارة الإفريقية تتواصل حياة عدم الاستقرار،والتربة الخصبة للاتجار بالمخدرات و الجريمة الدولية و الإرهاب،مما سيحتم مواجهة هده الآفات لنتائجها الهدامة السلبية الهدامة،ودلك بواسطة تكثيف المساعدات في اتجاه البرامج و البلدان المعنية وتنسيق أفضل مع الدول الإفريقية[3].

فقد انتشرت موجة من الانقلابات العسكرية،اجتاحت القارة الإفريقية مند منتصف ستينات القرن الماضي و مع حلول عام 1978 أصبح ما يزيد عن نصف دول القارة تحكم بواسطة العسكريين بل إن أكثر هده الدول خضعت للحكم العسكري مند استقلالها أكثر من فكرة خضوعها للحكم المدني[4] .

فقد شهد عام 1999 وقوع أربع انقلابات في إفريقيا ففي التاسع أفريل تم اغتيال رئيس النيجر إبراهيم منياصارا علي يد حرسه الجمهوري و تولي داوود مالام قائد الحرس الوطني السلطة و في نهاية شهر أفريل وقع انقلاب آخر في جزر القمر،و في غينيا بيساو انقشع غبار المعارك التي شهادتها البلاد عن

---

[1] **المرجع نفسه**،ص 172.
[2] عبد القادر رزيق المخادمي،**التحول الدمقراطي في القارة الإفريقية**، (القاهرة،دار الفجر للنشر و التوزيع،2006)،ص228.
[3] **المرجع نفسه**،ص230
[4] أميرة عبد الحليم،"الحكم في إفريقيا من الإنقلابات العسكرية إلي التداول السلمي"،**مجلة الدمقراطية**،ص97.

استيلاء المتمردين بزعامة انسوماني مالي علي السلطة في السابع من شهر جوان 1999، و قيامهم بخلع الرئيس خواو برناردو فيرا الذي فر من البلاد[1].

و يلاحظ أن منظمة الوحدة الإفريقية كانت حريصة، قبل تحولها إلي الإتحاد الإفريقي، علي التأكيد علي مبدأ التداول السلمي للسلطة،ورفض ظاهرة الانقلابات العسكرية،و انتقال السلطة بطرق غير شرعية،و قد تم إقرار هدا المبدأ في قمة الجزائر الشهيرة (1999)، والتي رفضت الاعتراف بالانقلاب التي شهدته جزر القمر في حينه.و مع ظهور الإتحاد الإفريقي، كان واضحا تأكيده علي الديمقراطية و الحكم الجيد في المادتين الثالثة و الرابعة المتعلقتين بالأهداف و المبادئ[2] .

ضمن هده الاتفاق صادقت قمة منظمة الإتحاد الإفريقي عن مشروع إعلان الجزائر الذي يعكس الالتزام الرسمي للبلدان الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية برفع التحديات الجديدة و الصعبة التي تواجهها القارة الإفريقية قصد إدخالها في عهد دائم من السلام و الاستقرار و التنمية.

و في هدا الإطار جاء قرار القمة بإعلان عن الكف عن الاعتراف بالأنظمة المنبثقة عن الانقلابات العسكرية ابتداء من الدورة،و أنه سيتم فرض عقوبات صارمة في حالة حدوث استلاء علي السلطة بالقوة أو باستخدام العنف.

واعتبرت أوساط صحفية أن القرار عكس حرص القادة الأفارقة علي ترسيخ و تعميق الديمقراطية في القارة و حث الأطراف المعنية لتكثيف جهودها بشأن التسوية السلمية للنزاعات القائمة مع العلم أن القرار وضع آلية لمواجهة الانقلابات تتضمن إجراءات عديدة من بينها تعليق عضوية الدولة التي يقع فيها الانقلاب و فرض الحصار الدبلوماسي عليها[3].

و بفضل إقرار الديمقراطية فاز في كينيا بعد انتخابات ديمقراطية سليمة المعارض مواي كيباكي، الذي سبق له أن تولي منصب وزير الاقتصاد سنة1969 و ظل يشغل هدا المنصب حتى سنة 1982،وفي مدغشقر فاز مليونير هو مارك رافالو مانانا رغم الانتخابات الرئاسية التي جرت في شهر ديسمبر سنة 2001م [4].

---

[1] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص5.

[2] **د** بدر حسن شافعي،**مقال**،acpss.ahram.org.eg/projectsRep.aspx ?report ID

[3] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص4.

[4] عبد القادر رزيق المخادمي،**مرجع سابق**،ص ص245-246.

و في التوغو،جاءت الجولة الثالثة من خلافة الرئيس الراحل أنيا أياديما بإعلان اللجنة الانتخابية نجاح نجل أياديما في انتخابات24 أفريل سنة 2005م ضد منافسه إمانويل بوب اكيتاني و هاري لوليو،وكانت الأطراف المذكورة ق خاضت الانتخابات لاختيار أول زعيم جديد بهده المستعمرة الفرنسية السابقة مند نحو 40سنة[1].

كما أدانت الجزائر في 17 سبتمبر 2015 بشدة الانقلاب العسكري في بوركينا فسو و دعت إلي الإطلاق الفوري و الغير المشروط للقيادة الرسمية، و قال بيان صادر عن الوزارة الخارجية

" إن الجزائر تدين بشدة الانقلاب العسكري الدي تم ببوركينافاسو و تدعو إلي الإطلاق الفوري و اللامشروط لسراح المسؤولين عن المرحلة الانتقالية"[2] .

جدد البيان تمسك الجزائر"بالقرار المصادق عليه في قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر 1999 حول التغيرات الغير الدستورية للحكومات وكدا اللوائح الأخرى ذات الصلة للإتحاد الإفريقي و الجمعية العامة و مجلس الأمن الدوليين".

المطلب الثاني:الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب1999.

تمكنت الدبلوماسية الجزائرية مند 1999 من كسر طوق العزلة الذي فرض عليها من خلال عشرية الإرهاب،ونجحت في استعادة مكانتها الطبيعية علي الصعيد العالمي،ولقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية بحضور قوي و فعال في شتي المحافل الدولية،وساهمت بدلك في البحث عن حلول لرفع التحديات التي تواجه المجموعة الدولية ومنها القضية المتعلقة بالإرهاب،ومن جانب آخر بادرت وزارة الشؤون الخارجية إلي إعادة تنشيط هياكلها علي الصعيدين المركزي و الخارجي.كما لم تنفك الجزائر عن المطالبة بضرورة إبرام اتفاقية دولية شاملة بخصوص قضية الإرهاب،ودعت أيضا إلي إبرام عدد من الاتفاقيات للوقاية من الإرهاب و لمكافحته علي الصعيد الإفريقي و العربي و الإسلامي[3].

كما باشرت الجزائر مند خمسة عشر سنة عدة أعمال في إفريقيا في إطار مكافحة الإرهاب و نجفيف مصادر تمويل الإرهاب مما جعلها تصبح رائدة في هدا المجال،و أكد الوزير المنتدب المكلف

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،**مرجع سابق**،ص246.

[2] الجزائر تدين بشدة الإنقلاب العسكري في بوركينافاسو،arabicpeople.com.cn/n/2015/0918/c31662-8951693.html

[3] www.eldjazaireldjadida.dz.

بالشؤون المغاربية والإفريقية عبد القادر مساهل علي هامش قمة مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي المخصصة لتعزيز التعاون في مجال مكافحة الإرهاب أن الجزائر كانت أول مبادر بالاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب التي صادقت عليها قمة رؤساء الدول الإفريقية خلال الدورة ال35 التي عقدت بالجزائر سنة 1999[1].

حيث صادق رؤساء دول و حكومات منظمة الوحدة الإفريقية علي الاتفاقية الإفريقية للوقاية من هده الآفة و مكافحتها وأدانوا الإرهاب بكافة أشكاله و حلفائه و ساندو بالمناسبة انعقاد قمة دولية تحت إشراف منظمة الوحدة الإفريقية قصد إعداد إستراتيجية دولية ملائمة لمحاربة الإرهاب و تحديد الأدوات الدولية التي يجب علي المجموعة الدولية تطبيقها للقضاء علي ظاهرة الإرهاب[2].

وللتذكير فإن قمة الجزائر التي شكلت مشاركة قياسية 45 دولة و حكومات إفريقية،صادقت علي عدد من القرارات في الشأن الأمني خاصة منه ما يتعلق بالحل السلمي للنزاعات و مكافحة الإرهاب و دعمت فكرة عقد قمة دولية حول الإرهاب تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة بالأخذ بعين الاعتبار التطورات المعتبرة التي حققتها الجزائر في هدا المجال[3].

ومن ابرز ايجابيات قمة الجزائر تركيزها علي قضايا المديونية و اللاجئين و تهريب الأسلحة بالإضافة إلي موضوع الإرهاب وأثاره السلبية علي الأمن الجماعي و الأمن الإفريقي بصفة خاصة،فقد تناولت القمة هده الظاهرة بشكل موسع لخطورتها حيث صارت تتخطي الحدود و تثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و تهدد السلم و الأمن الدوليين[4].

كما ذكر الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية و الإفريقية بأن الجزائر كان لها الفضل في التوقيع علي البروتوكول الإضافي للاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب المصادق عليه سنة 2004 من قبل رؤساء الدول الإفريقية و هدا في إطار مكافحة الإرهاب في إفريقيا،وأشار إلي أنه من بيت أهم مكتسبات الإتحاد الإفريقي إنشاء المركز الإفريقي للدراسات و البحوث حول الإرهاب بمبادرة من الجزائر و الذي يقع مقره في الجزائر العاصمة،و تتمثل مهام المركز في تقييم التهديد الإرهابي في إفريقيا و ترقية

[1] الجزائر باشرت في مكافحة الإرهاب في أفريقيا،2**سبتمبر** 2014،www.pfln.dz./ ?p=4530

[2] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص6.

[3] **المرجع نفسه** ،ص ص6-7.

[4] **المرجع نفسه**،ص12.

التعاون الإفريقي في مجال مكافحة الإرهاب إضافة إلي الإشراف علي التكوين و الدراسات و إنشاء قاعدة معطيات لجمع و تبادل و تحليل المعلومات و القيام بمهمة اليقظة و الإنذار في مجال الإرهاب[1].

كما أشاد مدير مركز الدراسات و البحث حول الإرهاب فرانشيسكو ماديرا بالدور الهام الذي لعبته الجزائر في مكافحة الإرهاب مؤكدا أنها كانت تتمتع بتصور واضح حول الموضوع مند التسعينات،وأوضح ماديرا خلال افتتاح ملتقي الإتحاد الإفريقي حول ضحايا الأعمال الإرهابية أنه كان للجزائر تصور واضح عما كان سيحدث في الوقت الذي لم يكن فيه أحد يقدر جسامة التهديد الذي يحدق بإفريقيا،و ذكر مدير المركز أن الجزائر احتضنت سنة 1999 قمة الإتحاد الإفريقي التي اعتمدت الاتفاقية حول الوقاية من الإرهاب و مكافحته،وأنها اتخذت كل التدابير اللازمة لتنظيم نفسها لاسيما من خلال تأسيس المركز المخصص للدراسات و البحث حول هده الآفة[2].

كما أغرب الوزير الأول عبد المالك سلال في قمة نيروبي 2014(كينيا) عن تأييده لاتخاذ إجراءات خاصة برفع التحديات المتعلقة بالوقاية من الإرهاب في إفريقيا و مكافحته،وصرح الوزير خلال القمة الإفريقية حول مكافحة الإرهاب"أن الجزائر تثق في مسؤولية التصور و التفكير الوقائي لمجلس السلم والأمن الذي سينجح دون شك في اتخاذ إجراءات محددة لرفع التحديات المتعلقة بالوقاية من الإرهاب في إفريقيا" .

وحسب السيد سلال "فإن الدول الإفريقية مدعوة اليوم إلي الابتكار في تفعيل الأجهزة التقنية و العملياتية للإتحاد الإفريقي من أجل الاستمرار في تكييف جهودها الرامية لمكافحة الإرهاب بكل أشكاله و مظاهره.

وفي إطار البنية الإفريقية للسلم و الأمن فإن استقرار القارة يتطلب بشكل تكميلي بدل جهود في مجال التنمية و تسوية النزاعات و كدا مكافحة الإرهاب في القارة وأوضح أن الجزائر تدعم تنصيب هيئة

[1] www.echoroukonline.com/ara/articles/214889.html.

[2] اشادة بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب،.www.sawt-agahrar.net/ara/permalink/21028.html

دائمة قريبا علي مستوي مفوضية الإتحاد الإفريقي تكرس أساسا لمكافحة الإرهاب من أجل دعم نشاط مجلس السلم و الأمن"[1].

وتتضمن الاتفاقية حول مكافحة الإرهاب التي تم تبنيها خلال القمة ال35 لمنظمة الوحدة الإفريقية سنة 1999 في الجزائر خمس محاور رئيسية و تشتمل علي 35 مادة ،حيث تنص المادة الأولي علي أن كل دولة عضو في منظمة الوحدة الإفريقية تعتبر عضوا في الاتفاقية بعد توقيعها ،و نفس المادة قامت بتعريف الإرهاب بأنه:

"كل عمل أو التهديد بعمل مخالف لقوانين العقوبات المعتمدة في الدول الأعضاء و كل عمل ينطوي علي التخويف و التسبب في الرعب و الإخلال بالسير العادي للخدمات العمومية و إحداث حركة تمرد في إحدى الدول الأعضاء إلي جانب أي تواطؤ أو تمويل أو تآمر بنية ارتكاب إحدى الأعمال المشار إليها أعلاه."

كما نجد المادة الرابعة تنص علي التزام الدول الأعضاء بالامتناع عن كل نشاط يستهدف تنظيم أعمال إرهابية أو دعمها أو تمويلها أو تشجيعها أو منح اللجوء بصورة مباشرة أو غير مباشرة للإرهابيين أو منحهم أسلحة[2].

فبعدما حظيت به الجزائر من دعم سياسي و معنوي إفريقي و دولي لسياستها الداخلية الجديدة المتمثلة بقانون الوئام المدني الذي عرضه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة،فالجزائر كانت تحتاج فعلا لهدا الدعم عبر مشاركة 43 رئيس دولة إفريقي واعتبرت مشاركتهم دعما قويا للجزائر التي عاني شعبها لأكثر من سبعة سنوات من العنف [3].

المطلب الثالث: الجزائر ومشروع مجلس السلم و الأمن الإفريقي.

إدا رجعنا إلي النظام الأساسي فإننا لا نجده يتضمن نصا خاصا يهدا المجلس، بحيث عندما اجتمعت الدول الإفريقية في دوريان في الفترة الفاصلة بين 28 جويلية و 10 جويلية 2002 أين تقرر

---

[1] سلال يؤيد مكافحة الإرهاب في إفريقيا، www.pfln.org.dz/p=4553.?

[2] الإتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب، www.panapress.com/12-293835-12-lang3-index.html.

[3] القمة الإفريقية ال35في الجزائر أنهت فترة سماح الانقلابات،
daharchives.allhayat.com/issue archive/hayat%20int/ 1999/7/25

إنشاء هدا المجلس(مع مراعاة قمة لوساكا التي دمجت هيئة منع و إدارة و تسوية النزاعات في الإتحاد بإعادة النظر في صلاحياتها و تشكيلها و نظامها الأساسي.) ، ويعتبر قرار القمة بإنشاء مجلس الأمن و السلام الإفريقي من أهم القرارات التي تبنتها القمة و التي تصب بلا شك في مصلحة تعزيز العمل الإفريقي الجماعي وفي هدا الإطار جاء في قرار قمة دوريان إدماج آلية منع وإدارة و تسوية المنازعات كأحد أجهزة الاتحاد[1].

وأعلن عن الميلاد الرسمي لمجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي في قمة الإتحاد الإفريقي التي انعقدت في أديس بابا سنة 2004، وتتمتع هده الهيئة بصلاحيات واسعة من شأنها التدخل في قضايا حرب الإبادة أو جرائم الحرب،و التنسيق في مجال مكافحة الإرهاب، وترقية الممارسات الديمقراطية، و الحكم الراشد و إرساء دولة الحق و القانون بالدول الإفريقية[2].

إن مجلس السلم والأمن للإتحاد الإفريقي يرتكز في الأساس علي معالجة الأسباب العميقة للنزاعات قصد ضمان الشروط و الوسائل الكفيلة بتحقيق السلم و الأمن الدوليين، و حتى يتسنى لإفريقيا أن تقوم بدورها الريادي في مجال السلم و الأمن، خاصة أن القارة الإفريقية بحاجة إلي الدعم المستمر و المؤكد لمنظمة الأمم المتحدة و المجموعة الدولية برمتها، لأن إفريقيا لا تزال تخضع لقيود متعددة الأشكال بعضها بفعل الإرث الاستعماري، و الآخر بفعل المتغيرات الدولية التي تجتاح العالم مند نهاية الحرب الباردة[3].

وأثبت مجلس السلم والأمن الإفريقي الذي ترأسته الجزائر مرتين نجاعته في كل مسعي يهدف إلي فض النزاعات و إدارتها و تسويتها سيما بعد انضمام مجموعة العقلاء المنبثقة عن المجلس برئاسة أول رئيس رئيس للجزائر المستقلة الراحل أحمد بن بلة إلي منطق التسوية السلمية للنزاعات مع التأكيد مع موقف الجزائر الثابت الرافض لأي تغيير دستوري للحكومات[4] .

حيث تم انتخاب أول أعضاء في المجلس في مارس 2004 علي النحو التالي: الجزائر ، جنوب إفريقيا،إثيوبيا،نيجيريا، و الجابون لفترة 3 سنوات، و أنتخب المجلس التنفيذي في يناير 2007 ثاني أعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي لفترة ثلاثة سنوات حيث لم يحدث تغيير سوي بإحلال أنجولا

---

[1] ناصر بوغزالة،**مرجع سابق**،ص33.

[2] عبد القادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت**،(القاهرة: دار الفجر للنشر و التوزيع،2005)،ص212.

[3] **المرجع نفسه**،ص213.

[4] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص3.

بدلا من جنوب إفريقيا. و بقيت في ثاني عملية انتخاب الأعضاء لثلاث سنوات أربع دول من الخمس الأعضاء، ولعل دلك لكونها دولا محورية في أقاليمها و لقدرتها علي تحمل الأعباء و الالتزامات المترتبة علي العضوية أكثر من الدول الأخرى[1].

حيث عين المؤتمر أول أعضاء في الهيئة في يناير 2007 لفترة ثلاث سنوات وهم: أحمد بن بلة رئيس الهيئة و ميجيل تروفوادا رئيس ساوتومي، سلم أحمد سالم (الأمين العام الأسبق لمنظمة الوحدة الإفريقية)، بريجاليا بام (رئيس اللجنة الإنتخابية المستقلة بجنوب إفريقيا)،ك. بونيون (رئيسة المحكمة الدستورية العليا ببنين)، وقد بدأت هيئة الحكماء عملها منذ 18 ديسمبر 2007 .

و قررت الهيئة نهاية عام 2008 تخصيص برنامج عملها لعام 2009 بالتركيز علي الصراعات العنيفة المتصلة بالانتخابات، ودلك في إطار اهتمام الهيئة الأساسي الذي أعلن عنه أحمد بن بلة رئيس الهيئة وهو الأمن و الحكم الرشيد و الاستقرار من أجل تعزيز التنمية بالقارة بعيدا عن الاضطرابات و الصراعات، و أما عن تفاعل المجلس مع برنامج عمل الهيئة لعام 2009، فقد أشاد المجلس في يونيو 2009 بالهيئة و دورها في مساعدته علي تسوية الصراعات[2].

و نظرا لدور الجزائر في ترقية السلم و الأمن في القارة دعمت الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي جماعيا ترشح الجزائر و انتخابها بالإجماع لعهدة مدتها ثلاث سنوات في مجلس السلم الأمن للإتحاد الإفريقي خلال انتخابات التجديد الجزئي لأعضاء هدا المجلس أثناء القمة 20 الغادية لرؤساء و حكومات الإتحاد الإفريقي التي جرت في العاصمة الإثيوبية أديسا بابا، وبهدا الانتخاب تسجل الجزائر عودتها إلي مجلس السلم والأمن بعد العهدتين المتتاليتين اللتين تولتهما إلي غاية 2010[3].

كما ارتقي وزير الخارجية الجزائري رمطان لعمامرة إلي منصب الدبلوماسي الأول بعدما كن مفوض دائرة السلم والأمن في الإتحاد الإفريقي لسنوات عدة 2008-2013 ، تضم هده الدائرة التي تعد الأكثر حيوية في الإتحاد الإفريقي،مجلس السلم والأمن الذي يوازي في إفريقيا مجلس الأمن القومي الأمريكي و يتولي المفوض صلاحيات نافدة مثل تمثيل الدائرة في الشأن العام ووضع جدول أعمال اجتماعات السفراء في مجلس السلم و الأمن لتقويم النزاعات و الأزمات الدائرة في القارة الإفريقية،وقبله كان سعيد جنيت أول

[1] صالح مجدي جلال،نصر الدين إبراهيم،**مرجع سابق**،ص17.
[2] **المرجع نفسه**،ص ص25-26.
[3] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص ص3-4.

مفوض لدائرة السلم و الأمن 2002-2008،قيادة آليات إفريقية وبينما كان يعمل في منظمة الوحدة الإفريقية ساعد علي تصميم الهندسة الإفريقية للسلم والأمن ،و مند دلك الوقت استثمرت الجزائر بقوة في الهندسة التي ساهم جنيت في تصميمها[1].

و قد وصف الرئيس الجزائري السيد عبد العزيز بوتفليقة في تدخله بطلب من القادة الأفارقة كون الجزائر عضو في مجلس السلم و الأمن للإتحاد الإفريقي" خاصة في وقتنا الراهن حيث تواجه القارة الإفريقية بؤر توتر حادة، و نزاعات جديدة، وما يحيط بالقارة الإفريقية من تحديات،و انشغالات و مخاوف تساور إفريقيا، و حتى الآمال التي تشهدها القارة و ما يشوبها من إحباط و خيبة. في ظل رياح العولمة العاتية، والتي لا خيار لمواجهتها إلا بالانضواء تحت لوائها، و هدا مرعب،و لكنها الحقيقة المفزعة، و بتالي، فإن من شأن هده الآلية أن تتصدي،بشكل فعال لهده التهديدات، ومن ثم التكفل بضرورة الوقاية من النزاعات و تسييرها، و تسويتها في إطار مسؤولية تضامنية"[2].

[1] دور الجزائر في الأمن الإفريقي،.Camegieendowment.org/sada/ ?fa=55240&gang=ar

[2] عبد القادر رزيق المخادمي،**مرجع سابق**،ص212.

المبحث الثالث: الجهود الجزائرية لدفع عجلة التنمية

المطلب الأول: الجزائر و مبادرة النيباد.

إلا ما ينبغي الإشارة إليه و عدم نسيانه أنه لأول مرة في تاريخ إفريقيا تقوم مبادرة النيباد علي المشاركة و ليس المعونة و علي أساس المنفعة المتبادلة المشتركة، وكانت مبادرة النيباد قد تضمنت في صياغتها الأولي من جانب القادة الأفارقة وفير قمة لوساكا في يوليو سنة 2001 برنامج عمل تفصيلي لتحقيق أهداف القارة الإفريقية في خروجها من التخلف و الفقر و التهميش في زمن العولمة،وتحقيق قيام التعددية الحزبية التي تسمح بوجود العديد من التيارات السياسية و الاتحادات العمالية،وتنظيم انتخابات عادلة و صريحة [1].

تعريف النيباد.

كما جاء في توطئة وثيقة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا الصادرة بأبوجا أكتوبر 2001 بأن النيباد هي " تعهد بين القادة الإفريقية يقوم علي أساس رؤية مشتركة يتقاسمون من خلاله القناعة بضرورة القضاء عي الفقر ووضع بلدانهم علي خطي النمو المستدام والتنمية،وفي نفس الوقت المشاركة النشطة في الاقتصاد و الحياة السياسية العالمية[2] .

وعليه فإن النيباد يريد التخلص من الركائز التقليدية الخاصة بالتنمية في إفريقيا، وهدا بإعادة تفعيل شراكة حقيقية بين الدول الإفريقية خاصة مع دول الشمال، و الاهتمام بمسألة الأمن و السلم في القارة الإفريقية، و الشيء الذي يضمن هده المسألة هو إنشاء مؤسسات دستورية و العمل علي حل النزاعات في القارة الإفريقية.[3]

---

[1] عبد القادر رزيق المخادمي،**مرجع سابق**،ص266.

[2] أمينة فلاح،**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،(جامعة منتوري قسنطينة)،ص 27.

[3] Jean-François Rioux et Papa Amadou Ba, les organisations intergouvernementales africaines et la paix et la sécurité en arfrique ;option d'appui pour le canada,20002,note de recherche du GRIPCI,n11,p19

مراحل تبلور المبادرة

وفقا لبادئ العدالة و التضامن التي تتسم بها ساهمت الجزائر في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد) و التي تمخضت عن قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر سنة 1999 قبل أن تتجسد سنة 2001 قصد إيجاد حلول مناسبة لمشاكل التنمية في إفريقيا.

وأرادت الجزائر من خلال جهودها للارتقاء بالاقتصاد الإفريقي أن يشكل النيباد بصفة عامة برنامج عمل الإتحاد الإفريقي و تحقيق التنمية الشاملة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا وبتالي فإن عمل النيباد أرادته الجزائر أن يكون بمثابة الذراع التنموية للإتحاد الإفريقي[1].

وعليه قامت مصر و الجزائر و نيجيريا و جنوب إفريقيا بطرح ما أسموه برنامج شراكة الألفية لإنعاش إفريقيا و المعروف اختصارا ب(ماب) خلال مؤتمر رؤساء الدول و الحكومات السادس و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية بالجزائر، و تم الاتفاق في البداية علي الإطار العام الذي تقوم عليه الشراكة.

حيث تم تحديد القطاعات التي يجب أن تعمل فيها الحكومات وهي قطاعات التكنولوجيا الجديدة و المعلومات و الاتصالات وتعزيز الأمن و تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ثم بادرت السنغال بوضع خطة جديدة علي مشاكل القارة الإفريقية فجاءت خطة " أوميغا " و التي تهدف إلي إحراز التنمية في إفريقيا و العمل علي خلق تنمية متواصلة لشعوب القارة و محاربة أسباب التخلف علي أربعة محاور وهي تدعيم البنية الأساسية، و الاهتمام بالتعليم و تنمية الموارد البشرية،و الصحة[2].

ورحب القادة الأفارقة في قمة سرت الاستثنائية المنعقدة في مارس 2001 بالوثيقتين ماب و أوميغا، وتقرر دمجها في مبادرة واحدة تتقدم بها إفريقيا إلي شركائها الدوليين و تعبر عن موقف إفريقي موحد تجاه القضايا الملحة و تم ضم مصر و السنغال إلي لجنة التسيير التي تضم دول الماب الثلاثة.

[1] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص10.

[2] "النيباد الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "، **مجلة إفريقيا قارتنا**، (العدد الرابع، افريل 2013)، ص1.

ثم كانت المبادرة الثالثة و التي عرفت بالتعاهد لإنعاش إفريقيا التي صاغتها سكرتارية اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة في أكتوبر 2001 و طرحتها الجزائر في ماي 2001 و تم دمج المبادرات الثلاثة في صفة نهائية لمبادرة إفريقية موحدة هي مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا المعروفة باسم النيباد[1] .

و تم تشكيل لجنة لتنفيذ المبادرة من رؤساء 15 دولة إفريقية، لكي تتولي إدارة جميع الأمور المتعلقة بتنفيذ المبادرة وفي أول اجتماع لهده اللجنة بالعاصمة النيجيرية ابوجا في 23 أكتوبر2001،تم إعلان الصيغة النهائية للمبادرة" الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا".

و تم اعتماد الوثيقة الإستراتيجية الإطارية لهده المنظمة في مؤتمر القمة السابع و الثلاثين لمنظمة الوحدة الإفريقية عام 2001 المنعقد في العاصمة الزامبية لوساكا،ووضع القادة المشاركين في المؤتمر وثيقة إستراتيجية للشراكة الجديدة حول التحديات التي تواجه القارة[2].

ورغم ما حققته هده المبادرة من جلب دعم الشركاء الدوليين إلا أن علاقتها مع هيكل الإتحاد الإفريقي ظلت غامضة، و لدلك عملت الجزائر و شركائها علي هده المبادرة(جنوب إفريقيا، نيجيريا،السنغال، مصر) علي إدماجها في هيكل الإتحاد الإفريقي، وتم تنظيم قمة استثنائية لدلك في الجزائر سنة 2007، وكان المشكل الذي يحول دون دلك هو تشابه مهام أمانة النيباد و لجنة الإتحاد الإفريقي في تسيير و متابعة تنفيذ برامج التنمية الخاصة بالمنشئات القاعدية المندرجة في إطار النيباد، ولدلك جاء برنامج هده القمة للتفكير في إدماج النيباد في مفوضية الإتحاد الإفريقي مع اجتناب الازدواجية في المهام[3].

فقد تقرر في 22 مارس 2007 علي إثر اختتام القمة المنعقدة بالجزائر دمج هده الهيئة ضمن الإتحاد الإفريقي خلال فترة سنة حتى يكون هناك تلاحم أكبر في المجال الاقتصادي خاصة أن هده الهيئة قد سعت إلي تحقيق معدل تنمية يصل إلي 7 بالمئة بينما الواقع يشهد أن مستواها لم يصل حتى 5 بالمئة[4].

---

[1] أمينة فلاح،مرجع سابق،ص ص26-27.
[2] مجلة إفريقيا قارتنا،**مرجع سابق**.
[3] سليم العايب،**مرجع سابق**،ص ص133-134.
[4] ناصر بوغزالة،**مرجع سابق**،ص29.

وأكد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة،أن خارطة الطريق التي تم رسمها أثناء قمة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) بالجزائر العاصمة في 2007،مكنت من تجاوز الصعوبات و العوائق التي من شأنها أن تعرقل إدماج النيباد في الإتحاد الإفريقي ،مضيفي أنه من بالغ الأهمية أن يستمر رؤساء الدول و الحكومات الممثلون في لجنة التنفيذ في إطار مهمة تنفيذ التصور الذي يحمله النيباد .

و أعرب رئيس الجمهورية خلال القمة ال21 للجنة تنفيذ النيباد، عن قناعته بأن إنشاء هيكل النيباد الجديد و إدماجه في الإتحاد الإفريقي سيسمحان بإرساء تكامل فعلي في مهام و نشاطات مجمل هياكل الإتحاد الإفريقي؛ خدمة للهدف المشترك المتمثل في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لإفريقيا و في اندماجها[1] .

سجل الوزير مساهل أن مبادرة النيباد تراهن علي الوصول إلي تقديم إفريقيا كشريك و ليس كسوق استهلاك فقط أمام منظمات إقليمية دولية كالإتحاد الأوروبي مثلا،و حسب الوزير مساهل فإن نسبة النمو ارتفع ب4.5 بالمائة في القارة الإفريقية في ظرف السنوات الستة الماضية بينما تطمع القارة إلي تحقيق نسبة نمو تصل إلي 7 بالمائة في عام 2023[2].

كما أن مبادرة النيباد تهدف بالأساس إلي استغلال موارد القارة و القضاء علي الفقر و لأجل هدا قامت بتوزيع المهام حسب المجالات ذات الأولوية علي خمس مجموعات إقليمية هي كالتالي:

- جنوب إفريقيا مع الإتحاد الإفريقي: قضايا السلم و الأمن.
- الجزائر مع اللجنة الاقتصادية لإفريقيا: الحكم الجيد للاقتصاد و المشروعات.
- مصر و الاتحاد الإفريقي: الزراعة و النفاد إلي الأسواق العالمية.
- نيجيريا مع بن: التنمية الإفريقي: التكامل الاقتصادي.
- السينيغال مع بنك التنمية الإفريقي: البنية الأساسية[3].

[1] بوتفليقة: قمة الجزائر تجاوزت عوائق إدماج النيباد في الإتحاد،https://www.djazairess.com/elmoustakbel/10002911

[2] www.echoroukonline.com/ara/?news=11859.

[3] أمينة فلاح،**مرجع سابق**،ص30.

حيث بدأت الدول الخمس المؤسسة في صياغة مجموعة من الإجراءات الاقتصادية و الاجتماعية لتطوير أفريقيا إلا أن أزمات القارة الاقتصادية أدت إلي خروج المبادرة من إطارها الإفريقي إلي الإطار العالمي بهدف الحصول علي الدعم، حيث تبنت دول مجموعة الثماني الصناعية "نيباد" ودلك في سعيها إلي العمل علي تخفيف حدة الفقر بين الدول النامية من ناحية و دفع عجلة التنمية بها من ناحية أخري.

في سنة 2000 عقدت قمة مجموعة الثماني في أوكيناوا باليابان،و قرروا إلغاء ما يقرب عن مئة ألف مليون دولار أمريكي من الديون،و في نفس الوقت أكدوا عزمهم علي التزام دول القارة بالشروط المفروضة عليهم لتخفيف ديونها، و لقد كانت أفريقيا ممثلة تمثيلا جيدا في القمة حيث شارك فيها الرئيس الرئيس النيجيري و رئيس جنوب إفريقيا ممثلا عن دول عدم الانحياز،والرئيس الجزائري ممثلا لمنظمة الوحدة الإفريقية [1].

و عليه فقد قام رئيس جنوب إفريقيا ثابو مبيكي،ورئيس نيجيريا أولو سيغون أوباسانغو، و رئس الجزائر عبد العزيز بوتفليقة ثم رئيس السنغال عبد الله واد بممارسة الضغوط بمهارة علي قادة مجموعة الثماني علي مدار الرئاسة اليابانية عام 2000 , و الرئاسة الإيطالية عام 2001 ، و تمكنوا من الحصول علي التزام من قادة مجموعة الثماني بأن يعين كل واحد منهم ممثلا شخصيا لإفريقيا،لوضع خطة عمل إفريقية أطلقت في أثناء الرئاسة الكندية عام 2002، وأدي دلك إلي إضفاء الصفة الرسمية علي الحوار الرفيع المستوي ما بين قادة مجموعة الثماني و نيباد،و أسهم في إشراك جهات رئيسية أخري متعددة الأطراف[2].كما أن الحكومة الكندية قررت دفع 500 مليون دولار من أجل دعم الأهداف الخاصة بمجموعة الثماني والمتعلقة بمسائل السلم و الأمن و التنمية في القارة الإفريقية.[3]

و الأمر الأصعب بكثير،هو إصدار حكم بشأن مدي إسهام أعمال مجموعة الثماني في الأداء الاقتصادي الإفريقي،و معظم الدول الإفريقية تشهد تحسنا طوال السنوات العشر الماضية،و بينما بلغ متوسط معدلات النمو عبر القارة 2.5 في المائة ما بين عامي 1990 و 1999، فإنه ارتفع إلي 4.8

[1] مجلة افريقيا قارتنا،**مرجع سابق**،ص2.

[2] توم كارجيل، مصالحنا الاستراتيجية المشتركة دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني،(مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،الطبعة الأولي،2011)،ص17.

[3] Jean-François Rioux et Papa Amadou Ba, les organisations intergouvernementales africaines et la paix et la sécurité en arfrique ;option d'appui pour le canada,20002,note de recherche du GRIPCI,n°11,p24

في المائة ما بين عامي 2000و 2008وعلي مدار الفترتين تراجع معدل التضخم من 11 في المائة إلي 6.8 في المائة[1].

بالإضافة إلي زيادة الأجنبي المباشر، بحيث بلغت الزيادة السنوية في تدفقات هدا النوع من الاستثمار التي سجلتها إفريقيا في النصف الأول من عام 2008 نسبة 27 في المائة ،و كانت تلك الاستثمارات، وهي التي بلغت قيمتها 87.6 مليار دولار،و مرة أخري كان الجزء الأكبر من هده النسبة ، في شكل استثمارات نفطية و غازية كثيفة الاعتماد علي رأس المال، يبدو أن الصورة بشكل عام ،كانت تنم عن تحسن منتظم، وإن كان هشا نوعا ما، وغير متكافئ، من وجهة النمو الاقتصادي[2].

المطلب الثاني:الجزائر و المشاريع التنموية في إفريقيا.

إن الإتحاد الإفريقي يواجه العديد من التحديات الراهنة، بدءا من قضايا الصحة و مكافحة الملا ريا و فيروس نقص المناعة ، و القضايا الاجتماعية في رفع مستوي معيشة الملايين من الأفارقة الفقراء الأميين و مشاكل المجاعات المتكررة وغيرها[3].

وقد أكدت الجزائر في أكثر المناسبات الإفريقية علي أن تحقيقي الأهداف التنموية مرهون بتحقيق عدد من الشروط القائمة أساسا علي السلام و الأمن و الديمقراطية و الحكم الراشد و الإدارة الاقتصادية السليمة، ومن هدا المنطلق شدد رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في أكثر من مناسبة علي أن الحكم الراشد و توفير السلام و الأمن هو سند قوي للتعجيل بالتنمية في البلدان الإفريقية[4].

و قد أهل الموقع الجيوستراتيجي الذي تحتله الجزائر للعب دور محوري في منطقة إفريقيا و سعيا منها لخلق فرص التنمية علي مستوي القارة، قطعت الجزائر شوطا معتبرا في مسار المشاريع الكبرى المراهن عليها في إحداث التكامل الإقليمي و الاتصال لاسيما المنشئات القاعدية كمشروع الطريق العابر للصحراء(الجزائر لاغوس،النيجر)،مرفوقا بمشروع الغاز من نيجيريا إلي أرويا مرورا بالجزائر و

[1] **المرجع نفسه**،ص 39.
[2] **المرجع نفسه**،ص39.
[3] مجلة الخمسينية، **مرجع سابق**، ص ص 4-5.
[4] **المرجع نفسه**، ص 11.

النيجر،ونفدت الجزائر الجزء الخاص بها من مشروع الألياف البصرية الرابط بين(الجزائر، أبوجا)،و يجري العمل حاليا علي توفير خط ينطلق من العاصمة الجزائر إلي الحدود النيجيرية[1].

و في هدا السياق جاء عرض السيد عبد المالك سلال ممثل رئيس الجمهورية في القمة العادية ال20 للإتحاد الإفريقي المنعقدة بأديسا بابا عن وضعية المشاريع التي تتكفل بهما الجزائر، حيث أن مشروع الطريق العابر للصحراء أوضح السيد سلال أن الجزء الواقع في الجزائر الدي يبلغ طوله 3400كم قد انحز بالكامل، و كلف 3 ملايير دولار، و أن الجزء الواقع في نيجيريا انتهت الأشغال به كذلك ، موضحا أن الجزء المتبقي الواقع بالنيجر (200كم)ستنطلق أشغاله في الثلاثي الرابع من 2013.أما مشروع الربط بالألياف البصرية(الجزائر العصمة، أبوجا) أن الجزائر قد أنجزت 700 كم من الألياف البصرية و تواصل الأشغال بوتيرة سريعة[2].

كما انه بتاريخ 29 ماي 2013 أعلنت الحكومة الجزائرية عن إلغاء ديون بقيمة 902 مليون دولار علي 14 دول إفريقية، بمناسبة الذكري الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في العام1963،و الدول المعنية بهدا الإلغاء هم(البنين، بوركينا فاسو، الكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر،ساو تومي و بانسيبي، السنغال، السيشل، تنزانيا).وهدا يصب في سياق سياسات التضامن الإفريقي، و تنفيذ التزامات الجزائر في شأن تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي، و مساعدة بلدان القارة الأقل دخلا في إقامة مشروعات تسمح بمكافحة الفقر[3].

كما ساهمت الجزائر مند 2005 بنسبة 15 بالمائة من ميزانية الإتحاد الإفريقي بعد اتفاقها مع أربعة دول أخري هي جنوب إفريقيا،و مصر و ليبيا و نيجيريا لمواجهة العجز المالي الكبير في ميزانيته بسبب التخلف و عدم تمكن أغلب الدول الإفريقية الأعضاء فيه دفع مساهماتها المالية السنوية.[4].

---

[1] النيباد..."أحد أهم الرهانات" في سياسة الجزائر الخارجية علي مستوي القارة السمراء،http://www.djazairess.com/aps/254815

[2] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**، ص ص 11-12.

[3] الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار،www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/5/29

[4] مجلة الخمسينية،**مرجع سابق**،ص 11.

خلاصة الفصل

إن الإتحاد الإفريقي بعد مرور أربعة عشر سنة ما زال في طريقه لتحديد أهدافه الرئيسية خاصة فيما يتعلق بحفظ السلام والأمن في إفريقيا و في مجال تحقيق الوحدة الاقتصادية الإفريقية وفي سبيل تحقيق علاقات متوازنة مع القوي و الكتل الدولية الأخرى ، فضلا عن برامج الإتحاد الإفريقي في تحقيق التنمية في البلاد الإفريقية،كما يري محللون سياسيون أن الأهداف يتم تحقيقها بشكل تدريجي و مستمر ، حيث أن هناك بعض المؤسسات و الآليات التي أنشأت تحت مظلة الإتحاد الإفريقي ساهمت في تحقيق نسبة معقولة من السلام و الأمن الإفريقي مثل جهاز الأمن و السلم الإفريقي و هيئة الحكماء الإفريقية الإفريقية ومبادرة النيباد.

وعليه فإن كان هدا النجاح النسبي للإتحاد الإفريقي في تحقيق الأمن والسلم و التنمية في القارة الإفريقية،فهدا راجع إلي دور بعض الدول المحورية في تفعيل هده الآلية الإفريقية، و من بين هده الدول الجزائر وقد أشرنا إلي هدا الدور بالتفصيل في هدا الفصل،بدءا بانضمامها إلي منظمة الوحدة الإفريقية و كذلك سعيها الدءوب لحل النزاعات الإفريقية ،و كذلك ضمان تنمية القارة الإفريقية عبر مشروع تنمية إفريقيا (النيباد)،وفرض المساواة بينها وبين الغرب في إطار العلاقات شمال جنوب وهو ما يبرز الانتماء الإفريقي للجزائر في سياستها الخارجية.

الخاتمة

لقد فرضت فكرة الإقليمية نفسها علي ظاهرة التنظيم الدولي إلي جانب فكرة العلمية، عندما تبين أن هناك بعضا من المصالح السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية قد بلغت حدا من التعقيد و التناقض علي نحو لا يستقيم مواجهتها بحلول عالمية التطبيق،،و جعل مسؤولية القيام بتحقيقها مسؤولية عامة مشتركة بين دول الجماعة، وبتالي غم قيام جدل حول مدي فعالية هده المنظمات الإقليمية من عدمه،فقد أصبحت حقيقة واقعة في الجماعة الدولية، وتعكس مصالح روابط مشتركة بين مجموعة من الدول الأعضاء فيها.

وما نخلص إليه في هدا الإطار أن المنظمات الإقليمية هي شكل من أشكال تحقيق الكامل بين الدول،وهي نوع من أنواع التكتلات ذات الطابع الاقتصادي بالأساس في إطار موجة الإقليمية الجديدة و ترجمة حقيقية لقناعة الدول بضرورة و أهمية التكامل الإقليمي كوسيلة للخروج من الأزمات الراهنة علي كافة الأصعدة و وسيلة للتكيف مع التحديات التي تفرضها العولمة.

ويبقي نجاح التكتلات الإقليمية مرهون بضرورة توفر عنصر الرغبة و القدرة علي تحقيق هدا التكامل الإقليمي ، بالإضافة إلي توفر قيادة فاعلة حتى تتحقق تلك الرغبة علي أرض الواقع.

و هو ما سعت إليه الجزائر، حيث قامت بدور أساسي في تفعيل علاقاتها مع المنظمات الإقليمية التي تنتمي إلي فضائها الإقليمي، لدا نجد الجزائر قد انخرطت في عدة منظمات إقليمية أبرزها إتحاد المغرب العربي وجامعة الدول العربية و منظمة الإتحاد الإفريقي، كما تعتبر تكريس السلم الإقليمي أولوية من أولويات سياستها الإقليمية .

فعلي الصعيد المغاربي. فتعتبر الجزائر قوة رئيسية في عملية البناء ألإقليميي، أي بالأحرى في عملية تأسيس اتحاد المغرب العربي، حيث أن اللبنة الأولي في تأسيس إتحاد المغرب العربي يرجع إلي اجتماع زرالدة بين قادة اتحاد المغرب العربي يوم 10 جوان 1988،واختتم اللقاء بإعلان بيان زرالدة و الاتفاق علي تحقيق وحدة المغرب العربي.و هو ما كان لها حيث تجسد هدا المشروع بموجب معاهدة مراكش المؤرخة في 17 فيفري 1989، فالجزائر تسعي من وراء هدا المشروع، إلي دعم أواصر العلاقات بين دول الجوار ،و تحقيق مشاريع اقتصادية مشتركة بين دول الإتحاد .

ومند تأسيس إتحاد المغرب العربي ،عرف المشروع المغاربي عدة عوائق،لم تسمح بتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها إتحاد المغرب العربي، ولعل أكبر عائق هو قضية الصحراء الغربية،إضافة إلي غياب الإرادة السياسية الحقيقية لدي بغض قادة دول اتحاد المغرب العربي، ولكن رغم هده التحديات تسعي الجزائر إلي تفعيل هدا الإتحاد بما يحقق المصلحة المشتركة للدول الأعضاء وتحقيق الوحدة المغاربية.

أما علي الصعيد العربي فقد تقيدت الجزائر بميثاق جامعة الدول العربية، لأنها تدرك بأن الوحدة العربية هو الاختيار الأمثل وإن لم نقل فهو ضرورة حتمية من أجل الحفاظ علي سيادة الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من مختلف التهديدات السياسية و الاقتصادية و العسكرية الدولية، لدلك سعت الجزائر إلي تفعيل عمل جامعة الدول العربية عن طريق مشروع إصلاح جامعة الدول العربية التي تقدمت به سنة 20058 بمناسبة انعقاد القمة العربية بالجزائر، وكان هدا المشروع يهدف إلي تعزيز منظمات العمل العربي المشترك وتقويتها لتمكينها من أداء دورها المنوط بها و تحديثها و إعطائها الصلاحيات اللازمة، بما في دلك الصلاحيات المؤسسية للأمين العام علي غرار المؤسسات الإقليمية المماثلة.

أما البعد الإفريقي فهو يكتسي أهمية بالغة في السياسة الجزائرية، حيث تعتبر تجسيد مسألة الأمن و السلم و التنمية أولوية من أولوياتها وهدا من أجل تكريس السلم الإقليمي،لدلك بدلت الجزائر جهودا من أجل إعادة تفعيل منظم الوحدة الإفريقية ليحل محلها منظمة الإتحاد الإفريقي، حيث دعمت الجزائر القانون التأسيسي للإتحاد باعتباره أكثر فعالية و أكثر مواكبة للتطورات التي تشهدها الساحة الدولية كما عملت علي حل النزاعات الإفريقية علي غرار النزاع الإثيوبي-الاريتري عام 2000.

كما بدلت الجزائر جهودا من أجل إقامة هيئات جديدة غلي مستوي القارة الإفريقية،كمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتأسيس البرلمان الإفريقي كما عملت علي بناء شراكة اقتصادية تنموية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد) و من أجل جعل إفريقيا قادرة علي مواكبة التطورات و مواجهة التحديات علي مستوي الساحة الدولية،كما دعمت الجزائر الأفكار القاضية باعتماد عدد من الوثائق الهامة و التي ترسي معايير جديدة علي صعيد القارة السوداء، ودلك لتكملة الوثائق المعمول بها عند إنشائها، وتشمل اتفاقية الإتحاد الإفريقي لمنع و مكافحة الفساد لسنة 2003 و الميثاق الإفريقي للديمقراطية و الانتخابات و الحكم لسنة 2007

قائمة المراجع

1/ الكتب

1- الفتلاوي، سهيل حسين ،**مبادئ المنظمات العالمية و الإقليمية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع 2012 .

2- خليل، حسين، **موسوعة المنظمات الإقليمية و القارية**، الجزء الثاني،بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولي 2013 .

3- رعد، نزيه ،**المنظمات الدولية و الإقليمية**،لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب،الطبعة الأولي 2013،

4- بوزناده ،معمر ،**المنظمات الإقليمية و نظام الأمن الجماعي، الجزائر**: ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، طبعة 1992.

5- مانع ،جمال عبد الناصر ،**التنظيم الدولي،النظرية العامة و المنظمات العلمية و الإقليمية** المتخصصة،مصر:دار الفكر الجمعي،2008.

6- العفاس، عمر ابراهيم ،**نظريات التكامل الدولي الإقليمي**،ليبيا:جامعة قار يونس، الطبعة الأولي،2008.

7- الندوي، محسن ، **تحديات التكامل الإقتصادي العربي في عصر العولمة**،لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،الطبعة الأولي،2011.

8- بوقارة ،حسين ، **التكامل في العلاقات الدولية**،سلسلة دراسات دولية رقم 03 مختبر البحوث و الدراسات في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر

9- الإمام، محمد محمود ،**تجارب التكامل العالمية و مغزاها للتكامل العربي**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولي، ديسمبر 2004.

10- هلال، علي الدين ، مطر، جميل ،**النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية**،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية2001

11- عبو ،عبد الله علي ،**المنظمات الدولية:الأحكام العامة و أهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**،دارقنديل، الطبعة الأولي 2014 .

12 - مشورب ،ابراهيم،**المنظمات الدولية والإقليمية**،لنان، دار المنهل اللبناني،2013.

13- علوان ،عبد الكريم ، **الوسيط في القانون الدولي العام**،الكتاب الرابع، المنظمات الدولية،دار الثقافة للنشر و التوزيع،2012.

14- الشكري ،علي يوسف ، **المنظمات الدولية و الإقليمية و المتخصصة**،إيتراك للنشر و التوزيع،2004.

15- المخادمي ،عبد القادر رزيق ، **التعاون العربي الافريقي**،القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007،

16- خليل ،حسين،**موسوعة المنظمات الإقليمية**،بيروت:منشورات الحلبي الحقوقية،الجزء الثاني،ط2013 1.

17-حمدي، **عبد الرحمن حسن**،**الإتحاد الإفريقي و النظام الأمني الجديد في إفريقيا**،مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاسنراتيجية،2011

18-عادل ،عبد الرزاق،**إفريفيا في إطار منظمة الوحدة الإفريقية و الإتحاد الإفريقي**،مصر:الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007.

19- بونة ،أحمد محمد ،**ميثاتق جامعة الدول العربية و منظمة الوحدة الإفريقية**،المكتب الجامعي الحديث،2009.

20- صالح ،مجدي جلال،نصر الدين، إبراهيم،**دور مجلس السلم والأمن الإفريقي في تسوية الصراعات في إفريقيا**:2003-2009،المكتب العربي للمعارف 2015.

21- عبيد ،ربيع،**المنظمات الدولية و دورها في فض المنازعات بين الدول**،دار الكتاب الحديث،2008.

22- بوعشة، محمد ،**الدبلوماسية الجزائرية و صراع القوي الصغري في القرن الإفريقي وإدارة الحروب الإثيوبية الإريتيرية**،بيروت:دار الجليل،2004.

23- المخادمي، عبد القادر رزيق ،**التحول الدمقراطي في القارة الإفريقية**،القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2006.

24- المخادمي ،عبد القادر رزيق ، **النزاعات في القارة الإفريقية انكسار دائم أم انحسار مؤقت،** القاهرة:دار الفجر للنشر و التوزيع،2005.

25- توم، كارجيل، **مصالحنا الاستراتيجية المشتركة دور إفريقيا في عالم ما بعد الدول الثماني،** مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية،الطبعة الأولي،2011.

26- سعدوني، بشير ،**الثورة الجزائرية في الخطاب العربي الرسمي**،الجزء الأول،الجزائر:دار مدني للطباعة و النشر2013.

27- أبو الوفا ،أحمد ،**جامعة الدول العربية كمنظمة دولية إقليمية**،القاهرة:دار النهضة العربية،الطبعة الثانية2013.

28- بن عريفة ،الطااهر ،**الجامعة العربية والعمل العربي المشترك :**1945-2000،زهران للنشر.

29- نجيب الريس، كوكب ،**جامعة الدول العربية مادا بقي منها**،لبنان: رياض الريس للكتب و النشر،ط2011 2.

أسامة أحمد علي، حجازي، **جامعة الدول العربية و التسوية السلمية للمنازعات العربية**،القاهرة:دار النهضة العربية،2013.

30- دغبار،عبد الحميد ،**جامعة الدول العربية و الامن القومي العربي(معالم التغيير...وأمال التغيير)**،الجزائر:دار هومه للطباعة و النشر،2011.

31- بوقارة، حسين ، **إشكاليات مسار التكامل في المغرب العربي**، الجزائر:دار هومة، 2010.

32- مانع، جمال عبد الناصر، **اتحاد المغرب العربي(دراسة قانونية سياسية)** ،عنابة :دار العلوم لنشر والتوزيع،2004 .

33- بخوش، صبيحة ، **إتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية** 1989-2007، ط1، عمان: دار الجامد للنشر و التوزيع، 2011 .

34- دبش ،اسماعيل ،**السياسة العربية و المواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية**،الجزائر،دار هومه،2014.

35-إلهام، الشجيني،**كيف يمكن إصلاح جامعة الدول العربية**،مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان،2010.

36- أحمد علام، إيمان، **التنظيم الدولي الإقليمي**، القاهرة:مركز التعليم المفتوح،2011.

2/الدوريات

1- ؛وزارة الشؤون الخارجية، القمة العربية السادسة بالجزائر، **مجلة الخمسينية**؛ تصميم:و،أ،ج

2- ؛وزارة الشؤون الخارجية، ،القمة الإفريقية بالجزائر، **مجلة الخمسينية**، تصميم:و،أ،ج

3- وزارة الشؤون الخارجية، ، الإتحاد الإفريقي، **مجلة الخمسينية**، تصميم:و،أ،ج

4-علالي، حكيمة،الجزائر و الرهانات الأمنية في المتوسط،**المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،جامعة الحاج لخضر،باتنة،العدد الثاني،2012.

5-بوغزالة ناصر،الجزائر و الإتحاد الإفريقي،**المجلة الجزائرية،للعلوم القانونية،الإقتصادية و السياسية** كلية الحقوق، الجزائر، العدد 2011 1.

6-عبد الحليم أميرة ،الحكم في إفريقيا من الانقلابات العسكرية إلي التداول السلمي،**مجلة الديمقراطية**.

7-النيباد...الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا،**مجلة افريقيا قارتنا**،العدد الرابع،أفريل2013.

3/المدكرات.

3-1- رسائل ماجيستر

1- إيدابير،أحمد، **التعددية الإثنية و الأمن المجتمعي:دراسة حالة مالي**،رسالة ماجستير في العلاقات الدولية،جامعة الجزائر:2011-2012.

2- بخوش، سامي، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا-أنموذج منظمة الإكواس في ليبيريا و كوت ديفوار**،رسالة ماجيستر في العلاقات الدولية.

3- العايب ،سليم ،**الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة باتنة:2010 .

4- فلاح، أمينة ،**دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية في إفريقيا**،رسالة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة منتوري قسنطينة.

5- صاغو،رهشام ،**دور النخب السياسية في تفعيل مسار التكامل المغاربي**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر-بسكرة،2012.

6- تومي، ليلة ، ،**دور العامل الجغرافي في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية**،مدكرة تخرج لنيل شهادة الماسترفي العلوم السيسية،المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية،2014.

7- مالك ،صوفيان ،**اشكالية التكامل الإقليمي المغاربي في ظل العولمة**.مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعوم السياسية، 2014.

3-2- أطروحات دكتوراه.

1- نابي عبد القادر، **دور جامعة الدول العربية في الحفاظ علي السيادة الإقليمية للدول الأعضاء**،رسالة دكتوراه في القانون العام،جامعة تلمسان:كلية الحقوق و العلوم السياسية،2015/2014

2- بونقطة محمد مسعود ،**البعد الأمني في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه المغرب العربي**،رسالة دكتوراه في العلوم السياسية،جامعة الجزائر 3 2014

3- بن نكاع عصام ،**إصلاح جامعة الدول العربية في ظل الواقع العربي الراهن**،أطروحة دكتوراه غير منشورة،جامعة الجزائر:2007/2006.

4- دالع وهيبة،**السياسة الجزائرية الخارجية تجاه منطقة الساحل الإفريقي(1999-2014)**،أطروحة دكتوراه،جامعة الجزائر2013:3/2014.

4/المؤتمرات

1-السياسة الخارجية الجزائرية في خمسين سنة، **أعمال الملتقي الوطني الثامن**، جامعة الجزائر2014 3

2-تقييم الكفاءة و الفعالية الحالية لجامعة الدول العربية،**الملتقي الدولي**،قطر،28-31 جانفي2011

3- الورقة القطرية، **مؤتمر الطاقة العربي العاشر**،أبو ظبي،27-29 أكتوبر 2014

5/مواقع الأنترنت

1- بن عائشة، محمد أمين،قراءة في الدبلوملسية الجزائرية:مقاربة جيواستراتيجية(دراسة حالة مالي) Soutalgnoub.com/pictures/net/economie-alg-pdf.

2-الموقع الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية، الموقع الالكتروني :http://www.mae.gov.dz

3-www.echoroukonline.com/ara/articles/214889.html

4- اشادة بدور الجزائر في مكافحة الإرهاب،
www.sawt-agahrar.net/ara/permalink/21028.html
.

5-سلال يؤيد مكافحة الإرهاب في إفريقيا،
www.pfln.org.dz/p=4553.

6- الإتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب،
www.panapress.com/12-293835-12-lang3-index.html.

7-دور الجزائر في الأمن الإفريقي،
Camegieendowment.org/sada/ ?fa=55240&gang=ar.

8-بوتفليقة: قمة الجزائر تجاوزت عوائق إدماج النيباد في الإتحاد،
htps://www.djazairess.com/elmoustakbel/10002911

9-www.echoroukonline.com/ara/?news=11859

10-النيباد..."أحد أهم الرهانات" في سياسة الجزائر الخارجية علي مستوي القارة السمراء،

http://www.djazairess.com/aps/254815

11-الجزائر تشطب ديون 14 دولة إفريقية بقيمة 902 مليون دولار،
www.alarabiya.net/ar/aswaq/economy/2013/5/29

12-daharchives.allhayat.com/issue archive/hayat%20int/ 1999/7/25

المراجع بالغة الفرنسية

المقالات العلمية

1Michel Liégeois,le rôle des organisations régionales dans le mantien de la paix et de le sécurité internationales.

2Stephanie Ah Tchour,integration régionale et gouvernance mondiale un neveau regard Etats des lieux,Enjeux et perspectives ,2010-2011,

3Michele Roux,les organisations internationales ,2012,cahier de recherche-CEIM,

4Jean-François Rioux et Papa Amadou Ba, les organisations intergouvernementales africaines et la paix et la sécurité en arfrique ;option d'appui pour le canada,20002,note de recherche du GRIPCI,n11,

الفهرس

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
موجز عن الدراسة	
فهرس المحتويات	
مقدمة	1
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمنظمات الإقليمية	38-7
المبحث الأول: مفهوم التكامل الدولي الإقليمي	9
المطلب الأول: معني الإقليم والإقليمية	9
المطلب الثاني: التكامل الإقليمي	16
المبحث الثاني: المنظمات الإقليمية	21
المطلب الأول: المفهوم(السياسي،الفني، الإداري)	21
المطلب الثاني: معايير تعريف المنظمات الإقليمية و عناصرها	26
المطلب الثالث: تقسيم المنظمات الإقليمية	30

المبحث الثالث: الإطار القانوني للمنظمات الإقليمية	32
المطلب الأول: علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة	33
المطلب الثاني:خصائص المنظمات الإقليمية	36
المطلب الثالث:الفرق بين المنظمة الإقليمية و الدولية	37
الفصل الثاني: البعد الإقليمي للسياسة الخارجية الجزائرية	64-39
المبحث الأول: الأبعاد الإستراتيجية للجزائر	41
المطلب الأول: الامتيازات الجيو سياسية	41
المطلب الثاني: الامتيازات العسكرية	42
المطلب الثالث: الامتيازات الطاقية	43
المبحث الثاني: دور الجزائر في تفعيل اتحاد المغرب العربي	45
المطلب الأول: مدخل إلي اتحاد المغرب العربي	45
المطلب الثاني: الجهود الجزائرية لتفعيل الإتحاد	50
المبحث الثالث: مكانة الجزائر في جامعة الدول العربية	53
المطلب الأول:مرجعية الثورة في توجيه سياسة الجزائر العربية	54
المطلب الثاني: دور الجزائر في نتائج القمة العربية السادسة بالجزائر 1973	56
المطلب الثاني: مشروع إصلاح الجزائر للجامعة العربية 2005	59
الفصل الثالث: موقع الجزائر من الإتحاد الإفريقي	91-65
المبحث الأول: الجزائر و مشروع انجاز الاتحاد الإفريقي	67

المطلب الأول: دور الجزائر في تأسيس منظمة الإتحاد الإفريقي	67
المطلب الثاني: أهداف و مبادئ الإتحاد الإفريقي	70
المبحث الثاني: المبادرات الجزائرية في تحقيق الأمن و الاستقرار الإفريقي	73
المطلب الأول: الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإيريتيري	73
المطلب الثاني: الاتفاقية الإفريقية حول مكافحة الإرهاب1999	77
المطلب الثالث: الجزائر و مشروع مجلس الأمن و السلم الإفريقي	80
المبحث الثالث: الجهود الجزائرية لدفع عجلة التنمية في إفريقيا	84
المطلب الأول: الجزائر و مبادرة النيباد	84
المطلب الثاني: الجزائر و المشاريع التنموية في إفريقيا.	89
الخاتمة	92
المراجع	
الفهرس	